السلسلة الكلامية

٣٧

عبد الكريم الشّهرستاني

الملل والنّحل

الجزء الأوّل

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2020

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 – المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-060-3
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

عبد الكريم الشّهرستاني

الملل والنّحل

الجزء الأوّل

المقدّمة

المقدّمة

1 – المؤلف:

1 – التّعريف به:

هو[1] أبو الفتح تاج الدّين عبد الكريم بن أبي بكر أحمد المشهور بالشّهرستاني، والشّهرستاني منسوب إلى شهرستان، وهي بلدة في خراسان الإقليم المعروف في إيران.

وقد اتّفق المترجمون له على أصله، وهو أنّه أعجمي الأصل أبًا عن جدّ من مدينة شهرستان.

2 – مولده:

اتّفق الباحثون على مكان ولادة ووفاة الشّهرستاني، ولكنّهم اختلفوا في زمانها، وإن كان الخلاف في الولادة أقوى من الاختلاف في الوفاة، ولكنّهم اتّفقوا على أنّه ولد في مدينة شهرستان.

واختلف العلماء في السنة التي ولد فيها أبو الفتح الشّهرستاني على أقوال:

1 – سنة 476 هجريّة.

2 – سنة 469 هجريّة.

3 – سنة 479 هجريّة.

3 – وفاته:

اتفق الباحثون على مكان وفاته وهو بلدة شهرستان أيضًا، ولكن اختلفوا في سنة وفاته، والأرجح أنّها سنة 548 هجريّة.

---

[1] اقتُبِست هذه التّرجمة من المؤسوعة الإلكترونيّة "ويكيبيديا".

هذه التّواريخ غير معقولة، وهي تحتاج إلى مراجعة.

4 – نشأته العلميّة:

توجّه الشّهرستاني إلى طلب العلم وهو صغير السن، وكان أول توجهه لطلب العلم كان نحو العلوم الشرعية القرآن وتفسيره والحديث والفقه، فكان أول ما تلقاه هو القرآن وتفسيره، وسمع الحديث وهو في سن الخامسة عشرة من أبي الحسن المديني بنيسابور خارج بلده شهرستان.

5 – صفاته وأخلاقه:

كان يوصف بدماثة الخلق وطيب الصفات ولين الجانب وطيب العشرة وأدب الحوار وحسن اللّفظ والعبارة والخطّ، وهذا ما تشهد به مؤلفاته، وما ورد عنه من مناظرات ومحاورات، فلم تحفظ عنه كلمة نابية أو معاملة سيئة، ولا ما ينبئ عن سوء خلق أو قبح لفظ، وإن كان ينتقد بعض الأفكار ويعيبها ويناقشها، ولكن بأسلوب مقبول في الجملة.

6 – تدريسه لطلاّبه:

كانت دروسه ومواعظه بعبارات خفيفة وأسلوب سهل ميسر مما لقي قبولاً واستحسانًا لدروسه لدى عامّة النّاس، وهذا ينبئ عمّا يتمتّع به المؤلّف من العلم وحسن الإلقاء وجودته.

7 – الشّهرستاني والسّلاطين:

كان الشّهرستاني مقبولاً أيضًا عند السّلاطين والولاّة والوزراء والوجهاء، فقد كان مقرَّبًا لدى السّلطان سنجر بن ملكشاه، وكان مقرّبًا من الوزير أبو القاسم محمود بن المظفّر المروزي.

8 – مكانته العلميّة:

كان مكانة الشّهرستاني كبيرة عند العلماء فقد لقبوه بعدة ألقاب منها : الفقيه – المتكلم – الأصولي – المحدث – المفسر – الرياضي – الفيلسوف – صاحب التّصانيف، وقد أطلق عليه الحافظ الذّهبي لقب "العلاّمة".

9 – اللّغات التي كان يتقنها:

لم يكن الشّهرستاني مجرد عالم في الشريعة ولكنه كان يتقن اللغات، ومن اللغات التي أتقنها : اللغة العربية واللغة الفارسيّة.

10 – رحلاته العلميّة:

رحل الشّهرستاني في طلب العلم وهو في سنّ الخامسة عشرة إلى بلاد كثيرة منها : مدن خراسان، وخوارزم، ومكّة المكرّمة، وبغداد.

11 – العلماء الذي أخذ عنهم العلم:

طلب الشّهرستاني العلم على يد كثير من العلماء منهم:

1 – أبو القاسم الأنصاري: أخذ عنه التّفسير وعلم الكلام.

2 – أبو الحسن المديني: أخذ عنه الحديث.

3 – أبو المظفر الخوافي: أخذ عنه الفقه.

4 – أبو نصر القشيري: أخذ عنه الفقه، والأصول، وعلم الكلام.

12 – تلامذته:

للأسف أن كتب تراجم العلماء التي ترجمت للشّهرستاني لم تذكر تلاميذه بالرّغم أنّ من العالم الكبير ابن تغري بردي قال عنه في كتابه *النّجوم الزّاهرة*: "وبه تخرّج جماعة

كثيرة من العلماء"، ولكن هذا لا يمنع من وجود تلاميذ له من العلماء، وأنّه استفاد وأفاد.

II – مؤلفاته:

كان الشّهرستاني مشهورًا بالبراعة في التّأليف وحسن التّصنيف، وقد ألّف في فنون العلم المختلفة التّفسير والفقه وعلم الكلام والفلسفة وتاريخ الفرق والأديان، وقد بلغ عدد مؤلّفاته ما يزيد على عشرين مؤلّفًا، ومن هذه المؤلّفات:

- الملل والنّحل: وهو أشهر كتبه.
- نهاية الإقدام في علم الكلام: في النهي عن الاشتغال بعلم الكلام والفلسفة.
- مصارعة الفلاسفة: في الردّ على الفلاسفة.
- مجلس في الخلق والأمر: باللّغة الفارسيّة.
- بحث في الجوهر الفرد: وهو بحث فلسفيّ بحت.
- شبهات أرسطو وبرقلس وابن سينا: كتاب في الردّ على الفلاسفة.

III – مذهبه العقائدي:

مذهب الشّهرستاني العقائدي هو مذهب الأشاعرة، وقد صرّح بذلك هو بنفسه في بعض كتبه، وهذا ما يكاد يجمع المترجمون له عليه، بل إنّ أشهر كتبه *الملل والنّحل* يدلّ دلالةً واضحةً على ذلك، وشيوخه هم من الأشاعرة، بل وكتابه *نهاية الإقدام في علم الكلام* ينصر المذهب الأشعري بأدلّته وحججه، ويناقش الآراء المخالفة له ويردّ عليها.

1 - بعض آرائه العقديّة:

أراء الشّهرستاني العقائدية هي موافقة تمامًا للمذهب الأشعري.

فمن آراء الشّهرستاني العقديّة:

1 – إثبات وجود الله ومعرفته عن طريق العقل.

2 – إثبات أسماء الله الواردة في القرآن والسنّة، ونفي الصّفات الواردة في القرآن الكريم عدا سبعة صفات كما هو مذهب الأشاعرة.

3 – التّحسين والتّقبيح شرعيّان وليسا عقليّان.

4 – نفي الحكمة والتّعليل عن أفعال الله.

5 – إثبات أفعال العباد وفق نظريّة الكسب عند الأشاعرة.

6 – تعريف الإيمان هو التّصديق.

2 - اقواعه في الحيرة الاضطراب:

وقع الشّهرستاني باعترافه في كتابه *نهاية الإقدام* في الاضطراب والحيرة نتيجة تعمّقه في الفلسفة وعلم الكلام، حيث أنّه أعلن ندمه في الخوض في الإلهيّات عن طريق الفلاسفة والمتكلّمين.

3 - مذهبه الفقهي:

كان الشّهرستاني شافعي المذهب، ويدل على ذلك أن شيوخه كانوا من المتعصبين للمذهب الشّافعي، وقد اعتبره السّبكي الابن في كتابه *طبقات الشّافعية الكبرى* من رجال المذهب الشّافعي، وكذلك الأسنوي في كتابه *طبقات الشّافعية*.

IV - من مصادر ترجمته:

هناك الكثير من العلماء المتأخّرين والمتقدّمين مَن ترجم للشّهرستاني، ويمكن الاستفادة منه، ومن هذه المصادر:

- معجم البلدان لياقوت الحموي.
- وفيات الأعيان لابن خلكان.
- سير أعلام النّبلاء للذهبي.
- طبقات الشّافعية الكبرى للسّبكي الابن.
- طبقات الشّافعية للأسنوي.
- النّجوم الزّاهرة لابن تغري بردي.
- طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة ابن قاضي شهبة.
- الشّهرستاني وآراؤه الكلاميّة للدكتور بدران.
- دائرة المعارف الإسلاميّة.

وغيرها كثير من الكتب التي تكلّمت عن هذا العالم الكبير.

٧ – التعريف بالكتاب:

هذا الكتاب مبنيّ على الموضوعيّة والحياد، إلاّ فيما يخصّ الفرق الإسلاميّة. ويؤخذ عليه أنّه أوصلها إلى (73) فرقة ليطابق نصّ الحديث: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة والباقون هلكى"، وهو حديث رواه أربعة عشر صحابيًا بألفاظ مختلفة.

قال الإمام السّبكي: "وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب، ومصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه إلا أنه مبدد ليس له نظام". ولفت إرنست رينان الأنظار إلى أهميته قائلاً: "ما كان في غير الإسلام لِيُمكنَ وضعُ كتابٍ في القرون الوسطى ككتاب

الشهرستاني، تُعرَضُ فيه بإنصاف حال الفرق الدينية والفلسفية التي تقتسم العالم فيما بينها، فيعترف فيه بالنّواحي الطيبة من كلّ دين" (*ابن رشد والرّشديّة*، ص302).

أمّا الفخر الرّازي فقد حمل حملة شعواء على الكتاب، ذلك أنّ الشّهرستاني اشترط على نفسه: "أن يورد مذهب كل ملة على ما وجده في كتبهم، من غير كسر عليهم"، وقال الخوارزمي في *تاريخ خوارزم*: "وكثيرًا ما كنا نتعجب من وفور فضله وكمال عقله، كيف مال إلى شيء لا أصل له... نعوذ بالله من الخذلان والحرمان من نور الإيمان..إلخ".

قدّم الشّهرستاني لكتابه بخمس مقدمات، وبين في الخامسة أنه بناه على علم الحروف، الذي أصبح اليوم من قبيل المعميات. ولم أعثر في الكتاب على ما وعد به فيها، وهو قوله: "ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكرًا، حتى يعرف لم وضع ذلك اللفظ لذلك الباب..إلخ".

وأخذت عليه أخطاء تاريخية، وقع بها، كقوله في تعريف النّسطوريّة: "أصحاب نسطور الذي ظهر في زمن المأمون وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه". بينما نسطور الذي تنتسب إليه النسطورية كان بطريركا للقسطنطينية قبل الإسلام بمدة طويلة، وذلك سنة (428 م).

وقوله في تعريف (الملكانية): "أصحاب ملكا الذي ظهر بأرض الروم واستولى عليها"، فليس في تاريخ النّصرانيّة شخص اسمه ملكا، والصحيح أن نسبة الملكانية إلى الملك، لأنّه المذهب الرّسمي الذي دانت به قياصرة الدّولة الرّومانيّة الشّرقيّة، وهو المذهب الكاثوليكي اليوم.

ومن نوادره: نقله خاتمة إنجيل متى وفاتحة إنجيل يوحنا من ترجمة عربية قديمة، ونصّ الفاتحة: "على القديم الأزلي قد كانت الكلمة، وهو ذا الكلمة كانت عند الله، والله هو كان الكلمة، وكل كان بيده". وانظر في (تراث الإنسانيّة: 4/ 150) مقالة مسهبة عن الكتاب.

وطبع الكتاب لأوّل مرّة في لندن سنة 1846 بعناية المستشرق وليم كورتون. وترجمه إلى الألمانيّة (ثيودر هاربروكر .(وأصدر الأستاذ محمّد بن فتح الله بدران نشرة نفيسة

للكتاب عام 1946 جاءت في خمسة مجلّدات في (1295) صفحة من القطع الكبير منها المدخل إلى الكتاب في (245) صفحة والفهارس في (184) صفحة وذكر في مقدمته: "أنّ كلّ التّرجمات وجل المخطوطات لهذا الكتاب قد سقط منها نقل الجيهاني عن زرادشت وهو موضوع خطير يقع في إحدى عشرة صفحة) قال: وكلّ الترجمات والغالبية الغالبة من المخطوطات لم تستطع الوصول إلى المقدّمة التي قدم بها الشهرستاني كتابه للوزير نصير الدّين" (انظر: مجلة المقتطف: 1947 ص 35 و 122)، وانظر في *منهاج السنّة* قول ابن تيميّة: "وبالجملة فالشّهرستاني يظهر الميل إلى الشّيعة إمّا بباطنه وإمّا مداهنة لهم فإن هذا الكتاب كتاب الملل والنحل صنفه لرئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية ديوانية وكان للشّهرستاني مقصود في استعطافه له، وكذلك صنف له كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا لميله إلى التشيع والفلسفة وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة إن لم يكن من الإسماعيلية أعني المصنف له ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملا بينا وإذا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدلّ على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنّفه له... والشّهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة وهم يكذبون بالقدر" (منهاج السنة 6/ 300 ؟ 307). وقال في *درء التعارض* (ج2 ص307): "فالشّهرستاني صنّف *الملل والنحل* وذكر فيها من مقالات الأمم ما شاء الله، والقول المعروف عن السلف والأئمة لم يعرفه ولم يذكره" ونال منه في (ج5 ص173).

عبد الكريم الشّهرستاني

الملل والنّحل

الجزء الأوّل

القسم الأوّل

أرباب الدّيانات والملل من المسلمين

وأهل الكتاب

وممّن له شبْهة كتاب

القسم الأول
أرباب الديانات المنزلة من المسلمين أهل الكتاب
ومن له شبهة كتاب

نتكلّم ههنا في معنى الدّين والملّة والشّرعية والمنهاج والإسلام والحنيفيّة والسنّة والجماعة؛ فإنّها عبارات وردت في التّنزيل، ولكلّ واحدة منها معنى يخصّها، وحقيقة توافقها لغة واصطلاحًا، وقد بيّنا معنى الدّين: أنّه الطّاعة والانقياد؛ وقد قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۗ﴾[1] وقد يرد بمعنى الجزاء؛ يُقال: كما تدين تدان أي كما تفعل تجازى، وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد قال -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[2]؛ فالمتديّن: هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ﴾[3].

ولما كان نوع الإنسان محتاجًا إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه، في إقامة معاشه، الاستعداد لمعاده؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التّمانع والتّعاون، حتّى يحفظ بالتّمانع ما هو له، ويحصل بالتّعاون ما ليس له؛ فصورة الاجتماع على هذه الهيئة هي: الملّة.

---

[1] سورة آل عمران، الآية 19.

[2] سورة الرّوم، الآية 30.
سورة يوسف، الآية 40.
سورة التّوبة، الآية 36.

[3] سورة المائدة، الآية 3.

والطّريق الخاصّ الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج الشّرعة والسنّة. والاتّفاق على تلك السنّة هي الجماعة؛ قال الله -تعالى-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ﴾[1] ولن يتصوّر وضع الملّة، وشرع الشّرعة إلاّ بواضع شارع، يكون مخصوصًا من عند الله بآيات تدلّ على صدقه؛ وربّما تكون الآية مضمّنة في نفس الدّعوى، وقد تكون ملازمة، وربّما تكون متأخّرة.

ثمّ اعلم: إنّ الملّة الكبرى هي ملّة إبراهيم الخليل -عليه السّلام-، وهي الحنيفيّة التي تقابل الصّبوة تقابل التّضادّ. وسنذكر كيفيّة ذلك -إن شاء الله تعالى-؛ قال الله -تعالى-: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ﴾[2].

الشّريعة ابتدأت من نوح -عليه السّلام-؛ قال الله -تعالى-: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾[3].

والحدود والأحكام ابتدأت من آدم وشيث وإدريس -عليهم السّلام- وختمت الشّرائع والملل، والنّاهج والسّنن بأكملها وأتمّها حسنًا وجمالاً: بمحمّد -عليه السّلام-؛ قال الله -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ﴾[4].

وقد قيل: خُصّ آدم بالأسماء؛ وخُصّ نوح بمعاني تلك الأسماء؛ وخُصّ إبراهيم بالجمع بينهما. ثمّ خُصّ موسى بالتّنزيل؛ وخُصّ عيسى بالتأويل؛ وخُصّ المصطفى -صلوات الله عليهم أجمعين- بالجمع بينهما: على ملّة أبيكم إبراهيم.

ثمّ كيفية التّقرير الأوّل، والتّكميل بالتّقرير الثّاني؛ بحيث يكون مصدقًا كلّ واحد ما بين يديه من الشّرائع الماضية، والسّنن السّالفة، تقديرًا للأمر على الخلق وتوفيقا للدّين على الفطرة- فمن خاصّية النبوّة: لا يشاركهم فيها غيرهم.

---

[1] سورة المائدة، الآية 48.

[2] سورة الحجّ، الآية 78.

[3] سورة الشّورى، الآية 13.

[4] سورة المائدة، الآية 3.

وقد قيل: إنّ الله –عزّ وجلّ– أسّس دينه على مثال خلقه ليستدلّ بخلقه على دينه، وبدينه على خلقه.

الجزء الأوّل

المسلمون

الجزء الأوّل
المسلمون

قد ذكرنا معنى الإسلام. ونفرّق ها هنا بينه وبين الإيمان، والإحسان، ونبيّن: ما المبدأ، وما الوسط، وما الكمال- بالخبر المعروف في دعوة جبريل -عليه السّلام-؛ حيث جاء على صورة أعرابي، وجلس حتّى ألصق ركبته بركبة النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- وقال: "يا رسول الله! ما الإسلام؟"، فقال: "أن تشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّي رسول الله، وأن تقيم الصّلاة، وتؤتي الزّكاة، وتصوم شهر رمضان، وتحجّ[1] البيت، إن استطعت إليه سبيلا". قال: "صدقت". ثمّ قال: "ما الإيمان؟". قال -عليه السّلام-: "أن تعبد الله كأنّك تراه؛ فإن لم تكن تراه فهو يراك". قال: "صدقت". ثمّ قال: "متى السّاعة؟". قال -عليه السّلام-: "ما المسئول عنها بأعلم من السّائل". ثمّ قام وخرج؛ فقال النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: "هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم". ففرّق في التّفريق بين الإسلام والإيمان.

والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرًا؛ ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله -تعالى-: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[2]؛ ففرّق التّنزيل بينهما.

فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرًا، موضع الاشتراك؛ فهو المبدأ.

ثمّ إذا كان الإخلاص معه؛ بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقر عقدًا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله -تعالى-؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنًا حقًّا.

---

[1] في الأصل: **يحجّ**.

[2] سورة الحجرات، الآية 14.

ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام: مبدأ، والإيمان: وسطًا، والإحسان: كمالاً. وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي، والهالك.

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان؛ قال الله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[1]؛ يحمل قوله -تعالى-: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ﴾[2]، وقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۗ﴾[3]، وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4]، وقوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[5]؛ وعلى هذا خصّ الإسلام بالفرقة النّاجية. والله أعلم.

---

[1] سورة البقرة، الآية 112.

[2] سورة المائدة، الآية 3.

[3] سورة آل عمران، الآية 19.

[4] سورة البقرة، الآية 131.

[5] سورة البقرة، الآية 132.

أهل الأصول المختلفون في التوحيد، العقل، الوعد والوعيد، السمع والعقل

نتكلّم ها هنا في معنى الأصول: معرفة الباري -تعالى- بوحدانيّته وصفاته، ومعرفة الرّسل بآياتهم وبيناتهم.

وبالجملة: كلّ مسألة يتعيّن الحقّ فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول.

ومن المعلوم أنّ الدّين إذا كان منقسمًا إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل والطّاعة فرع؛ فمَن تكلّم في المعرفة والتّوحيد كان أصوليًّا، ومن تكلّم في الطّاعة والشّريعة كان فروعيًّا. فالأصول: هو موضوع علم الكلام، والفروع: هو موضوع علم الفقه.

وقال بعض العقلاء: كلّ ما هو معقول، ويُتَوَصَّل إليه بالنّظر والاستدلال؛ فهو من الأصول. وكلّ ما هو مظنون، ويُتَوَصَّل إليه بالقياس والاجتهاد؛ فهو من الفروع.

وأمّا التّوحيد؛ فقد قال أهل السنّة وجميع الصّفاتيّة[1]: إن الله –تعالى– واحد في ذاته: لا قسيم لهنّ وواحد في صفاته الأزليّة: لا نظير له، وواحد في أفعاله: لا شريك له. وقال أهل العدل: إنّ الله –تعالى– واحد في ذاته: لا قسمة ولا صفة له، وواحد في أفعاله: لا شريك له، فلا قديم غير ذاته: ولا قسيم له في أفعاله؛ ومحال وجود قديمَيْن، ومقدور بين قادرَيْن؛ وذلك هو التّوحيد.

وأمّا العدل؛ فعلى مذهب أهل السنّة أنّ الله –تعالى– عدل في أفعاله بمعنى أنّه متصرّف في ملكه وملكه: يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد؛ فالعدل: وضع الشّيء موضعه؛

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص92–ص93): "اعلم أنّ جماعة كثيرة من السّلف كانوا يثبتون لله –تعالى– صفات أزليّة من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسّمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزّة، والعظمة. ولا يفرّقون بين صفات الذّات، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا. وكذلك يثبتون صفات خبريّة مثل اليدين والوجه، ولا يؤوّلون ذلك، إلاّ أنّهم يقولون: هذه الصّفات قد وردت في الشّرع، فنسمّيها: صفات خبريّة. ولما كانت المعتزلة ينفون الصّفات والسّلف يثبتون، سمّي السّلف: صفاتيّة، والمعتزلة: معطّلة. فبالغ بعض السّلف في إثبات الصّفات إلى حدّ التّشبيه بصفات المحدثات، واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها وما ورد به الخبر... ثمّ إنّ جماعة من المتأخّرين زادوا على ما قاله السّلف، فقالوا: لا بدّ من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التّشبيه الصّرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السّلف... وأمّا السّلف الذين لم يتعرّضوا للتّأويل، ولا تهدفوا للتّشبيه فمنهم: مالك بن أنس –رضي الله عنهما–، إذ قال: الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة، والإيمان به واجب، والسّؤال عنه بدعة. ومثل أحمد بن حنبل –رحمه الله–، وسفيان الثّوري، وداود بن عليّ الأصفهاني، ومَن تابعهم. حتّى انتهى الزّمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العبّاس القلانسي، والحارث ابن أسد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السّلف إلاّ أنّهم باشروا علم الكلام، وأيّدوا عقائد السّلف بحجج كلاميّة، وبراهين أصوليّة. وصنّف بعضهم ودرس بعض حتّى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصّلاح والأصلح فتخاصما. وانحاز الأشعري إلى هذه الطّائفة، فأيّد مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهبًا لأهل السنّة والجماعة، وانتقلت سمة الصّفاتيّة إلى الأشعريّة. ولما كانت المشبّهة والكراميّة من مثبتي الصّفات عددناهم فرقتين من جملة الصّفاتيّة".

وهو التّصرّف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم، والظّلم بضدّه؛ فلا يُتصوَّر منه جورٌ [في] الحكم، وظلمٌ في التّصرّف.

وعلى مذهب أهل الاعتزال: العدل: ما يقتضيه العقل من الحكمة؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصّواب والمصلحة.

وأمّا الوعد والوعيد؛ فقد قال أهل السنّة: الوعد والوعيد كلامه الأزليّ؛ وعَد على ما أمر، وأوعَد ما نهى؛ فكلّ مَن نجا واستوجب الثّواب فبوعْده، وكلّ مَن هلك واستوجب العقاب فبوعيده؛ فلا يجب عليه شيء من قضيّة العقل.

وقال أهل العدل: لا كلام في الأزل؛ وإنّما أمَر ونهَى ووعَد وأوعَد بكلام محدَث؛ فمَن نجا فبفعْله استحقّ الثّواب، ومَن خسر فبفعْله استوْجب العقاب؛ والعقل من حيث الحكمة يقتضي ذلك.

وأمّا السّمع والعقل، فقد قال أهل السنّة: الواجبات كلّها بالسّمع، والمعارف كلّها بالعقل. فالعقل لا يحسّن ولا يقبّح، ولا يقتضى ولا يوجب؛ والسّمع لا يعرّف؛ أي لا يوجد المعرفة؛ بل يوجب.

وقال أهل العدل: المعارف كلّها معقولة بالعقل، واجبة بنظر العقل، وشكر المنعم واجبٌ قبل ورود السّمع، والحسن والقبح: صفتان ذاتيّتان للحسَن والقبيح.

فهذه القواعد هي المسائل التي تكلّم فيها أهل الأصول.

وسنذكر مذهب كلّ طائفة مفصّلاً، إن شاء الله -تعالى-. ولكلّ علم موضوع ومسائل نذكرهما بأقصى الإمكان، إن شاء الله -تعالى-.

المعتزلة[1]، وغيرهم: من الجبريّة[2] والصّفاتيّة والمختلطة منهم. الفريقان من: المعتزلة والصّفاتيّة: متقابلاً بتقابل[3] التضادّ، وكذلك: القدريّة[4] والجبريّة؛ والمرجئة[5] والوعيديّة[6]؛

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع: الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة* لكارلو نللينو، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ *التّنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377–ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] الجبر هو "نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الربّ تعالى" (الشّهرستاني، ج1/ص85؛ *التّعريفات* للجرجاني، ص77). ويميّز الشّهرستاني بين الجبريّة الخالصة التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبريّة المتوسّطة التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثّرة أصلاً. فأمّا مَن أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل وسمّى ذلك كسبًا –يعني الأشعريّ–، فليس بجبريّ". وفخر الدّين الرّازي ينبّه إلى أنّ أساس المشكلة هو خلق العبد فعله، وليس قدرته على الفعل فحسب.

[3] في الأصل: **نتقابل**.

[4] يعرّف الرّازي في *تفسيره* (آية 125، جزء 13، ص145) هذه الفرقة قائلاً: "ولنختم تفسير هذه الآية بما رُوي عن محمّد بن كعب القرظي أنه قال تذاكرنا في أمر القدريّة عند ابن عمر. فقال: "لُعنت القدريّة على لسان سبعين نبيًّا، منهم نبيّنا –صلّى الله عليه وسلّم–. فإذا كان يوم القيامة نادى مناد، وقد جمع الناس بحيث يسمع الكلّ أين خصماء الله، فتقوم القدريّة". وقد أورد القاضي هذا الحديث في تفسيره. وقال: "هذا الحديث من أقوى ما يدلّ على أن القدريّة هم الذين ينسبون أفعال العباد إلى الله تعالى قضاء وقدراً وخلقاً، لأنّ الذين يقولون هذا القول، هم خصماء الله، لأنهم يقولون لله: "أيّ ذنب لنا حتى تعاقبنا، وأنت الذي خلقته فينا وأردته منّا، وقضيته علينا، ولم تخلقنا إلاّ له، وما يسّرت لنا غيره؟". فهؤلاء لا بدّ وأن يكونوا خصماء الله بسبب هذه الحجّة. أمّا الذين قالوا: إن الله مكن وأزاح العلّة، وإنما أتى العبد من قبَل نفسه، فكلامه موافق لما يعامل به من إنزال العقوبة، فلا يكونون خصماء الله، بل يكونون منقادين لله". هذا كلام القاضي وهو عجيب جداً، وذلك لأنه يُقال له:

والشّيعة والخوارج[1].

"يبعد منك أنّك ما عرفتَ من مذاهب خصومك أنّه ليس للعبد على الله حجّة ولا استحقاق بوجه من الوجوه، وأن كلّ ما يفعله الربّ في العبد فهو حكمة وصواب، وليس للعبد على الربّ اعتراض ولا مناظرة، فكيف يصير الإنسان الذي هذا دينه واعتقاده خصماً لله –تعالى–؟".

[5] المرجئة هم فرقة إسلامية، خالفوا رأي الخوارج وكذلك أهل السنة في مرتكب الكبيرة وغيرها من الأمور العقدية، وقالوا بأن كل من آمن بوحدانية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر, لأن الحكم عليه موكول إلى الله تعالى وحده يوم القيامة ,مهما كانت الذنوب التي اقترفها. وهم يستندون في اعتقادهم إلى قوله تعالى)وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ). والعقيدة الأساسية عندهم عدم تكفير أي إنسان، أيا كان، ما دام قد اعتنق الإسلام ونطق بالشهادتين، مهما ارتكب من المعاصي، تاركين الفصل في أمره إلى الله تعالى وحده، لذلك كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وقد نشأ هذا المذهب في أعقاب الخلاف السياسي الذي نشب بعد مقتل عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وعنه نشأ الاختلاف في مرتكب الكبيرة .فالخوارج يقولون بكفره والمرجئة يقولون برد أمره إلى الله تعالى إذا كان مؤمنا، وعلى هذا لا يمكن الحكم على أحد من المسلمين بالكفر مهما عظم ذنبه، لأن الذنب مهما عظم لا يمكن أن يذهب بالإيمان، والأمر يرجأ إلى يوم القيامة وإلى الله مرجعه. ويذهب الخوارج، خلافا للمرجئة، إلى أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار. في حين وقف أكثر الفقهاء من أهل السنة والمحدثين موقفا وسطا، فرأوا أن قول المرجئة بعفو الله عن المعاصي قد يطمع الفساق، فقرروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد في النار، وقد يعفو الله عنه. ويعرف هؤلاء بمرجئة السنة ومنهم حماد بن أبي سليمان وأبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني و عبد المجيد بن أبي رواد وآخرون.

بشأن هذه الفرقة راجع: مقالات الإسلاميين – الجزء الأوّل.

[6] الوعيديّة داخلة في الخوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النّار. فهم القائلون بأن الله يجب عليه عقلا أن يعذّب العاصي؛ كما يجب عليه أن يثيب المطيع ، فمن مات على كبيرة ولم يتب منها لا يجوز عندهم أن يغفر الله له، ومذهبهم باطل مخالف للكتاب والسنة؛ قال –تعالى–:﴿ إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾، وقد استفاضت الأحاديث في خروج عصاة الموحّدين من النار ودخولهم الجنة.

[1] الخوارج هي فرقة إسلامية، نشأت في نهاية عهد الخليفة عثمان بن عفان وبداية عهد الخليفة علي بن أبي طالب، نتيجة الخلافات السياسية التي بدأت في عهده. تتّصف هذه الفرقة بأنها أشد الفرق

وهذا التّضادّ بين كلّ فريق وفريق كان حاصلاً في كلّ زمان؛ ولكلّ فرقة: مقالة على حيالها، وكتب صنّفوها، ودولة عاونتهم، وصولة طاوعتهم.

دفاعا عن مذهبها وتعصبا لآرائها، كانوا يدعون بالبراءة والرفض للخليفة عثمان بن عفان، وعليّ بن أبي طالب، والحكام من بني أمية، كسبب لتفضيلهم حكم الدنيا، على إيقاف الاحتقان بين المسلمين. أصر الخوارج على الاختيار والبيعة في الحكم، مع ضرورة محاسبة أمير المسلمين على كل صغيرة، كذلك عدم حاجة الأمة الإسلامية لخليفة زمن السّلم. لقد وضع الخليفة علي بن أبي طالب منهجا قويما في التعامل مع هذه الطائفة، تمثل هذا المنهج في قوله للخوارج: "..ألا إن لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا: لن نمنعكم مساجد الله، ولا نمنعكم فيئا ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا". وهذه المعاملة في حال التزموا جماعة المسلمين ولم تمتد أيديهم إليها بالبغي والعدوان، أما إذا امتدت أيديهم إلى حرمات المسلمين فيجب دفعهم وكف أذاهم عن المسلمين، وهذا ما فعله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين قتل الخوارج عبد الله بن خباب بن الأرت وبقروا بطن جاريته، فطالبهم رضي الله عنه بقتلته فأبوا، وقالوا كلنا قتله وكلنا مستحل دمائكم ودمائهم، فسل عليهم –رضي الله عنه– سيف الحق حتى أبادهم في وقعة النهروان. في الأوقات المعاصرة، الخوارج مستمرّون في الظهور إلى أن يظهر الدجال معهم من المشرق.

بشأن هذه الفرقة راجع: تيارات الفكر الإسلامي: د. محمّد عمارة – دار الشروق – الطّبعة الثانية.

الباب الأوّل
المعتزلة[1]

[1] وهذه هي التّفسيرات المختلفة التي تحدّثت عن نشوء هذه اللّفظة: القول الأوّل: أنّها تعود إلى اعتزال واصل لمجلس الحسن البصري، أو لقول الحسن له: "اعتزل عنّا". وذلك بسبب خلافه معه في مسألة تكفير الفاسق أو مرتكب الكبيرة. وهو رأي الرّازي في *الاعتقادات*، ويجمع بين واصل وعمرو. (وانظر أيضًا في نفس المعنى: الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25). والقول الثّاني: إنّ الذي اعتزل الحسن هو عمرو بن عبيد، وعلى أثره سمّي المعتزلة "معتزلة". (انظر في نفس المعنى: *الأنساب* للسّمعاني؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة). والقول الثّالث: أنّ قتادة بن دعامة السّدوسي (المتوفّى عام 117 هـ.) هو الذي أطلق على عمرو بن عبيد وأصحابه هذا اللّقب. (انظر في نفس المعنى: *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201). والقول الرّابع: أنّ هذا اللّفظ ظهر قبل واصل، فقد أُطلق على الذين اعتزلوا الحرب بين عليّ –رضي الله عنه– وخصومه. وهنا يبدو أنّ المصطلح السّياسيّ سبق المصطلح الكلاميّ، وأنّ أسلاف المعتزلة الكلاميّين هم المعتزلة السّياسيّون. (انظر في نفس المعنى: مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41). والقول الخامس: أنّهم سمّوا بذلك لأنّهم اعتزلوا قول المسلمين. (انظر في نفس المعنى: *التّبصير* للإسفراييني، ص68). والقول السّادس: أنّ الذي أطلقه عليهم ليس أعداؤهم! وإنّما هم أنفسهم للدّلالة على موقفهم في مسألة المنزلة بين المنزلتين. (انظر في نفس المعنى: *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، تعريب: عبد الرّحمان بدوي، ص182؛ *التّنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377–ص378؛ *الفهرست*، ص201؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآ الكريم).

ويسمّون: أصحاب العدل والتّوحيد، ويلقّبون بالقدريّة والعدليّة[1]. وهم قد جعلوا لفظ القدريّة مشتركًا، وقالوا: لفظ القدريّة يُطلق على مَن يقول بالقدر خيره وشرّه من الله -تعالى-؛ إحترازًا من وصمة اللّقب؛ إذ كان من الذمّ به متّفقًا عليه؛ لقول النّبيّ -عليه السّلام-: "القدريّة مجوس هذه الأمّة".

وكانت الصّفاتيّة تعارضهم بالاتّفاق على أنّ الجبريّة والقدريّة متقابلتان تقابل التّضادّ؛ فكيف يطلق لفظ الضدّ على الضدّ؟ وقد قال النّبيّ -عليه السّلام-: "القدريّة خصماء الله في القدر"، والخصومة في القدر، وانقسام الخير والشرّ على ما فعل الله، وفعل العبد لن يتصوَّر على مذهب من يقول بالتّسليم والتّوكّل، وإحالة الأحوال كلّها على القدر المحتوم، والحكم المحكوم.

والذي يعمّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأنّ الله -تعالى- قديم، والقدم أخصّ وصف ذاته ونفا الصّفات القديمة أصلاً؛ فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حيّ بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة: هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنّه لو شاركته الصّفات في القدم الذي هو أخصّ الوصف؛ لشاركته في الإلهيّة.

واتّفقوا على أنّ كلامه محدثٌ مخلوقٌ في محلّ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه؛ فإنّ ما وُجد في المحلّ عرضٌ قد فنى في الحال.

واتّفقوا على أنّ الإرادة، والسّمع والبصر: ليست معاني قائمة بذاته؛ لكن اختلفوا في وجوه وجودها، ومحامل معانيها؛ كما سيأتي.

واتّفقوا على نفي رؤية الله -تعالى- بالأبصار في دار القرار، ونفي[2] التّشبيه عنه من كلّ وجه: <...>[3] مكانًا، وصورة، وجسمًا، وتحيّزًا، وانتقالاً، وزوالاً، وتغيّرًا، وتأثّرًا؛ وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيه. وسمّوا هذا النّمط: توحيدًا.

---

[1] هو اسم من أسماء المعتزلة. انظر ما يقوله الشّهرستاني بشأنهم في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص43).

[2] في الأصل: **نفى**.

[3] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

واتّفقوا على أنّ العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرها وشرّها، مستحقٌّ على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدّار الآخرة. والربّ -تعالى- منزّهٌ أن يُضاف إليه شرّ وظلم، وفعل هو كفْر ومعْصية؛ لأنّه لو خلَق الظّلم كان ظالمًا، كما لو خلَق العدْل كان عادلاً.

واتّفقوا على أنّه الله -تعالى- لا يفعل إلاّ الصّلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد. وأمّا الأصلح واللّطف، ففي وجوبه خلافٌ عندهم. وسمّوا هذا النّمط: عدلاً.

واتّفقوا على أنّ المؤمن إذا خرج من الدّنيا على طاعة وتوبة: استحقّ الثّواب والعوض؛ والتّفضّل معنى آخر وراء الثّواب. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها: استحقّ الخلود في النّار؛ لكن يكون عقابه أخفّ من عقاب الكفّار.. وسمّوا هذا النّمط: وعدًا ووعيدًا.

واتّفقوا على أنّ أصول المعرفة، وشكر النّعمة: واجبة قبل ورود السّمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك. وورود التّكاليف ألطاف للباري -تعالى-، أرسلها إلى العباد بتوسّط الأنبياء -عليهم السّلام-: امتحانًا، واختبارًا؛" ليهلك مَن هلك عن بيّنة، ويحيا من حيّ عن بيّنة".

واختلفوا في الإمامة، والقول فيها: نصًّا، واختبارًا؛ كما سيأتي عند كلّ طائفة.

والآن نذكر ما يختصّ بطائفة طائفة من المقالة التي تميّزت بها عن أصحابها.

الواصلية

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزال الألثغ[1]، كان تلميذًا للحسن البصري يقرأ عليه العلوم الأخبار؛ وكانا في أيّام عبد الملك بن مروان[2] وهشام بن عبد الملك[3].

---

[1] هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة أو أبو الجعد. وُلد بالمدينة سنة 80 هـ. وارتحل إلى البصرة وأقام بها. ويُعدّ واصل مؤسّس مدرسة الاعتزال. وكانت له قوّة بيانيّة، بحيث أنّه كان يتجنّب لثغة كانت في لسانه. ونسب إليه ابن النّديم التّصانيف التّالية: *أصناف المرجئة*، *والتّوبة*، *والمنزلة بين المنزلتين*، *وخطبة*، *ومعاني في القرآن*، وغيرها من الكتب. من مذهبه: نفي الصّفات، والقول بالقدر، وحرّية الإرادة الإنسانيّة، والمنزلة بين المنزلتين. توفّي سنة 131 هـ.

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202-ص203؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان الميزان*، ج6/ص214-ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي، ج1/ص313-ص314؛ *معجم الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

[2] هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أمير المؤمنين. بويع بعهد من أبيه في خلافة ابن الزّبير، وبقي على مصر والشّام، وابن الزّبير على باقي البلاد، مدّة سبع سنين، ثمّ غلب عبد الملك على العراق وبقيّة البلاد، وقتل ابن الزّبير، واستوثق الأمر له. قال ابن سعد: واستعمله معاوية على المدينة وهو ابن 16 سنة، وسمع عثمان وأبا هريرة وأبا سعيد وأمّ سلمة وابن عمر ومعاوية. وأوّل مَن سُمّي عبد الملك في الإسلام: عبد الملك ابن مروان. وفي أيّامه حُوّلت الدّواوين إلى العربيّة ونُقشت الدّنانير والدّراهم بالعربيّة سنة 76 هـ.، وكان على الدّنانير قبل ذلك كتابة بالرّوميّة، وعلى الدّراهم كتابة بالفارسيّة. وكان يُلقَّب برشح الحجر لبخله. وُلد يوم بويع عثمان بن عفّان، وكانت مدّة ملكه 21 سنة. ولما مات في شوّال سنة 86 هـ. صلّى عليه ابنه الوليد. وكان له 17 ولدًا.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص402 إلى ص404؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص245 إلى ص254؛ *تاريخ* الطّبري، ج5/ص610، وج6/ص418؛ *تاريخ* المسعودي، ج3/ص99 إلى ص164.

وبالمغرب في أيّام أبي جعفر المنصور[1]. ويقال لهم: الواصليّة.

واعتزالهم يدور على أربعة قواعد:

– القاعدة الأولى: القول بنفْي صفات الباري –تعالى–؛ من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة.

وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة، وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر، وهو الاتّفاق على استحالة وجود إلهيْن قديميْن أزليّيْن قال: "ومَن أثبت معنى وصفة قديمة، فقد أثبَت إلهيْن".

---

[3] هو هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو الوليد، أمير المؤمنين. مولده سنة قتل ابن الزّبير سنة 72 هـ. وتوفّي بالرّصافة من أرض قنسرين ليلة الأربعاء لستّ خلون من شهر ربيع الآخر سنة 125 هـ.، وكانت أيّامه 19 سنة وسبعة أشهر. وهو الذي قتل زيد بن عليّ بالكوفة سنة 121 هـ. وكان يجمع المال ويوصف بالحرص والبخل. وجمع من الأموال ما لم يجمعه خليفة قبله. فلمّا مات احتاط الوليد على كلّ ما تركه، فما غُسّل و لا كُفّن إلاّ بالقرض والعارية.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص238–ص239؛ الرّوحي، ص26؛ *تاريخ الخلفاء*، ص269؛ الفخري، ص119؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص26؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص318؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ص170؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص261.

[1] هو عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس، أبو جعفر المنصور، أمير المؤمنين. وُلد سنة 95 هـ. وكان قبل الخلافة يُقال له: عبد الله الطّويل. وصرّف الآفاق إلى الحيرة والعراق وأصبهان وفارس؛ أتته الخلافة وهو بمكّة، عهد إليه أخوه السفّاح. قتل خلقًا كثيرًا حتّى ثبت الأمر له ولولده. وكان حريصًا على جمع المال، وكان يُلقَّب أبا الدّوانيق لمحاسبته الكتّاب والعمّال على الدّوانيق. ولما مات خلّف في بيوت الأموال تسعمائة ألف ألف دينار وخمسين ألف ألف درهم. توفّي محرمًا على باب مكّة في سادس ذي الحجّة سنة 158 هـ.، ودُفن ما بين الحجون و بئر ميمون.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص216–ص217؛ *أخبار الخلفاء*، ص302 إلى ص316؛ الفخري، ص141.

وإنّما شرّعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة، وانتهى نظرهم فيها إلى ردّ جميع الصّفات إلى كونه: عالمًا، قادرًا؛ ثمّ الحكم بأنّهما صفتان ذاتيّتان هما: اعتباران للذّات القديمة؛ كما قال الجبّائي[1]؛ أو حالان، كما قال أبو هاشم[2].

---

[1] هو أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي، نسبة إلى جبّاء من أعمال خراسان. وُلد سنة 235 هـ. عُرف منذ حادثة سنّه بقوّة الجدل عنده. أخذ عن أبي يعقوب الشّحّام من أصحاب أبي الهذيل. ومن تلاميذه الإمام الكبير: أبو الحسن الأشعري. من تآليفه: *تفسير القرآن*، *اللّطيف*، *الردّ على أهل النّجوم*...

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] هو أبو هاشم عبد السّلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي. وُلد سنة 277 هـ./890 م. بالبصرة، ثمّ قدم إلى مدينة السّلام بغداد سنة 314 هـ. وسكن بها إلى حين وفاته سنة 321 هـ. أخذ النّحو عن المبرد، والكلام عن أبيه، وكان يلحّ عليه في الأسئلة. من مؤلّفاته الكثيرة: *الجامع الكبير*، *الأبواب الكبير والصّغير*، *المسائل العسكريّات*، *النّقض على أرسطوطاليس في الكون والفساد*، *الاجتهاد*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص222؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص55-ص56؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص367-ص368؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص131؛ *لسان الميزان*، ج4/ص16؛ *الأعلام* للزّركلي، ج10/ص130؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص230؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص408-ص409؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص330 إلى ص379؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص308 إلى ص331.

ومِيْل أبو الحسين البصري[1] إلى ردّهما إلى صفة واحدة؛ وهي العالميّة، وذلك عيْن مذهب الفلاسفة؛ وسنذْكر تفصيل ذلك.

وكان السّلف يخالفهم في ذلك؛ إذ وجدوا الصّفات مذكورة في الكتاب والسنّة.

---

[1] هو أبو الحسين بن عليّ بن الطيّب البصري. وُلد بالبصرة ودرس بها على القاضي عبد الجبّار وعلى أصبغ بن محمّد بن السّمع. من مؤلّفاته: *المعتمد في أصول الفقه*، وهو أحد الكتب المعتمَدة في أصول الفقه، وكان الإمام الفخر الرّازي يحفظه، وهو شرح لكتاب *العمد* لعبد الجبّار؛ له أيضا *غرر الأدلّة*، *شرح السّماع الطّبيعي*، *تصفّح الأدلّة في أصول الدّين*... توفّي أبو الحسين البصري سنة 436 هـ./1044 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص100؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص609-ص610؛ *ميزان الاعتدال*، ج3/ص654؛ *لسان الميزان*، ج5/ص298؛ القفطي، ص293-ص294؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص38؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص259؛ *معجم المؤلّفين*، ج11/ص20؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص414-ص415.

– القاعدة الثّانية: القول بالقدر: وإنّما سلكوا في ذلك مسلك معبد الجهني[1] وغيْلان

[1] معبد بن عبد الله ابن عويمر –وقيل : ابن عبد الله– ابن عكيم الجهني، نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصّحابة. حدّث عن عمران بن حصين ، ومعاوية، وابن عبّاس، وابن عمر، وحمران بن أبان ، وطائفة. وكان من علماء الوقت على بدعته . حدّث عنه: معاوية بن قرة ، وزيد بن رفيع، وقتادة، ومالك بن دينار، وعوف الأعرابي، وسعد بن إبراهيم، وآخرون. وقد وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث. وقيل: هو ولد صاحب حديث لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب وقيل: هو معبد بن خالد. وعن عبد الملك بن عمير أن القراء اجتمعوا على معبد الجهني ، وكان أحد من شهد الحكمين، وقالوا له : قد طال أمر هذين ;علي ومعاوية ، فلو كلّمتهما . قال : لا تعرضوني لأمر أنا له كاره، والله ما رأيت كقريش ، كأن قلوبهم أقفلت بأقفال الحديد، وأنا صائر إلى ما سألتم . قال معبد :فلقيت أبا موسى فقلت: انظر ما أنت صانع . قال: يا معبد غدا ندعو الناس إلى رجل لا يختلف فيه اثنان. فقلت لنفسي: أمّا هذا، فقد عزل صاحبه. ثمّ لقيت عمرا وقلت: قد وليت أمر الأمّة، فانظر ما أنت صانع. فنزع عنانه من يدي ثمّ قال: إيها تيس جهينة، ما أنت وهذا؟! لست من أهل السر ولا العلانية، والله ما ينفعك الحق ولا يضرك الباطل . قال الجوزجاني :كان قوم يتكلمون في القدر، احتمل الناس حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين والصدق والأمانة، ولم يتوهم عليهم الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم، منهم معبد الجهني، وقتادة، ومعبد رأسهم . قال محمد بن شعيب: سمعت الأوزاعي يقول: أول من نطق في القدر سوسن بالعراق، كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد، وأخذ غيلان القدري عن معبد. وقال محمد بن حمير: حدّثنا محمّد بن زياد الألهاني، قال: كنا في المسجد إذ مر بمعبد الجهني إلى عبد الملك ، فقال النّاس: هذا هو البلاء . فقال خالد بن معدان: إنّ البلاء كلّ البلاء إذا كانت الأئمة منهم. قال مرحوم العطار: حدّثنا أبي وعمي، سمعا الحسن يقول: إياكم ومعبدا الجهني ;فإنه ضال مضل . قال يونس: أدركت الحسن يعيب قول معبد، ثمّ تلطّف له معبد، فألقى في نفسه ما ألقى . قال طاوس: احذروا قول معبد ;فإنه كان قدريا . وقال مالك بن دينار: لقيت معبدا بمكة بعد فتنة ابن الأشعث وهو جريح، قد قاتل الحجاج في المواطن كلّها . وروى ضمرة، عن صدقة بن يزيد، قال: كان الحجاج يعذب معبدا الجهني بأصناف العذاب ولا يجزع، ثمّ قتله. قال خليفة: مات قبل التّسعين. وقال سعيد بن عفير: في سنة ثمانين. صلب عبد الملك معبدا الجهني بدمشق.

الدّمشقي[1].

[1] هو غَيْلان بن مسلم الدمشقي، اختلف في اسم أبيه فقيل: مسلم، وقيل: مروان، و قيل: يونس. أصله قبطي من مصر، كان أبوه قد أسلم و صار من موالي عثمان بن عفان. ولد وعاش في مدينة دمشق التي نُسب اليها، وارتحل في طلب العلم فدرس على الحسن بن محمد بن الحنفية في المدينة، ودرس الفقه على الحسن البصري في البصرة .عاش غيلان في دمشق في زقاق فقير بقرب أحد أبواب دمشق اسمه باب الفراديس، و يقول يوسف زيدان: "وأظنّه كان محاطًا هناك بمناخ مسيحي عتيد". ومذهب غيلان الكلامي هو أنه قرر ما سبقه اليه معبداً القائل بالحرية الإنسانيّة، فصار يخالف في الوقت ذاته ما كان الأمويون يروجونه من الجبرية، ومن تقريرهم أنّ كلّ ما كان، وما هو كائن، وما سيكون مستقبلاً، إنّما هو أمر الله و قدره؛ مبرّرين بذلك حكمهم للنّاس، و معفين انفسهم عن التغييرات التي أحدثوها في نظام الحكم الإسلامي. غير أن غيلان ناقضهم في ذلك حين قرّر أنّ الإنسان مختار، وأنه سوف يحاسب على اختياره، وهو القول الذي توسع فيه المعتزلة فيما بعد، وتحوّل على أيديه إلى نظرية في الحرّية الإنسانيّة تضاد مذهب الجبرية وترد عليه بالأدلة النقليّة والعقليّة. و كان رأي غيلان في الخلافة والإمامة موافقاً لرأي الخوارج :أنها تصلح في كل من يجمع شروطها، و لو لم يكن من قبيلة قريش مخالفًا بذلك بني امية و الشّيعة على حد سواء، فكان يقول: "كلّ من كان قائمًا بالكتاب والسنّة فهو مستحق لها، و لا تثبت إلا بإجماع الامة". لما تولّى الخلافة –بعد عمر– هشام بن عبد الملك أراد أن يحقّق وعده السابق بالانتقام من غيلان، فاعتقله، و في مجلس الخلافة زعق فيه: مد يدك، فمدها غيلان، فضربها الخليفة بالسيف فقطعها، ثمّ قال: مد رجلك، فمدها، فقطعا الخليفة بالسيف الباتر .. وبعد أيام مر رجل بغيلان و هو موضوع أمام بيته بالحي الدمشقي الفقير، والذباب يقع بكثرة على يده المقطوعة، فقال الرجل ساخرًا: يا غيلان، هذا قضاءٌ وقدر !فقال له: كذبت، ما هذا قضاء ولا قدر . فلما سمع الخليفة بذلك، بعث إلى غيلان من حملوه من بيته، وصلبه على احدى أبواب دمشق. كان أستاذه الحسن بن محمّد بن الحنفية قد تنبأ له بهذا المصير عندما أشار اليه فقال: "أترون هذا؟.. انّه حجة الله على أهل الشام (يعني بني امية) .. ولكن الفتى مقتول!". أمّا خصومه –من علماء السّلطان – ففرحوا بمقتله وقالوا: "إن قتله أفضل من قتل ألفين من الرّوم". أمّا الآجري و ابن عساكر فيردّدان عبارة الإمام مكحول الشّامي –المعاصر لغيلان– حيث قال عنه: "لقد ترك غيلان هذه الأمّة، في لجج مثل لجج البحار".
حول ترجمته راجع: الذّهبي، سير أعلام النّبلاء ؛ ابن بطة العكبري، الإبانة الكبرى؛ يوسف زيدان، اللاّهوت العربي، ص:161–164؛ محمد عمارة، مسلمون ثوار؛ ابن النديم، الفهرست؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج:48، ص:186–212؛ الآجري، كتاب الشريعة، ص: 975.

وقرّر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر ممّا كان يقرّر قاعدة الصّفات؛ فقال إنّ الباري –تعالى– حكيمٌ عادلٌ، لا يجوز أن يُضاف إليه شرّ ولا ظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمرن، ويحتّم عليهم شيئًا ثمّ يجازيهم عليه؛ فالعبد هو الفاعل للخير والشرّ، والإيمان والكفر، والطّاعة والمعصية، وهو المجازى على فعله؛ والربّ –تعالى– أقدره على ذلك كلّه.

وأفعال العباد محصورة في: الحركات، والسّكنات، والاعتمادات، والنّظر، والعلم؛ قال: ويستحيل أن يخاطب العبد بالفعل وهو لا يمكنه أن يفعل، ولا هو يحسّ من نفسه الاقتدار والفعل؛ ومَن أنكره فقد أنكر الضّرورة، واستدلّ بآيات على هذه الكلمات.

ورأيتُ رسالة نُسبت إلى الحسن البصري[1] كتبها إلى عبد الملك بن مروان، وقد سأله عن القول بالقدر والجبر، فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدريّة؛ واستدلّ فيها بآيات من الكتاب، ودلائل من العقل؛ ولعلّها لواصل ابن عطاء؛ فما كان الحسن ممَّن يخالف السّلف في أنّ القدر خيره وشرّه من الله –تعالى–؛ فإنّ هذه الكلمات كالمجمَع عليها عندهم.

والعجب! أنّه حمل هذا اللّفظ الوارد في الخبر على: البلاء والعافية، والشدّة والرّخاء، والمرض والشّفاء، والموت والحياة.. إلى غير ذلك من أفعال الله –تعالى–؛ دون:

---

[1] هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد. وُلد في المدينة سنة 21 هـ./م. وانتقل إلى البصرة. وكان من خيار التّابعين. يُقال إنّه عرف سبعين من رجال موقعة بدر. وروى عن أنس ابن مالك –رضي الله عنه–، وكان أخذ عن الصّحابي الجليل سمرة بطريق الكتابة. توفّي في البصرة سنة 110 هـ./728 م. وقد نسب ابن النّديم إليه من الكتب: *تفسير القرآن*، وكتاب إلى عبد الملك بن مروان في الردّ على القدريّة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج7/ص156–ص178؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص440–ص441؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص263–ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص527؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص203؛ *الفهرست*، ص202؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص160–ص161؛ *غاية النّهاية في طبقات القرّاء* لابن الجزري، ج1/ص235؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص242؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين.

الخير والشرّ والحسن والقبيح، الصّادرين من اكتساب العباد. وكذلك أوْرده جماعة من المعتزلة في المقالة عن أصحابهم.

– القاعدة الثّالثة: القول بالمنزلة بين المنزلتيْن؛ والسّبب فيه: أنّه دخل واحدٌ على الحسن البصري فقال: يا إمام الدّين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفّرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملّة؛ وهم وعيديّة الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضرّ مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان، ولا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ وهم مرجئة الأمّة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟ فتفكّر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول: صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا، ولا كافر مطلقًا؛ بل هو في منزلة بين المنزلتيْن: لا مؤمن، ولا كافر؛ ثمّ قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن؛ فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل؛ فسمّي هو وأصحابه: معتزلة.

ووجه تقريره أنّه قال: إنّ الإيمان عبارة عن خصال خيْر إذا اجتمعت سُمّي[1] المرء مؤمنًا؛ وهو اسم مدح، والاسم لم يستجمع خصال الخير ولا استحقّ اسم المدح؛ فلا يُسمّى مؤمنًا، وليس هو بكافر مطلقًا أيضًا؛ لأنّ الشّهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه، لا وجه لإنكارها؛ لكنّه إذا خرج من الدّنيا على كبيرة من غير توبة، فهو من أهل النّار خالدًا فيها؛ إذ ليس في الآخرة إلاّ فريقان: فريق في الجنّة، وفريق في السّعير، لكنّه يخفّف عنه العذاب، وتكون دركته فوق دركة الكفّار.

---

[1] في الأصل: **سمى**.

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد[1] بعد أن كان موافقًا له في القدر وإنكار الصّفات.

– القاعدة الرّابعة: قوله في الفريقيْن من أصحاب الجمل وأصحاب صفّين: إنّ أحدهما مخطئ بعينه، وكذلك قوله في عثمان[2]، وقاتليه، وخاذليه.

---

[1] هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان. وُلد في بلخ سنة 80 هـ./699 م. كان جدّه من سبي كابل من جبال السّند. كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدّثين والزّاهدين. درس على الحسن البصري الفقه والحديث، وقد أعرض عنه لاعتزاله. قال ابن معين: "لا يُكتب حديثه". وقال النّسائي: "متروك الحديث". وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه، فسمّوا المعتزلة". توفّي سنة 144 هـ./ 761 م.

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج2/ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص263 إلى ص267؛ *تهذيب التّهذيب*، ج8/ص70 إلى ص75؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص243؛ ابن خلّكان، ج2/ص101–ص102؛ *الفهرست*، ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص399 إلى ص404؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص166 إلى ص188؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص361؛ *عيون الأخبار*، ج1/ص209، ج2/ص264؛ الشّريف المرتضى، *الغرر والدّرر*، ص117 إلى ص120؛ كتاب *الانتصار*، ص206، وص241؛ الجاحظ، *البخلاء*، ص232؛ *البيان والتّبيين* للجاحظ، ج1/ص37، وص90، ج3/ص103؛ *المنية والأمل*، ص22 إلى ص24؛ *الفرق بين الفرق*، فهرس الأسماء؛ *الملل والنّحل*، ص17، وص33–ص34؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص264 إلى ص267؛ فهرس *فرق الشّيعة*؛ *بحار الأنوار*، ج11/ص101، وص169؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص250؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص16، وص222–ص223.

[2] هو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان –رضي الله عنه– أبو عمرو الأموي. وهو مَن جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومَن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذُبح صبرًا في داره والمصحف بين يديه

قال: إنّ أحد الفريقيْن فاسقٌ لا محالة، كما أنّ أحد المتلاعنيْن فاسق لا محالة، لكن لا بعينه، وقد عرفت قوله في الفاسق، وأقل درجات الفريقين أنّه لا تقبل شهادتهما، كما لا تقبل شهادة المتلاعنيْن؛ فلم يجوّز قبول شهادة عليّ وطلحة[1] والزّبير[2] على باقة بقل، وجوّز أن يكون عثمان وعليّ على الخطأ.

هذا قولهُ! وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطّريقة في أعلام الصّحابة، وأئمّة العترة.

ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقيْن لا بعينه، بأن قال: لو شهد رجلان من أحد الفريقيْن مثل عليّ ورجل من عسكره، أو طلحة والزّبير: لم تقبل شهادتهما؛ وفيه تفسيق الفريقيْن، وكوْنهما من أهل النّار.

وكان عمرو بن عبيد من روّاة الحديث، معروفًا بالزّهد، وواصل مشهورًا بالفضل والأدب عندهم.

الهوامش

وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين. وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

[1] هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[2] هو الزّبير بن العوامّ، أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة ستّ وثلاثين، وسنّه وستّون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

أصحاب أبي الهذيل حمدان بن الهذيل العلاّف[1]: شيخ المعتزلة، ومقدّم الطّائفة، ومقرّر الطّريقة، والمناظر عليها.

أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل[2] عن واصل بن عطاء.

---

[1] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. وُلد في البصرة سنة 131 هـ.، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل، تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يُدرَك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يُعرف *بميلاس والحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607-ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413-ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلّفين*، ج12/ص91-ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399-ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203-ص204.

[2] هو أبو عمرو عثمان بن خالد الطّويل. وهو الذي أخذ عنه أبو الهذيل العلاّف. وقد كان من دعاة المعتزلة، فأخرجه واصل بن عطاء إلى أرمينيّة، فأجابه خلق كثير.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *طبقات المعتزلة*، ص251؛ أبو القاسم البلخي، *مقالات الإسلاميّين*، ص67؛ *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي، لوحة 50؛ *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى، ص42؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص225.

ويقال: أخذ واصل بن عطاء عن أبي هاشم عبد الله بن محمّد الحنفيّة[1]، ويقال: أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري.

وإنّما انفرد عن أصحابه بعشْر قواعد:

– الأولى: أنّ الباري –تعالى– عالمٌ بعلمه؛ وعلمه بذاته، قادر بقدرة؛ وقدرته ذاته، حيٌّ بحياة؛ وحياته ذاته.

وإنّما[2] اقتبس هذا الرّأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا: أنّ ذاته واحدة لا ثرة فيها بوجه، وإنّما الصّفات ليست وراء الذّات معاني قائمة بذاته؛ بل هي ذاته، وترجع إلى أسلوب أو اللّوازم كما سيأتي.

والفرق بين قول القائل: عالمٌ بذاته لا بعلم، وبين قول القائل: عالم بعلم هو ذاته؛ أنّ الأوّل نفى الصّفة، والثّاني إثبات ذات هو بعينه صفة، أو إثبات صفة هي بعينها ذات. وإذ أثبت أبو الهذيْل هذه الصّفات وجوهًا للذّات فهي بعينها أقانيم النّصارى[3]، أو

---

[1] هو أستاذ واصل بن عطاء، فإنّه كان يحكى أنّه كان معه في المكتب في دار أبيه، فأخذ عنه. وكان يأخذ العلم عن أبيه، وذكر عن أبيه أنّه قال في الحسن والحسين: "إنّهما أفضل منّي، وأنا أعلم بعلم أبي منهما". فكان واصل بما أظهره، بمنزلة كتاب مصنّفه أبو هاشم، وذكر قوله فيه وكذلك أخوه، فإنّ غيلان يُقال إنّه أخذ العلم عن الحسن بن محمّد بن الحنفيّة أخي أبي هاشم، ولذلك ظهر طرف من الإرجاء. مات أبو هاشم بأرض الشّراة منصرفًا من الشّام.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص215 وص226؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص6، وص20، وص23؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، ص233–ص234؛ *مختصر الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني، ص151؛ *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ص112.

[2] في الأصل: **اما**.

[3] المعهود في عصرنا استعمال لفظ: مسيحيّ. ولكنّ النّصوص القرآنيّة والحديثة لا تذكر غير لفظ: نصرانيّ، نصارى. وقد اختُلف كثيرا في معرفة إذا كانت مشتقّة أو منقولة عن صفة أو معربّة. فأرجعها البعض إلى "ناصريّ" نسبة إلى ناصرة، أو إلى "أنصاري"، باعتبار أنّ الحواريّين أنصار الله كما جاء في القرآن الكريم، وأرجعها آخرون –كالزّمخشري– إلى نصران ونصرانة، بمعنى أنّهم نصروا المسيح. وفي *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574) لفظة "نصرانيّة" و"نصارى" تطلق في العربيّة على أتباع

أحوال أبي هاشم.

– الثّانية: أنّه أثبت إرادات لا محلّ لها؛ يكون الباري –تعالى– مريدًا بها. وهو أوّل مَن أحدث هذه المقالة، وتابعه عليها المتأخّرون.

– الثّالثة: قال في كلام الباري –تعالى–: إنّ بعضه لا في محلّ، وهو قوله: "كن" وبعضه في محلّ كالأمر، والنّهي، والخبر، والإستخبار. وكأنّ أمر التّكوين عنده غير أمر التّكليف.

– الرّابعة: قوله في القدر مثل ما قاله أصحابه؛ إلاّ أنّه قدري الأولى جبري الآخرة؛ فإنّ مذهبه في حركات أهل الخلدين في الآخرة: أنّها كلّها ضروريّة، لا قدرة للعباد عليها، وكلّها مخلوقة للباري –تعالى–؛ إذ كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلّفين بها.

– الخامسة: قوله إنّ حركات أهل الخلدين تنقطع، وإنّهم يصيرون إلى سكون دائم خمودًا، وتجتمع للذّات قي ذلك السّكون لأهل الجنّة، وتجتمع الآلام في ذلك السّكون لأهل النّار.

وهذا قريبٌ من مذهب جهم: إذ حكَم بفناء الجنّة والنّار.

وإنّما الْتزم أبو الهذيل هذا المذهب؛ لأنّه لما ألزم في مسألة حدوث العالم: أنّ الحوادث التي لا أوّل لها كالحوادث التي لا آخر لها؛ إذ كلّ واحدة لا تتناهى؛ قال: "إنّي لا أقول بحركات لا تتناهى آخرًا؛ كما لا أقول بحركات لا تتناهى أوّلاً؛ بل يصيرون إلى سكون دائم"، وكأنّه ظنّ أنّ ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السّكون.

– السّادسة: قوله في الاستطاعة: إنّها عرضٌ من الأعراض غير السّلامة والصحّة، وفرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح؛ فقال: لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة، فالاستطاعة معها في حال الفعل.

المسيح. يرى بعض المستشرقين أنّها من أصل سريانيّ هو: نصرويو Nosroyo ونصرايا Nasraya. ويرى البعض الآخر أنّها من Nazarenes التّسمية العبرانيّة التي أطلقها اليهود على من اتّبع ديانة المسيح.

انظر: *تفسير الرّازي*، ج3/ص105؛ *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586؛ *القاموس الإسلامي* لهيوقس، ص431؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.

وجوّز ذلك في أفعال الجوارح، وقال بتقدّمها؛ فيفعل بها في الحال الأولى، وإن لم يوجد الفعل إلاّ في الحالة الثّانية.

قال: فحال يفعل غير حال فعل. ثمّ ما تولّد من فعل العبد فهو فعله، غير اللّون والطّعم والرّائحة ما لا يعرف كيفيّته.

وقال في الإدراك والعلم الحادثين في غيره عند إسماعه وتعليمه: إن الله -تعالى- يبدعهما فيه، وليسا من أفعال العباد.

- السّابعة: قوله في المكلَّف قبل ورود السّمع: إنّه يجب عليه أن يعرف الله -تعالى- بالدّليل من غير خاطر، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبدًا، ويعلم أيضًا حسن الحسن وقبح القبيح؛ فيجب عليه الإقدام على الحسن كالصّدق والعدل، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور.

وقال أيضًا بطاعات لا يُراد بها الله -تعالى-، ولا يُقصد بها التّقرّب إليه؛ كالقصْد إلى النّظر الأوّل، والنّظر الأوّل ؛ فإنّه لم يعرف الله بعد، والفعل عبادة.

وقال في المكرَه: إذا لم يعرف التّعريض والتّورية فيما أُكرِه عليه، فله أن يكذب ويكون وزْره موضوعًا عنه.

- الثّامنة: قوله في الآجال والأرزاق: إنّ الرّجل إن لم يُقتَل مات في ذلك الوقت، ولا يجوز أن يزاد في العمر أو ينقص.

والأرزاق على وجهيْن:

- أحدهما: ما خلق الله -تعالى- من الأمور المنتفَع بها يجوز أن يقال خلقها رزقًا للعباد، فعلى هذا مَن قال: إن أحدًا أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقًا، فقد أخطأ لما فيه: أنّ في الأجسام ما لم يخْلقه الله -تعالى-.

- والثّاني: ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد، فما أحلّ منها فهو رزْقه، وما حرّم فليس رزْقًا، أي ليس مأمورًا بتناوله.

– التّاسعة: حكى الكعبي[1] عنه أنّه قال: إرادة الله غير المراد؛ فإرادته لما خلق: هي خلقه له، وخلقه للشّيء عنده غير الشّيء؛ بل الخلق عنده قول لا في محلّ.

---

[1] (أو البلخي). هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، نسبة إلى بلخ ؛ ويُعرف بالكعبي، نسبة إلى بني كعب؛ عالم متكلّم من متكلّمي المعتزلة البغداديّين، رئيس أهل زمانه. وكان يكتب لقائد من قوّاد نصر بن أحمد، يُعرف بأحمد بن سهل. وكان أحمد بن سهل قد خلع نصر بن أحمد وأقام بنيسابور؛ فلمّا ظفر بأحمد أخذ البلخي في جملة مَن أخذ، فاعتُقل. وبلغ عليّ بن عيسى الوزير أمره، فأنفذ مَن أشخصه. هذا في وزارة حامد بن العبّاس. قال الجنداري في ص22 من فهرست *شرح الأزهار*: "روى الحديث قليلاً، وليس بذاكرة فيه. صحب الإمام محمّد بن زيد الدّاعي وكتب له، وصحب النّاصر وأخذ عنه علم الكلام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين". وكان الكعبي تلميذ أبي الحسين الخيّاط. وله من الكتب ما يناهز الخمسين كتابا، منها: *الأسماء والأحكام*، *طبقات المعتزلة*، *التّفسير الكبير للقرآن الكريم*، كتاب *في حجّة أخبار الآحاد*... وُلد البلخي سنة 273 هـ.؛ ولكن اختُلف في تاريخ وفاته، فذكر ابن النّديم أنّ وفاته كانت في أوّل يوم من شعبان سنة 309 هـ.، وذكر الجنداري أنّ وفاته كانت ببلخ في أيّام المقتدر سنة 317 هـ.، وذكر ابن خلّكان أنّها كانت في مستهلّ شعبان سنة 317 هـ. وقد اتّفق ابن شاكر الكتبي وابن العماد وابن الأثير وصاحب *المنتظم* وصاحب *الجواهر المضيئة* والبغدادي والذّهبي في *العبر* وصاحب *لسان الميزان* أنّ وفاته كانت بشعبان سنة 319 هـ.

حول ترجمته راجع: *الأنساب* للسّمعاني، (طبعة ليدن) ص485؛ *تاج التّراجم* لقطلوبغا، ص31؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج9/ص384؛ *تاريخ* ابن كثير، ج2/ص164؛ *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج3/ص44؛ فهرست *شرح الأزهار* للجنداري، ج1/ص38؛ *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير، ج6/ص217؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج1/ص252؛ *المنتظم* لابن الجوزي، (طبعة الهند) ج6/ص238؛ *الجواهر المضيئة في تراجم الحنفيّة* لأبي الوفاء القرشي، (طبعة الهند) ج1/ص271؛ *العبر في خبر مَن غبر* للذّهبي، (طبعة الكويت) ج2/ص176؛ *الفرق بين الفرق* للبغدادي، (طبعة القدسي) ص108؛ *وفيّات* أبي الفدا، ج1/ص92؛ *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي، ج7/ص105، وج5/ص27؛ *هديّة العارفين*، ص444؛ *لسان الميزان*، ج3/ص255؛ *شذرات الذّهب* لابن العماد، ج2/ص281.

وقال إنّه –تعالى– لم يزل سميعًا بصيرًا بمعنى سيسْمع وسيبْصر؛ وكذلك لم يزل: غفورًا، رحيمًا، محسنًا خالقًا، رازقًا، معاقبًا، مواليًا، معاديًا، آمرًا، ناهيًا، بمعنى أنّ ذلك سيكون منه.

– العاشرة: حكى الكعبي عنه أنّه قال: الحجّة لا تقوم فيما غاب إلاّ بخبر عشرين فيهم واحد من أهل الجنّة أو أكثر؛ ولا تخلو الأرض عن جماعة هم فيها أولياء الله: معصومون، لا يكذبون، ولا يرتكبون الكبائر؛ فهم الحجّة لا التّواتر؛ إذ يجوز أن يكذب جماعة ممّن لا يحصون عددًا، إذا لم يكونوا أولياء الله، ولم يكن فيهم واحدٌ معصومٌ.

وصحب أبا الهذيل أبو يعقوب الشحّام[1] والآدمي؛ وهما على مقالته. وكان سنه مائة سنه، توفّي في أوّل خلافة المتوكّل[2]، سنة خمس وثلاثين ومائتين.

---

[1] هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحّام البصري. أخذ علم الكلام ومذهب الاعتزال عن أبي هذيل العلاّف. وتتلمذ عنه بالبصرة أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي. توفّي سنة 267 هـ./880 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ.

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عيّاش، المعتزلي. وله من الكتب: كتاب *نقض كتاب ابن أبي بشر في إيضاح البرهان*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص173.

[2] هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرّشيد بن المهديّ. وأمّه تركيّة واسمها شجاع. بويع له لستّ بقين من ذي الحجّة سنة 232 هـ.؛ وقُتل ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 247 هـ.، وله إحدى وأربعون سنة؛ ودُفن في القصر الجعفري، وهو قصر ابتناه بسُرَّ مَن رأى. وقال الدّولابي في *تاريخه*: إنّه دُفن هو والفتح بن خاقان وزيره ولم يُصلّ عليهما. فكانت خلافته أربع عشرة سنة وتسعة أشهر وتسعة أيّام. ولما استُخلف المتوكّل أظهر السنّة وتكلّم بها في مجلسه وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وإظهار السنّة وبسط أهلها ونصرهم. وكان المتوكّل قد أمر في سنة 236 هـ. بهدم قبر الحسين –رضي الله عنه– وهدم ما حوله من الدّور، وأن يعمل مزارع ويحرث، ومنع النّاس من زيارته، وبقي صحراء، وكان معروفًا بالنّصب؛ فتألّم المسلمون لذلك، وكتب أهل بغداد شتمه على الحيطان، وهجاه الشّعراء: دعبل وغيره.

النظّامية

أصحاب إبراهيم بن سيار بن هانئ النظّام[1] قد طالع كثيرًا من كتب الفلاسفة، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة.

وانْفرد عن أصحابه بمسائل:

– الأولى منها: أنّه زاد على القول بالقدر خيره وشرّه، منها قوله: إنّ الله –تعالى– لا يوصف بالقدرة على الشّرور والمعاصي، وليست هي مقدورة للباري –تعالى–، خلافًا لأصحابه؛ فإنّهم قضوا بأنّه غير قادر عليها، لكنّه لا يفعلها، لأنّها قبيحة.

ومذهب النظّام: أنّ القبح إذا كان صفة للقبيح، وهو المانع من الإضافة إليه فعلاً؛ ففي تجويزك وقوع القبيح منه قبح أيضًا، فيجب أن يكون مانعًا؛ ففاعل العدْل لا يوصَف بالقدْرة على الظّلم.

وزاد أيضًا على هذا الإختباط، فقال: إنّما يقدر على فعل ما يعلم أنّ فيه صلاحًا لعباده، ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدّنيا ما ليس في صلاحهم؛ هذا في تعلّق قدرته بما يتعلّق بأمور الدّنيا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص350 إلى ص356؛ *فوات الوفيّات*، ج1/ص290 إلى ص292؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص399 إلى ص410؛ *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي، ص53؛ الفخري، ص215؛ *تاريخ الخميس* للدّيار بكري، ج2/ص337؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص165.

[1] هو إبراهيم بن سيّار النّظّام. اختُلف في سنة ميلاده وسنة وفاته. وكان قد عاشر في زمان شبابه قومًا من الثّنويّة وقومًا من السّمنيّة والملاحدة من الفلاسفة. ردّ عليه أكثر شيوخ المعتزلة، كأبي الهذيل والجبّائي والإسكافي... تربّى بالبصرة ورحل إلى بغداد. درس على أبي الهذيل. من آثاره: *النّكت*، والتّوحيد، *والعالم*. وردّ على الثّنويّة. توفّي سنة 231 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

وأمّا أمور الآخرة، فقال: لا يوصف الباري –تعالى– بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل الجنّة، ولا أن يخرج أحدًا من أهل الجنّة وليس ذلك مقدورًا له.

وقد ألزم عليه: أن يكون الباري –تعالى– مطبوعًا مجبورًا على ما يفعله؛ فإنّ القادر على الحقيقة: مَن يتخيّر بين الفعل والتّرك، فأجاب: إنّ الذي ألزمْتموني في القدرة يلزمكم في الفعل؛ فإنّ عندكم يستحيل أن يفعله، وأن يفعله وإن كان مقدورًا؛ فلا فرق.

وإنّما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة؛ حيث قضوا بأنّ الجواد لا يجوز أن يدّخر شيئًا لا يفعله، فما أبدعه وأوْجده هو المقدور؛ ولو كان في علمه –تعالى– ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه: نظامًا، وترتيبًا، وصلاحًا.. لفعله.

– الثّانية: قوله في الإرادة: إنّ الباري –تعالى– ليس موصوفًا بها على الحقيقة، فإذا وصف بها شرعًا في أفعاله؛ فالمراد بذلك: أنّه خالقها ومنشئها على حسب ما علم؛ وإذا وصف بكوْنه مريدًا لأفعال العباد، فالمعنى به: أنّه آمرٌ بها وناه عنها.

وعنه أخذ الكعبي مذهبه في الإرادة.

– الثّالثة: قوله: إنّ أفعال العباد كلّها حركات فحسب، والسّكون حركة اعتماد، والعلوم والإرادات حركات النّفس؛ ولم يرد بهذه الحركة حركة النّقلة، وإنّما الحركة عنده مبدأ تغيّر ما، كما قالت الفلاسفة: من إثبات حركات في الكيف، والكم، والوضع، والأين، والمتى،.. إلى أخواتها.

– الرّابعة: وافقهم أيضًا في قولهم: إنّ الإنسان في الحقيقة هو النّفس والرّوح؛ والبدن آلتها وقالبها. غير أنّه تقاصر عن إدراك مذهبهم، فمال إلى قول الطبيعيّين منهم: إنّ الرّوح جسمٌ لطيفٌ مشابك للبدن مداخلٌ للقالب بأجزائه مداخلة المائيّة في الورد والهنية في السّمسم والمينة في اللّبن؛ وقال: إنّ الروح هي التي لها: قوّة، واستطاعة، وحياة ومشيئة؛ وهي مستطيعة بنفسها والاستطاعة قبل الفعل.

– الخامسة: حكى الكعبي عنه أنّه قال: إنّ كلّ ما جاوز حدّ القدرة من الفعل، فهو من فعْل الله –تعالى– بإيجاب الخلقة؛ أي إنّ الله –تعالى– طبع الحجر طبعًا، وخلقه خلقة إذا دفعته انْدفع؛ وإذا بلغت قوّة الدّفع مبلغها عاد الحجر إلى مكانه طبعًا.

وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلّمين والفلاسفة.

– السّادسة: وافق الفلاسفة في نفْي الجزء الذي لا يتجزّأ.

وأحدث القول بالطفْرة لما ألزم مشْي[1] نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنّها قطعت ما لا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟!

قال: تقطع بعضها بالمشي، وبعضها بالطّفرة؛ وشبّه ذلك بحبل شدّ على خشبة معترضة وسط البئر، طوله خمسون ذراعًا، علّق عليه معلاق؛ فيجرّ به الحبل المتوسّط؛ فإنّ الدّلو يصل إلى رأس البئر، وقد قطع مائة ذراع، بحبل طوله خمسون ذراعًا، في زمان واحد؛ وليس ذلك إلاّ أنّ بعض القطع بالطّفرة، ولم يعلم أنّ الطّفرة قطع مسافة أيضًا موازية لمسافة؛ فالإلزام لا ينْدفع عنه، وإنّما الرقّ بين المشي والطّفرة يرجع إلى سرعة الزّمان وبطْئه.

– السّابعة: قال: إنّ الجواهر مؤلّفة من أعراض اجتمعت.

---

[1] في الأصل: **مشى**.

ووافق هشام بن الحكم[1] في قوله: أنّ الألوان والطّعوم والرّوائح أجسام؛ فتارة يقضي بكون الأجسام أعراضًا، وتارة يقضي بكون الأعراض أجسامًا لا غير.

– الثّامنة: من مذهبه: أنّ الله –تعالى– خلق الموجودات دفْعة واحدة على ما هي عليه الآن: معادن، ونباتًا، وحيوانًا، وإنسانًا؛ ولم يتقدّم خلق آدم –عليه السّلام– خلق أولاده؛ غير أنّ الله –تعالى– أكمن بعضها في بعض؛ فالتقدّم والتأخّر إنّما يقع في ظهورها من مكامنها، دون حدوثها ووجودها.

---

[1] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشائخ الرّافضة. نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الردّ على الزّنادقة*، *الردّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الردّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميًّا له مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامي –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل مَن قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترًا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـ. (*فهرست* ابن النّديم، ص175).

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشّهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التّبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195؛ *الفهرست*، ص223؛ *فهرست* الطّوسي، ص174؛ *رجال النّجاشي*، ص304؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

وإنّما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكمون والظّهور من الفلاسفة. وأكثر ميْله -أبدًا- إلى تقرير مذاهب الطبيعيّين منهم دون الإلهيّين.

- التّاسعة: قوله في إعجاز القرآن: إنّه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآتية، ومن جهة صرف الدّواعي عن المعارضة، ومنْع العرب عن الاهتمام به جبرًا وتعجيزًا؛ حتّى لو خلاهم، لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله: بلاغة، وفصاحة، ونظمًا.

- العاشرة: قوله في الإجماع: إنّه ليس بحجّة في الشّرع؛ وكذلك القياس في الأحكام الشّرعيّة لا يجوز أن يكون حجّة، وإنّما الحجّة في قول الإمام المعْصوم.

- الحادية عشرة: ميْله إلى الرّفض، ووقيعته في كبار الصّحابة؛ قال: أوّلاً: لا إمامة إلاّ بالنصّ والتّعيين ظاهرًا أو مكشوفًا، وقد نصّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- على عليّ[1] -رضي الله عنه- في مواضع، وأظهره إظهارًا لم يشتبه على الجماعة، إلاّ أنّ عمر كتَم ذلك، وهو الذي تولّى بيعة أبي بكر[2] يوم السّقيفة.

---

[1] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لما قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

[2] هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة -واسمه عثمان- بن عامر، من ولد تيم ابن مرّة -تيم قريش-. كان اسمه في الجاهليّة عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- عبد الله، ولقبه عتيق، لُقّب به لجمال وجهه -رضي الله عنه-، وسمّي صدّيقًا لتصديقه خبر المسرى. وأمّه سلمى وتكنى أمّ الخير بنت صخر، وهي بنت عمّ أبيه. بويع له يوم الاثنين الذي توفّي فيه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وتوفّي بالسلّ ليلة الثّلاثاء، وقيل يوم الجمعة، لتسع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وسنّه ثلاث وستّون سنة. وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر وتسعة أيّام، وصلّى عليه عمر -رضي الله عنه-. ودُفن في حجرة عائشة ورأسه بين كتفي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص64 إلى ص71؛ *الرّياض النّضرة*؛ الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*؛ *غاية النّهاية*.

ونسبه إلى الشكّ يوم الحديبيّة في سؤاله الرّسول –عليه السّلام– حين قال: ألسنا على الحقّ؟ أليسوا على الباطل؟ قال: نعم، قال عمر: فلم نعطي الدّنية في ديننا؟ قال: هذا شكٌّ وتردّدٌ في الدّين، ووجدان حرج في النّفس ممّا قضى وحكم.

وزاد في *الفرية*، فقال: إنّ عمر ضرب بطن فاطمة[1] يوم البيعة حتّى ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح: أحرقوا دارها بمَن فيها؛ وما كان في الدّار غير عليّ وفاطمة والحسن[2] والحسين[3]. وقال: تغريبه نصر بن الحجّاج[4] من المدينة إلى البصرة؛ وإبداعه

---

[1] هي فاطمة بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. توفّيت بعد الرّسول –عليه السّلام– بستّة أشهر، وقيل بثمانية؛ علمًا بأنّه توفّي –عليه الصّلاة والسّلام– في ضحى يوم الاثنين الثّامن من شهر ربيع الأوّل –وقيل: الثّاني عشر منه– سنة إحدى عشرة من الهجرة.
حول ترجمتها راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص9.

[2] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأمّه فاطمة –صلوات الله عليها– بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. بويع له يوم مات أبوه –رضي الله عنه–، وكان أشبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأقام بالكوفة إلى شهر ربيع الأوّل سنة 41 هـ.، وقتل عبد الرّحمان بن ملجم؛ ثمّ سار إلى معاوية، فالتقيا بمسكن من أرض الكوفة، فاصطلحا وسلّم إليه الأمر وبايعه لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل –ويُقال إنّه أعطاه خمسة آلاف ألف درهم–، ورجع إلى المدينة. وقال قوم إنّه صالحه بأدرح في جمادى الأولى، وأخذ مائة ألف دينار، روى ذلك كلّه الدّولابي. وكانت خلافته ستّة أشهر وخمسة أيّام. روى سفينة، قال: "سمعتُ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– يقول: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكًا أو ملوكًا". وكان آخر ولاية الحسن –رضي الله عنه– تمام ثلاثين سنة وثلاثة عشر يومًا من أوّل خلافة أبي بكر الصدّيق –رضي الله عنه–. ولم يزل الحسن بالمدينة إلى أن مات بها في شهر ربيع الأوّل سنة 49 هـ.، وله سبع وأربعون سنة –وقيل: مات سنة 50 هـ.–، وهو أشبه بالصّواب. وصلّى عليه سعيد بن العاص، ودُفن بالبقيع، ويُقال إنّه دُفن مع أمّه –صلوات الله عليهما–.
حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص65 إلى ص69؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص295؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص199؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص35؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج1/ص319؛ *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون، ص63.

[3] هو الحسين بن عليّ بن أبي طالب، الإمام الثّالث من أئمّة الشّيعة. وُلد الحسين في شعبان في السّنة الرّابعة من الهجرة، وسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حسينا، كما سمّى أخاه حسنا من قبل. تولّى النّبيّ حسينا من حين ولادته إلى يوم وفاته. وانتقل بعد وفاة جدّه إلى أحضان أبيه عليّ. نصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسن من قبله جدّه الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام– بحديث مشهور بين الروّاة، ونصّ على إمامته وإمامته أخيه الحسين عليّ –رضي الله عنه– في آخر أيّام حياته، كما روي ذلك في *الوافي*. ولقد بقي بعد أخيه الحسن عشر سنين قضّاها في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وحين جعل معاوية أمر الخلافة الإسلاميّة لولده يزيد من بعده، كان الحسين –رضي الله عنه– لا يدع فرصة إلاّ ويعلن للملإ الإسلاميّ عن رأيه في تلك البيعة وعن مصير المسلمين، إن استقام الأمر ليزيد بعد أبيه. ولما مات معاوية اضطربت أعصاب يزيد من الحسين –رضي الله عنه– لرفضه مبايعته وخروجه عليه في أرض العراق. واستشهد الحسين مع نفر من شيعته بعد أن خذله أهل الكوفة سنة 61 هـ. في العاشر من المحرّم.

حول ترجمته راجع: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص126 إلى ص132.

[4] نصر بن حجاج بن علاك بن خالد بن ثوير بن حنثر بن هلال بن عبيد بن ظفر بن سعد بن عمرو بن تيم بن بهز بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم بن منصور السّلمي ثمّ البهزي. اشتهر بجماله .. وقيل إنّ عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه– سمع وهو يعس بليلٍ امرأة تقول:

أو من سبيل إلى نصر بن حجاج هل من سبيل إلى خمر فاشربها

فلمّا أصبح سأل عنه عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–، فإذا هو من بني سُليم، فأرسل إليه فأتاه فإذا هو من أحسن النّاس شعرًا وأحسنهم وجهًا، فأمر عمر أن يحلق شعره، ففعل، فخرجت جبهته فازداد حسنًا. ثمّ سمعها عمر بعد ذلك تقول:

غيرة منهم عليه وشحـــا حلقوا رأسه ليكسب قبْحًـــا
فمحوا ليله وأبقوه صبْحا كان صبْحا عليه ليْل بهيـــم

فنفاه عمر –رضي الله عنه– إلى البصرة وأقسم أنه لا يدخل المدينة أبداً ما دام هو فيها. ولما كان بالبصرة ساقه الشّوق إلى المدينة فأنشد لعمر يقول :

وبعض أماني النّساء غـرام لئن غنت الزلفاء يوما بمنيـــة
بقاء ومالي جرمة فـــألام ظننت بي الظن الذي ليس بعده

التّراويح؛ ونهيه عن متعة الحجّ؛ ومصادرته العمال.... كلّ ذلك أحداث.

ثمّ وقع في أمير المؤمنين عثمان، وذكر أحداثه: من ردّه الحكيم بن أميّة[1] إلى المدينة، وهو طريد رسول الله –عليه السّلام–؛ ونفْيه أبا ذرّ[2] إلى الرّبذة، وهو صديق رسول الله؛ وتقليده الوليد بن عقبة[3] الكوفة، وهو مَن أفسد النّاس، ومعاوية[4] الشّام، وعبد

وآباء صدق سالفون كرام فيمنعني مما تقول تكرمـــــي
وحال لها في قومها وصيام ويمنعها مما تقول صلاتهـــا
فقد جب مني كاهل وسنام فهذان حالانا فهل أنت راجعي

ولكن عمر –رضي الله عنه– لم يسمح له بالقدوم.. والسّبب أنّ عمر –رضي الله عنه– بحنكته وخبرته يعلم أنّ نصر بن حجاج له أقرباء في المدينة وسيدخل عليهم بيوتهم وذلك أدنى للشّبهة، لأنّه بجماله قد يفتن النساء به. وروي أنه لما توفي عمر –رضي الله عنه– عاد إلى المدينة واستقرّ بها.

[1] قال ابن إسحاق: وقال حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمي، حليف بني أميّة وقد أسلم ، يورع قومه عما أجمعوا عليه من عداوة رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وكان فيهم شريفا مطاعا:

عليه وهل غضبان للرّشد سامع هل قائل قولا هو الحقّ قاعـد
لأقصى الموالي والأقارب جامـع وهل سيد ترجو العشيرة نفْعـه
وأهجركم ما دام مدل ونـــازع تبرأت إلا وجه من يملك الصّا
ولو راعني من الصديق روائـــع وأسلم وجهي للإله ومنطقـــي

[2] هو أبو ذرّ الغفاري، جندب بن جنادة، على الصّحيح، أحد السّابقين الأوّلين. أسلم في أوّل المبعث، خامس خمسة، ثمّ رجع إلى بلاد قومه، ثمّ بعد حين هاجر إلى المدينة وكان رأسًا في العلم والزّهد والجهاد وصدق اللّهجة والإخلاص. قال أبو داود: لم يشهد بدرًا، ولكن عمر ألحقه مع القرّاء. وكان يوازي ابن مسعود في العلم. حدّث عنه أنس بن مالك وزيد بن وهب وجبير بن نيفر والأحنف بن قيس وأبو سالم الجيشاني وسفيان بن هانئ وعبد الرّحمان بن غنم وسعيد بن المسيب... ولقوّة أبي ذرّ في الحقّ ولأخلاقه نُهي عن الفتوى، فانقطع بالرّبذة سنوات حتّى توفّي سنة 32 هـ.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص17 إلى ص19.

[3] في الأصل: **عقبه**.

وهو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، واسم أبي معيط: أبان بن أبي عمرو، واسم أبي عمرو ذكوان بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي. وقد قيل: إن ذكوان كان عبدًا لأميّة فاستلحقه. والأوّل أكثر. أمّه أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أم عثمان بن عفان، فالوليد أخو عثمان لأمّه. أسلم يوم الفتح فتح مكة هو وأخوه خالد بن عقبة، يكنى الوليد أبا وهب. قال أبو عمر: أظنّه لما أسلم كان قد ناهز الاحتلام. وقال ابن ماكولا: رأى الوليد رسول الله وهو طفل صغير. أخبرنا أبو أحمد بن علي بإسناده عن أبي داود السجستاني: حدّثنا أيوب بن محمّد الرقي، حدثنا عمر بن أيوب، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد قال: لما افتتح رسول الله مكّة، جعل أهل مكّة يأتونه بصبيانهم، فيمسح على رؤوسهم ويدعو لهم بالبركة، فأتي بي إليه وأنا مخلق فلم يمسني من أجل الخلوق. قال أبو عمر: وهذا الحديث رواه جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجّاج، عن أبي موسى الهمداني، وأبو موسى مجهول، والحديث مضطرب، ولا يمكن أن يكون من بعث مصدّقًا في زمن النبي صبيًّا يوم الفتح! قال: ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن –فيما علمت– أنّ قول القرآن: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ أنزلت في الوليد بن عقبة، وذلك أنّ رسول الله بعثه مصدقًا إلى بني المصطلق، فعاد وأخبر عنهم أنهم ارتدوا ومنعوا الصدقة، وذلك أنهم خرجوا إليه يتلقونه، فهابهم فانصرف عنهم، فبعث إليهم رسول الله خالد بن الوليد، فأخبروه أنهم متمسكون بالإسلام، ونزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ... الآية. وممّا يردّ قول من جعله صبيًّا في الفتح: أنّ الزّبير وغيره من أهل النّسب والعلم بالسير ذكروا: أنّ الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم بنت عقبة عن الهجرة، وكانت هجرتها في الهدنة يوم الحديبية، فمن يكون غلامًا في الفتح لا يقدر أن يرد أخته قبل الفتح، والله أعلم. ثم ولاه عثمان الكوفة، وعزل عنها سعد بن أبي وقّاص، فلما قدم الوليد على سعد قال له: والله ما أدري أكست بعدنا أم حمقنا بعدك؟ فقال: لا تجزعن أبا اسحاق، فإنّما هو الملك يتغداه قوم، ويتعشاه آخرون. فقال له سعد أراكم ستجعلونها ملكًا. وكان من رجال قريش ظرفًا وحلمًا، وشجاعة وأدبًا، وكان من الشعراء المطبوعين، كان الأصمعي وأبو عبيدة والكلبي وغيرهم يقولون: كان الوليد شريب خمر، وكان شاعراً كريماً. وروى عمر بن شبة عن هارون بن معروف، عن ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب قال: صلى الوليد بن عقبة بأهل الكوفة صلاة الصبح أربع ركعات، ثمّ التفت إليهم فقال: أزيدكم؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما زلنا معك في زيادة منذ اليوم !. قال أبو عمر: وخبر صلاته بهم سكران، وقوله لهم: أزيدكم بعد أن صلى الصبح أربعًا، مشهور من رواية الثقات من أهل الحديث. ولما شهدوا عليه بشرب الخمر، أمر عثمان به فجلد وعزل عن الكوفة، واستعمل عثمان بعده عليها سعيد بن العاص. أخبرنا أبو القاسم يعيش بن عليّ الفقيه، أخبرنا أبو

الله بن عامر[1] البصرة، وتزويجه مروان بن الحكم[2] ابنته، وهم أفسدوا عليه أمره؛ وضربه عبد

محمد يحيى بن محلى بن محمّد بن الطراح، أخبرنا الشريف أبو الحسين محمّد بن علي بن المهتدي، أخبرنا علي بن عمر الدارقطني، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا محمّد بن عبد الملك بن أبي الشّوارب، حدثنا عبد العزيز بن المختار، حدثنا عبد الله بن فيروز الداناج. عن حصين بن المنذر الرقاشي قال: شهدت عثمان، وأتى بالوليد، فشهد عليه حمران ورجل آخر، فشهد عليه أحدهما أنّه رآه يشرب الخمر، وشهد الآخر أنّه رآه يتقيّأها، فقال عثمان: لم يتقيأها حتّى شربها. وقال لعليّ: أقم عليه الحد. فقال علي للحسن: أقم عليه الحد. فقال: ول حارها من تولى قارها. فأمر عبد الله بن جعفر فجلده أربعين. وذكر الطّبري أنّه تعصّب عليه قوم من أهل الكوفة بغيًا وحسدًا، فشهدوا عليه، وقال له عثمان: يا أخي، اصبر فإن الله يأجرك ويبوء القوم بإثمك. قال أبو عمر: والصحيح عند أهل الحديث أنه شرب الخمر، وتقيأها، وصلى الصبح أربعًا. ولما قتل عثمان اعتزل الفتنة، وقيل: شهد صفين مع معاوية، وقيل: لم يشهدها، ولكنّه كان يحرض معاوية بكتبه وشعره. وقد استقصينا ذلك في الكامل في التّاريخ، وأقام بالرقة إلى أن توفّي بها ودفن بالبليخ.

[4] هو مُعَاوِيَةُ بنُ أَبِي سُفْيَان، صَخْرُ بنُ حَرْب بن أُمَيّة بن عَبْدِ شَمْس، أبو عَبْدِ الرَّحْمنِ الأُمَوِي، أسلم يوم الفتح، وقيل: قبل ذلك. روى عن: النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وعن أبي بكر، وعمر، وأخته أمّ حبيبة. وعنه: جرير بن عبد الله البجلي، والسائب بن يزيد الكندي، وابن عبّاس، ومعاوية بن حديج، ويزيد بن جارية، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، وأبو إدريس الخولاني، وسعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وعيسى بن طلحة أبو مجلز، وحميد بن عبد الرّحمان بن عوف، ومحمّد بن جبير بن مطعم، وآخرون. وَلاّه عمر بن الخطّاب الشّام بعد أخيه يزيد، فأقرّه عثمان مدة ولايته، ثمّ ولي الخلافة. قال ابن إسحاق: كان معاوية أميرًا عشرين سنة، وخليفة عشرين سنة. وقال يحيى بن بكير عن اللّيث: توفّي في رجب لأربع ليال بقين منه سنة ستين. وقال الوليد بن مسلم: مات في رجب سنة ستّين، وكانت خلافته تسع عشرة ونصفًا. وقيل: مات سنة تسع وخمسين. وقيل: مات وهو ابن ثمان وسبعين. وقال: ابن ستّ وثمانين.

حول ترجمته راجع: ابن حجر العسقلاني، *تهذيب التّهذيب*، باب "معاوية"، ج5–ص571؛ ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

[1] عبد الله بن كريز العبشمي القرشي صحابي جليل فتح جميع إقليم خراسان وكان واليا في عهد عثمان حتى عزله معاوية وهو شريفا في قومه بارا بهم جوادا كريما من أجود رجال قريش والعرب. وُلد عبدُ الله بن عامر على عَهْدِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكّة بعد الهجرة بأربع سنين، فلمّا كان عام القضاء سنة سبعٍ وقدم رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم، مكّة معتمرًا حُمل إليه ابن عامر وهو

ابن ثلاث سنين، فحنّكه فتلمّظ وتَثَاءَبَ، فَتَفَلَ رسول الله في فيه فجعل يبتلع رِيقَ النبيّ وقال النبي: "هذا ابن السّلَميّة؟" قالوا: نعم، قال: "هذا ابننا وهو أشبهُكم بنا وهو مُسْقًى" وكان لا يعالج أرضًا إلا ظهر له الماء .فلم يزل عبد الله شريفًا. لم يزل واليًا على البصرة إلى أن قتل عثمان، فلما سمع ابن عامر بقتله حَمَل ما في بيت المال وسار إلى مكة، فوافى بها طلحة والزبير وعائشة وهم يريدون الشام، فقال: بل ائتوا البصرة فإن لي بها صنائع، وهي أَرض الأَموال وبها عَدَدُ الرجال. فساروا إلى البصرة. وشهد وَقعَة الجملِ معهم، فلما انهزموا سار إلى دمشق فأَقام بها. فلمّا نشب الناس في أمر عثمان دعا ابن عامر مجاشعَ بن مسعود فعقد له على جيش إلى عثمان، فساروا حتى إذا كانوا بأداني بلاد الحجاز خرجت خارجة من أصحابه فلقوا رجلًا فقالوا: ما الخبر؟ قال: قُتل عدوّ الله نَعْثَل، وهذه خُصْلة من شعره. فحمل عليه زُفَر بن الحارث، وهو يومئذ غُلام مع مُجاشِع بن مسعود، فقتله، فكان أوّل مقتول قُتل في دم عثمان. ثم رجع مجاشع إلى البصرة. فلمّا رأى ذلك ابنُ عامر حمل ما في بيت المال، واستخلف على البصرة عبد الله بن عامر الحَضْرَميّ، ثمّ شخَصَ إلى مكّة، فوافَى بها طلحة والزّبير وعائشة، وهم يريدون الشّام فقال: لا بل ائْتُوا البصرة، فإنّ لي بها صنائع، وهي أرض الأموال، وبها عدد الرجال، والله لو شئتُ ما خرجتُ منها حتى أضرب بعض الناس ببعض. فقال له طلحة: هلاّ فعلتَ، أشفقتَ على مناكب تَميم؟! ثمّ أجمع رأيهم على المسير إلى البصرة، ثمّ أقبل بهم، فلمّا كان من أمر الجَمَل ما كان وهُزم الناس جاء عبد الله بن عامر إلى الزبير فأخذ بيده فقال: أبا عبد الله، أنشدك الله في أمّة محمد، فلا أمّة محمد بعد اليوم أبدًا. فقال الزبير: خَلّ بين الغارَيْن يضطربان، فإنّ مع الخوف الشديد المطامع، فلحق ابن عامر بالشأم حتى نزل دمشق. وقد قُتل ابنه عبد الرحمن يوم الجمل وبه كان يكنى. توفِّيَ ابنُ عامر سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين. وأوصى إلى عبد الله بن الزّبير.

حول ترجمته راجع: أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني؛ الاستيعاب لابن عبد البرّ؛ الطّبقات الكبير لابن سعد الزّهري.

[2] هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أبو عبد الله. وُلد على عهد رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. توجّه إلى الطّائف مع أبيه حين نفاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وقدم معه في خلافة عثمان –رضي الله عنه–، واستكتبه واستولى عليه إلى أن قُتل عثمان. وولاّه معاوية مكّة والمدينة والطّائف، ثمّ عزله وولّى سعيد بن العاص، ثمّ ولاّه ثمّ عزله بالوليد بن عقبة. فلمّا مات معاوية وتولّى يزيد، ثمّ مات يزيد وتولّى ابنه معاوية، ومات معاوية، وثب عليها مروان. ثمّ اِلْتقى هو والضحّاك بن قيس بمرج راهط وقتل الضحّاك. وكان مروان قد تزوّج أمّ خالد بن يزيد ليضع منه، فوقع بينه وبين خالد كلام، فأغلظ له مروان في القول. فلمّا نام مروان

الله بن مسعود[1] على إحضار المصْحف، وعلى القول الذي شاقه به... كلّ ذلك أحداثه.

ثمّ زاد على خزيه ذلك بأن عاب عليًّا وعبد الله بن مسعود لقولهما: أقول فيها برأيي، وكذّب ابن مسعود في روايته: السّعيد مَن سعد في بطن أمّه، والشقيّ مَن شقي في بطن أمّه، وفي روايته: انشقاق القمر، وفي تشبيهه الجنّ بالزط، وقد أنكر الجنّ رأسًا... إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في لصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

– الثّانية عشرة: قوله في المفكّر قبل ورود السّمع: أنّه إذا كان عاقلاً متمكّنًا من النّظر يجب عليه تحصيل معرفة الباري –تعالى–، بالنّظر والاستدلال.

وقال بتحسين العقل وتقبيحه، في جميع ما يتصرّف فيه من أفعاله.

وقال: لا بدّ من خاطريْن: أحدهما يأمر بالإقدام، والآخر بالكفّ ليصحّ الاختيار.

تلك اللّيلة قامت إليه أمّ خالد مع جواريها وغمّته حتّى مات. وكانت خلافته تسعة أشهر. ومات وله 64 سنة، إذ كان مولده ليلة بدر لستّين من الهجرة. وصلّى عليه ابنه عبد الملك.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص125–ص126؛ الرّوحي، ص21؛ الفخري، ص109؛ *تهذيب التّهذيب*، ج10/ص91؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص19؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص306؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص241.

[1] عبد الله بن مسعود، صحابي الجليل أحد طبقة السابقين المهاجرين المعروفين بالنسك من المعمرين. إنّه القارئ الملقن والغلام المعلم والفقيه المفهم صاحب السراد والبدار أقربهم وسيلة وأرجحهم فضيلة. كان من الرّفقاء والنّجباء وأحد الرّقباء وعميد الأتقياء صاحب النّقاء والصّفاء. إنّه الصّحابي الشاهد للمشهود والحافظ للعهود والسّائل الذي ليس لمردود إنّه الصّحابي الذى كان يقرأ القرآن رطبا أنزل الذي كان يحمل المصحف عن ظهر قلب. إنّه الصّحابي الذي أخذ من في رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– سبعين سوره. إنّه الرّجل الذي هاجر الهجرتين، وصلّى على القبلتين، وهو الذي أجهر على جبل. إنّه الصّحابي صاحب وساد سواك وفعل رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– هلاّ عرفته أخي الحبيب إنّه أقرب الصّحابة وسيله نوم القيامة إلى الله –تعالى–. إنّه الصّحابي صاحب سرّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–: هو الصّحابي الذي أوصانا رسول الله أن نتمسك بعهده. كان –رضي الله تعالى عنه– يسعى لتصحيح المعاملة لينال قرب المنازلة أنّه الرّجل الذى أوّل مَن جهر بالقرآن في مكّة. إنّه الصّحابي الذي قدمه في الميزان أثقل من جبل أحد إنّه الصّحابي صاحب قربة.

– الثّالثة عشرة: قد تكلّم في مسائل الوعْد والوعيد.

وزعم أنّ مَن خان في مائة وتسعين درهمًا بالسّرقة أو الظّلم لم يفسق بذلك، حتّى تبلغ خيانته نصاب الزّكاة، وهو مائتا درهم فصاعدًا، فحينئذ يفسق؛ وكذلك في سائر نصب الزّكاة.

وقال في المعاد: إنّ الفضل على الأطفال، كالفضل على البهائم.

ووافقه الأسواري[1] في جميع ما ذهب إليه، وزاد عليه بأن قال: إنّ الله –تعالى– لا يوصَف بالقدرة على ما علم أنّه لا يفعله، ولا على ما أخبر أنّه لا يفعله: مع أنّ الإنسان قادرٌ على ذلك، لأنّ قدرة العبد صالحة للضدّيْن؛ ومن المعلوم أنّ أحد الضدّيْن واقعٌ في المعلوم أنّه سيوجد، دون الثّاني.

والخطاب لا ينْقطع عن أبي لهب؛ وإن أخبر الربّ –تعالى– بأنّه: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾[2].

ووافقه أبو جعفر الإسكافي[3] وأصحابه من المعتزلة. وزاد عليه بأن قال: إنّ الله –تعالى– لا يقدر على ظلْم العقلاء؛ وإنّما يوصَف بالقدْرة على ظلم الأطفال والمجانين.

---

[1] هو عليّ الأسواري. كان من أصحاب أبي الهذيل، ثمّ انتقل إلى إبراهيم. وكان من النّظر والتّقدّم فيه بمكان، حتّى قيل إنّه صدر إلى بغداد لفاقة لحقته، فقال له النظّام: "ما جاء بك؟"، فقال: "الحاجة"، فأعطاه ألف دينار، وقال له: "ارجع من ساعتك"، فقيل: "خاف أن يراه النّاس فيُفضَّل عليه".

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281؛ فهرست *مقالات الإسلاميّين*، ص34؛ *الانتصار*، ص182؛ *الأنساب*، ص37.

[2] سورة المسد، الآية 3.

[3] هو محمّد بن عبد الله الإسكافي، وكنيته أبو جعفر. وكان فاضلاً عالما. وله تسعون كتابًا في الكلام، منها: كتابه في *نقض كتاب العثمانيّة* (طبع في القاهرة بعناية الأستاذ عبد السّلام هارون سنة 1955)، وكتاب *القاضي بين المختلفة*.

حول ترجمته راجع: *طبقات* المعتزلة، ص285؛ *الحاكم*، لوحة 61؛ ابن المرتضى، ص78.

وكذلك الجعفران: جعفر بن مبشر[1] وجعفر بن حرب[2] وافقاه وما زادا عليه؛ إلاّ

---

[1] هو جعفر بن مبشِّر الثقفي (توفّي 234 هـ / 848م)، تلميذ المردار، وقرين جعفر بن حرب، حيث كان هو وإيّاه سيّدا معتزلة بغداد في عصرهما، ومضربا المثل في العلم والعمل، فكان يُقال علم الجعفرين، وزهد الجعفرين، كما يقال عدل العمرين (عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز). كان جعفر بن مبشر مقدّمًا في الكلام، والفقه، والحديث، والقرآن، والنسك، والاجتهاد، وألف الكتب الكثيرة في الكلام والفقه، وكان يرى ما يشبه قول أهل الظاهر، فيرى اتّباع ظاهر القرآن والسُّنة والإجماع، ويكره الرّأي والقياس، وكان يناظر بشرًا المريسي فيهرب منه بشر لقوة حجّته. كان جعفر بن مبشر خليفة المردار في الزّهد والورع وحسن القصص، وقد نقل أهل عانات كلّهم إلى الاعتزال بحسن تأتّيه ورقة قصصه. وقد سأل الخليفة الواثق أحمد بن أبي دؤاد –وكلاهما معتزلي– لم لا تولي القضاء أصحابنا (أي من المعتزلة)؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنّهم يمتنعون عن ذلك، وهذا جعفر بن مبشر وجّهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها، فذهبت إليه بنفسي واستأذنت فأبى أن يأذن لي.. فكيف أولّي القضاء مثله؟ إنّ المردار وتلميذيه الجعفرين (جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب) قد أظهروا في بغداد نوعاً من الاعتزال، ورِعًا زاهدًا، فكانوا أشبه شيء بعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، وكانت سيرتهم سببًا في انتشار الاعتزال في بغداد.

حول ترجمته راجع: الانتصار، الخياط المعتزلي؛ المنية والأمل في شرح الملل والنحل (طبقات المعتزلة)، ابن المرتضى؛ ضحى الإسلام، أحمد أمين؛ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار المعتزلي؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي

[2] هو جعفر بن حرب الهمذاني، معتزليّ بغداديّ. درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل. وله الكتب في الجّليل والدّقيق، والمجالس مع الموافق والمخالف. وبلغ من زهده في آخر عمره إلى أن ترك كلّ ما كان يملك وتعرّى وجلس في الماء حتّى كساه بعض أصحابه. وكان أبوه من أصحاب السّلطان فزهد في جميع تركة أبيه. وترك آخر عمره الكلام في الدّقيق. وأقبل يصنّف في الجليل الواضح، نحو كتاب *الإيضاح ونصيحة العامّة* وكتاب *المسترشد* وكتاب *التّعليم* وكتاب *الأصول الخمسة* وكتاب *الدّيانة*. فلا يزال كذلك إلى أن توفّي سنة 166 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281 إلى ص283؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص162؛ *لسان الميزان*، ج2/ص113؛ ابن النّديم، ص55؛ *شرح الأزهار* للجنداري، ج1/ص10؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص103؛ *الانتصار*، ص57 وص74 وص82.

أنّ جعفر بن مبشر قال: في فساق الأمّة مَن هو شرّ من الزّنادقة والمجوس[1]؛ وزعَم أنّ إجماع الصّحابة على حدّ شارب الخمر كان خطأ؛ إذ المعتبَر في الحدود: النصّ والتّوقيف؛ وزعم أنّ سارق الحبّة الواحدة فاسقٌ منخلعٌ عن الإيمان.

وكان محمّد بن شبيب[2] وأبو ثمر وموسى بن عمران: من أصحاب النظّام إلاّ أنّهم خالفوه في الوعيد وفي المنزلة بين المنزلتيْن: وقالوا: صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بمجرّد ارتكاب الكبيرة.

وكان ابن مبشر يقول في الوعيد: إنّ استحقاق العقاب، والخلود في النّار بالفكْر يُعرَف، قبل ورود السّمع.

وسائر أصحابه يقولون: التّخليد لا يُعرَف إلاّ بالسّمع.

ومن أصحاب النظّام: الفضل الحدثي[3]، وأحمد بن حائط[4].

---

[1] في *موسوعة الإسلام المختصرة* (ج /ص298): "اللّفظة مرّت قبل وصولها إلى اللّغة العربيّة بنقل من اللّغة الفارسيّة إلى الآراميّة". واللّفظة وردت في القرآن الكريم في الآية 17 من سورة الحجّ. وفي *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245): "المجوسيّة دين قديم، وإنّما زرادشت جدّده وأظهره وزاد فيه، قاله شيخنا، قال: هو معرّب أصله منج كوش معرّب مجوس". ومسائل المجوس، كما يذكر الشّهرستاني في *الملل* (ج1/ص232) تدور على قاعدتين اثنتين : أوّلهما: بيان سبب امتزاج النّور بالظّلمة؛ وثانيهما: بيان خلاص النّور من الظّلمة. وجعلوا الامتزاج مبدأ والخلاص معادا. وقد قسّمها إلى ثلاث جماعات: الكيومرثيّة: الذين أثبتوا أصلين: يزدان وأهرمن، والأوّل أزليّ والثّاني محدث. والزّروانيّة: قالوا: إنّ الله أبدع أشخاصا من نور كلّها روحانيّة نورانيّة ربّانيّة، ولكنّ الشّخص الأعظم الذي اسمه زروان شكّ في شيء من الأشياء، فحدث أهرمن الشّيطان، يعني إبليس. والزّرادشتيّة.

[2] كنيته: أبو بكر. وينتمي محمّد بن شبيب إلى الطّبقة السّابعة من طبقات المعتزلة، على حدّ تصنيف القاضي عبد الجبّار لطبقات المعتزلة. كان له مجلس يجتمع إليه أهل الكلام. وله كتاب في التّوحيد. وكان يقول بالوعيد. فلمّا قال بالإرجاء، أخذته ألسنة المعتزلة بالنّقض عليه، فقال: "إنّما وضعتُ هذا الكتاب في الإرجاء لأجلكم، فأمّا غيركم، فإنّي لا أقول فيه ذلك".

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص74 وص279، ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص164.

[3] توفّي الفضل الحدثي سنة 257 هـ، منسوب إلى الحديثة، وهي بلدة على شاطئ الفرات.

قال الرّواندي: إنّهما كانا يزْعمان أنّ للخلق خالقيْن: أحدهما قديمٌ، وهو الباري -تعالى-؛ والثّاني مُحدَثٌ، وهو المسيح -عليه السّلام-؛ لقوله: "إذ تخلق من الطّين كهيئة الطّير".

وكذّبه الكعبي في رواية الحدثي خاصّة لحسن اعتقاده فيه.

الحائطية[1] والحدثية[2]

---

[4] في الأصل: **خابط**.

وهو أحمد بن حائط المعتزلي، رئيس الحائطيّة. كان هو وفضل الحدثي من أصحاب النظّام المعتزلي وطالعا كتب الفلاسفة. وضمّ إلى مذهب النّظّام ثلاث بدع: الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهيّة في المسيح -عليه السّلام-، وأنّه هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة. والثّانية: القول بالتّناسخ. والثّالثة: حملها كلّ ما ورد في الخبر من رؤية الباري على رؤية العقل الأوّل الذي هو أوّل مبدع، وهو العقل الفعّال الذي تفيض منه الصّور على الموجودات.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص301-ص302؛ *الملل والنّحل*، ص42.

[1] في الأصل: **خابطية**.

[2] الخابطيّة والحدثيّة: أصحاب أحمد بن خابط وكذلك الحدثية أصحاب الفضل الحدثي، كانا من أصحاب النظّام وطالعا كتب الفلاسفة، ومن مفردات أقوالهما القول -موافقة للنصارى- بأنّ المسيح -عليه السّلام- يحاسب الخلق في الآخرة. وكذلك قولهم: أنّ الرّؤية التي جاءت في الأحاديث، كقوله -صلّى الله عليه وسلم-: "إنّكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون فى رؤيته" متّفقٌ عليه، هي رؤية العقل الأوّل الذي هو أوّل مبدع، وهو العقل الفعّال الذي منه تفيض الصّور على الموجودات، فهو الذي يظهر يوم القيامة وترفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه فيرونه كمثل القمر ليلة البدر فأمّا واهب العقل "الله" فلا يُرى.

الحائطيّة[1]، أصحاب أحمد بن حائط[2]؛ وكذلك الحدثيّة؛ أصحاب الفضل الحدثي: كانا من أصحاب النظّام، وطالعا كتب الفلاسفة أيضًا، وضمّا إلى مذهب النظّام ثلاث بدع:

- البدْعة الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهيّة في المسيح -عليه السّلام- موافقة النّصارى على اعتقادهم: أنّ المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، وهو المراد بقوله -تعالى-: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[3].

وهو الذي يأتي ظلل من الغمام، وهو المعني بقوله -تعالى-: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾[4]. وهو المراد بقول النّبيّ -عليه السّلام-: "إن الله -تعالى- خلق آدم على صورة الرّحمن". وبقوله: "يضع الجبّار قدمه في النّار".

وزعم أحمد بن حائط[5]: أنّ المسيح تدرّع بالجسد الجسمانيّ، وهو الكلمة القديمة المتجسّدة؛ كما قالت النّصارى.

- البدعة الثّانية: القول بالتّناسخ: زعمًا أنّ الله -تعالى- أبدع خلقه: أصحّاء، سالمين، عقلاء، بالغين في دار سوى هذه الدّار التي هم فيها اليوم، وخلق فيهم معرفته والعلم به، وأسبغ عليهم نعمته، ولا يجوز أن يكون أوّل ما يخلقه إلاّ: عاقلاً؛ ناظرًا؛ معتبرًا، وابتدأ هو بتكليف شكره؛ فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وعصاه بعضهم في جميع ذلك، وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض؛ فمَن أطاعه في الكل، أقرّه في دار النّعيم التي أبدأهم فيها؛ ومَن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرجه إلى دار الدّنيا، فألبسه هذه الأجسام الكثيفة، وابتلاه: بالبأساء، والضرّاء، والشدّة، والرّخاء، والآلام، واللذّات... على صور مختلفة، من صمر النّاس وسائر الحيوانات، على قدر ذنوبهم؛ فمَن كانت معصيته

---

[1] في الأصل: **خابطية**.

[2] في الأصل: **خابط**.

[3] سورة الفجر، الآية 22.

[4] سورة الأنعام، الآية 158.

[5] في الأصل: **خابط**.

أقلّ، وطاعته أكثر، كانت صورته أحسن، وآلامه أقلّ؛ ومَن كانت ذنوبه أكثر، كانت صورته أقبح، وآلامه أكثر.

ثمّ لا يزال يكوّن الحيوان في الدّنيا: كرّة بعد كرّة، وصورة بعد أخرى ما دامت في زمانهما.

شيخ المعتزلة أحمد بن أيّوب بن مانوس[1]، وهو أيضًا من تلامذة النظّام، وقال أيضًا مثل ما قال أحمد بن حائط[2] في التّناسخ وخلق البريّة دفعة واحدة؛ إلاّ أنّه قال: متى صارت النّوبة إلى البهيميّة؛ ارتفعت التّكاليف، ومتى صارت النّوبة إلى رتبة النّبوّة والملك؛ ارتفعت التّكاليف أيضًا، وصارت النّوبتان عالم الجزاء.

ومن مذهبهما أنّ الدّيار خمس: داران للثّواب:

– إحداهما: فيها أكل، وشرب، وبعال، وجنّات، وأنهار.

– والثّانية: دار فوق هذه الدّار؛ ليس فيها أكل، ولا شرب، ولا بعال؛ بل ملاذٌّ روحانيّة، وروح، وريحان؛ غير جسمانيّة.

– والثّالثة: دار العقاب المحض؛ وهي نار جهنم، ليس فيها ترتيب، بل هي على نمط التّساوي.

– والرّابعة دار الابتداء، التي خلق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدّنيا؛ وهي الجنّة الأولى.

– والخامسة: دار الابتلاء؛ وهي التي كُلِّف الخلق فيها، بعد أن اجترحوا في الأولى.

وهذا التّكوير والتّكرير لا يزال في الدّنيا، حتّى يمتلئ المكيالان: مكيال الخير، ومكيال الشرّ؛ فإذا امتلأ مكيال الخير، صار العمل كلّه طاعة، والمطيع خيرًا خالصًا؛

---

[1] أحمد بن أيّوب بن مانوس، كان من تلامذة النظّام، وهو شيخ المعتزلة. وكان في زمان أحمد بن حائط الآتي ذكره وفضل الحدثي، وافقهما على القول بالتّناسخ على الصّورة المشروحة في ترجمة أحمد بن حائط إلاّ أنّه قال: متى صارت النّوبة إلى البهيميّة ارتفعت التكاليف، ومتى صارت النوبة إلى رتبة النبوبة والملك ارتفعت التكاليف أيضًا وصارت النوبتان عالم الجزاء.

[2] في الأصل: **خابط**.

فينقل إلى الجنّة، ولم يلبث طرفة عين؛ فإنّ مطل الغنى ظلم؛ وفي الحديث: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه".

وإذا امتلأ مكيال الشرّ، صار العمل كلّه معصية، والعاصي شرّيرًا محضًا؛ فينقل إلى النّار، ولم يلبث طرفة عين؛ وذلك قوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1].

– البدعة الثّالثة: حملهما كلّ ما ورد في الخبر: من رؤية الباري –تعالى–؛ مثل قوله –عليه السّلام–: "إنّكم سترون ربّكم يوم القيامة، كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته" على رؤية العقل الأوّل، الذي هو أوّل مبدع؛ وهو العقل الفعّال، الذي منه تفيض الصّور على الموجودات؛ وإيّاه عنى النّبيّ –عليه السّلام– بقوله: "أوّل ما خلق الله –تعالى– العقل؛ فقال له: أقبل، فأقبل؛ ثمّ قال له، أدبر، فأدبر؛ فقال: وعزّتي وجلالي، ما خلقت خلقًا أحسن منك! بك أعِزّ، وبك أذِلّ، وبك أعطي، وبك أمنع"؛ فهو الذي يظهر يوم القيامة، وترتفع الحجب بينه وبين الصّور التي فاضت منه؛ فيرونه كمثل القمر ليلة البدر؛ فأمّا واهب العقل فلا يُرى البتّة، ولا يشبّه إلاّ مبدع بمبدع.

وقال ابن حائط[2] إنّ كلّ نوع من أنواع الحيوانات أمّة على حيالها؛ لقوله –تعالى–: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ﴾[3]؛ وفي كلّ أمّة رسول من نوعه، لقوله –تعالى–: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[4].

ولهما طريقة أخرى في التّناسخ؛ وكأنّهما مزجا كلام التّناسخيّة، والفلاسفة، والمعتزلة ببعضها البعض.

---

[1] سورة الأعراف، الآية 34.
سورة النّحل، الآية 61.
سورة يونس، الآية 49.

[2] في الأصل: **خابط**.

[3] سورة الأنعام، الآية 38.

[4] سورة فاطر، الآية 24.

البشرية[1]

[1] البِشريّة، إحدى مدارس المعتزلة، تنسب إلى بشر بن المعتمر، المتوفى سنة 210 هـ/825 م، مؤسس فرع الاعتزال في بغداد، وصفه الشّهرستاني في الملل والنّحل بأنّه أفضل علماء المعتزلة. وهذا عرض لأشهر المسائل التي خالف فيها بشر بن المعتمر وأتباعه معتزلة البصرة وغيرهم من الفرق: الإيمان والكفر: بحث الفلاسفة والمتكلمين طويلاً في مسائل الإيمان والكفر.. والبحث في هذه المسائل نابع عن البحث في صفات الإله وبخاصة صفة العدل.. فما هو مدى العدل الإلهي في تعذيب الكفار؟ ولماذا كان الكفر أصلاً؟.. من هذه الأسئلة وغيرها كان ينبع البحث. أما أبرز ما تميز به بشر من الأقوال: الله قادر على لطف لو أتى به لآمن جميع من في الأرض إيماناً يستحقون عليه الثواب استحقاقهم إيّاه لو آمنوا من غير وجوده، وأكثر. وليس على الله أن يفعل ذلك بعبادة ولا يجب عليه رعاية الأصلح؛ لأنّه لا غاية لما يقدر عليه من الصّلاح، فما من أصلح إلاّ وفوقه أصلح، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة ويزيح العلل بالدّعوة والرّسالة. لو علم الله من الكافر أنّه لو أبقاه لآمن كان ابقاؤه إيّاه أصلح من أن يميته كافرًا. لو أن الله خلق العقلاء ابتداءً في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان ذلك أصلح لهم. الله ما والى مؤمنًا في حال إيمانه، ولا عادى كافرًا في حال كفره. بل هو يوالي من يعلم أن حاله ستنتهي إلى الإيمان والطّاعة، ويعادي من يعلم أن حاله ستؤول إلى خلاف ذلك. وقد خالفه المعتزلة في قوله هذا، حيث قالوا: إنّ الله لم يكن موالِيًا لأحد قبل وجود الطّاعة منه، وكان في حال وجود طاعته موالِيًا له، وكان معاديًا للكافر في حال وجود الكفر منه، فإن ارتدّ المؤمن صار الله معادياً له بعد أن كان موالِيًا له، وكذلك الكافر إن تحوّل إلى الإيمان صار الله موالِيًا له بعد أن كان معادياً .وقد احتج بشر بن المعتمر على قوله، حيث قال: لو جاز أن يوالي المطيع في حال وجود طاعته وجاز أن يعادي الكافر في حال وجود كفره، لجاز أن يثيب المطيع في حال طاعته، ويعاقب الكافر في حال كفره (أي يجازيه بما لم تؤل حاله إليه، وفي هذا بحسب بشر انتفاء للعدل الإلهي). وقد أيد عبد القاهر البغدادي في كتاب "الفَرق بين الفِرق" قول بشر بن المعتمر، وعبد القاهر يمثل أهل السنة والجماعة، والأشاعرة خاصةً. حرية الإنسان: هل الإنسان مخير ام مسير؟ وما مدى قدرة الإنسان على احداث الأفعال بإرادته؟ مثل هذه الأسئلة نوقشت طويلاً بين الفرق المختلفة، وكان لبشر في هذا أقوال مشهورة منها: أفرط بشر بن المعتمر بالقول في التولد، والتولد يعني صدور الأفعال عن العبد لا عن الإله، والبحث فيه بحث في مدى حرية الإنسان ومدى عدل الإله، وقد نوقشت مثل هذه المسائل كثيرًا بين الفرق الإسلاميّة. واعتبر بشر بن المعتمر وأتباعه أكثر من بالغ بالقول في حرية الإنسان، إلى درجة أنه يقول: يصحّ من

أصحاب بشر بن المعتمر[1]، كان من أفضل علماء المعتزلة. وهو الذي أحدث

الإنسان أن يفعل الرؤية والسمع والتّذوّق والشمّ وسائر الإدراكات على سبيل التولد، إذا فعل أسبابها، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرّطوبة واليبوسة. وقد خالفه في قوله هذا المعتزلة وأهل السنّة على سواء. واعتبر الشهرستاني أنّه قد أخذ قوله هذا عن الطبيعيين، غير أنهم لا يفرقون بين المتولد والمباشرة بالقدرة.. وقول بشر بن المعتمر هذا يتفق مع ما يذهب إليه العلماء في العلوم الحديثة، من إمكانية التحكم في أي شيء إذا اكتشفت القوانين التي تسيره. كان بشر بن المعتمر يعرف الاستطاعة بأنها: سلامة البنية، وصحة الجوارح، وتخليتها من الآفات. الحركة: كان الفلاسفة والمتكلمين منقسمين في مسألة الحركة، وهل هي معنى (شيء له وجود) أم لا؟ فأمّا نفاة الأعراض (العرض هنا بمعنى ما يصدر عن الجوهر)، فنفوها، وأمّا الذين أثبتوا الأعراض، فاختلفوا في وقت وجود الحركة. فمنهم مَن قال بأنّها توجد في الجسم، وهو في المكان الأوّل وبها ينتقل من المكان الأوّل إلى الثّاني، ومن أشهر من قالوا بهذا: النظّام وأبو شمر المرجئ. ومنهم من قال بأنّ الحركة تحصل في الجسم، وهو في المكان الثّاني؛ لأنّ أوّل كون لها في المكان الثّاني، وبهذا قال العديد من أئمّة المعتزلة والأشاعرة، مثل: أبو الهذيل وأبو علي الجبائي وأبو هاشم الجبائي وأبو الحسن الأشعري. ومنهم مَن قال بأنّ الحركة توجد في الجسم نفسه وهو في المكان الثّاني، وأشهر من قال بهذا: ابن الراوندي وأبو العباس القلانسي (أحد شيوخ الأشاعرة). وأمّا بشر بن المعتمر فجاء بقول آخر، حيث قال بأن الحركة تحصل والجسم ليس في المكان الأوّل ولا في المكان الثّاني، ولكن في أثناء حركته من الأوّل إلى الثّاني.. وقد عارض عبد القاهر البغدادي في كتاب "الفَرق بين الفرق" هذا القول ووصفه بغير معقول، معللاً ذلك بأنه لا وجود لواسطة بين حالي كونه في المكان الأوّل وكونه في المكان الثّاني... ولكن يؤيّد قول بشر ما ذهب إليه علماء الفيزياء الكلاسيكيّة (النّيوتنيّة) في العصور الحديثة حيث عرفوا الحركة بأنّها حالة تغير مستمرّة في موضع الجسم. الإرادة الإلهيّة: كان المقرّر عند المتكلّمين أنّ الإرادة صفة فعل لا صفة ذات، ولكن بشر بن المعتمر، أتى بقول جديد، وهو أنّها صفة ذات أيضًا، حيث حكى الكعبي عنه أنّه قال: ان الله لم يزل مريدًا لجميع أفعاله (أي منذ الأزل، وبذلك تصبح من الصّفات القديمة؛ أي صفات الذات الإلهيّة، لا الأفعال)، وهو مريدٌ لجميع الطّاعات من عبادة؛ فإنّه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحًا وخيرًا ولا يريده، كما أنّ الله إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه.

[1] هو بشر بن المعتمر الهلالي، أبو سهل. انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، وقد سجنه الخليفة هارون الرّشيد فيها فترة طويلة. خالف المعتزلة في مسائل. وكان من روّاة الشّعر والأخبار. ذكر ابن النّديم في

القول بالتّولّد وأفرط فيه.

وانْفرد عن أصحابه بمسائل ستّ:

– الأولى منها: أنّه زعم أنّ اللّون، والطّعم، والرّائحة، والإدراكات كلّها: من السّمع، والرّؤية... يجوز أن تحصل متولّدة من فعل العبد، إذا كانت أسبابها من فعله؛ وإنّما أخذ هذا من الطّبيعيّين، إلاّ أنّهم لا يفرّقون بين المتولّد والمباشر بالقدرة، وربّما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلّمين.

وقوّة الفعل، وقوّة الانفعال: غير القدرة التي يثبتها المتكلّم.

– الثّانية: قوله: إنّ الاستطاعة: هي سلامة البنية، وصحّة الجوارح، وتخليتها من الآفات؛ وقال: لا أقول يفعل بها في الحالة الأولى ولا في الحالة الثّانية، لكنّي أقول: الإنسان يفعل، والفعل لا يكون إلاّ في الثّانية.

– الثّالثة: قوله: إنّ الله –تعالى– قادرٌ على تعذيب الطّفل، ولو فعل ذلك كان ظالما إيّاه؛ إلاّ أنّه لا يُسْتحْسن أن يُقال ذلك في حقّه؛ بل يقال: لو فعل ذلك كان الطّفل: بالغًا، عاقلاً، عاصيًا بمعصية ارْتكبها، مستحقًّا للعقاب؛ وهذا كلامٌ متناقضٌ.

– الرّابعة: حكى الكعبي عنه أنّه قال: إرادة الله –تعالى–: فعْل من أفعاله، وهي على وجهيْن: صفة ذات وصفة فعل:

فأمّا صفة الذّات، فهي: أنّ الله –تعالى– لم يزل مريدًا لجميع أفعاله، ولجميع الطّاعات من عباده؛ فإنّه حكيم، ولا يجوز أن يعْلم الحكيم صلاحًا وخيرًا ولا يريده.

الفهرست أنّ له كتبًا، منها: *الردّ على مَن عاب الكلام*، *والردّ على الخوارج*، *والكفر والإيمان*، وكتاب *على النظّام*، وكتاب *على ضرار في المخلوق*... توفّي سنة 210 هـ./825 م.

حول ترجمته راجع : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ *معجم المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج3/ص36؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص265 إلى ص269.

وأمّا صفة الفعل؛ فإن أراد بها فعْل نفسه في حال إحداثه؛ فهي خلقه له، وهي قبل الخلق؛ لأنّ ما به يكون الشّيء لا يجوز أن يكون معه؛ وإن أراد بها فعْل عباده، فهي: الأمر به.

– الخامسة: قال إنّ عند الله –تعالى– لطفًا لو أتى به، لآمن جميع مَن في الأرض إيمانًا يستحقّون عليه الثّواب؛ اسْتحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده، وأكثر منه؛ وليس على الله –تعالى– أن يفعل ذلك بعباده.

ولا يجب عليه رعاية الأصْلح، لأنّه لا غاية لما يقدر عليه من الصّلاح؛ فما من أصلح إلاّ وفوقه أصلح، وإنّما عليه أن يمكّن العبد القدرة والاستطاعة، ويزيح العلل بالدّعْوة والرّسالة.

والمفكّر، قبل ورود السّمع، يعلم الباري –تعالى– بالنّظر والاستدلال. وإذا كان مختارًا في فعله فيستغني عن الخاطرين؛ لأنّ الخاطرين لا يكونان من قبَل الله –تعالى–؛ وإنّما هما من قبَل الشّيطان.

والمفكّر الأوّل لم يتقدّمه شيطانٌ يخطر الشكّ بباله؛ ولو تقدّم، فالكلام في الشّيطان كالكلام فيه.

– السّادسة: قال: مَن تاب عن كبيرة، ثمّ راجعها، عاد استحقاقه العقوبة الأولى؛ فإنّه قبل توبته بشرط أن لا يعود.

المعمرية[1]

---

[1] نسبة إلى رجل يُقال له معمر، كان بائع حنطة بالكوفة. وزعموا أنّ الدّنيا لا تفنى، وأنّ الجنّة هي التي تصيب النّاس من خير ونعمة وعافية، وأنّ النّار هي التي تصيب النّاس من شرّ وبليّة. وقالوا بالتّناسخ، وأنّهم لا يموتون. واستحلّوا الخمر، واستحلّوا سائر المحرّمات، ودانوا بترك الصّلاة.
انظر: عبد الله سلوم السّامرّائي، *الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص101؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص77؛ أبو سعيد نشوان، *الحور العين*، ص382؛ ابن حزم، *الفصل في الملل والأهواء والنّحل*، ج4/ص186.

أصحاب معمر بن عبّاد السّلمى[1]، وهو من أعظم القدريّة فرية: في تدقيق القول بنفْي الصّفات، ونفْي القدر خيره وشرّه من الله –تعالى–، والتّكفير والتّضْليل على ذلك.

وانْفرد عن أصحابه بمسائل:

منها: أنّه قال: إن الله –تعالى– لم يخلق شيئًا غير الأجسام؛ فأمّا الأعراض، فإنّها من اختراعات الأجسام: إمّا طبعًا كالنّار التي تحدث الإحراق، والشّمس والحرارة، والقمر التّلْوين؛ وإمّا اختيارًا، كالحيوان يحدث الحركة، والسّكون، والاجتماع، والافتراق.

ومن العجب أنّ حدوث الجسْم وفناءه عنده عرضان؛ فكيف يقول: إنّها من فعل الأجسام؟ وإذا لم يحدث الباري –تعالى– عرضًا، فلم يحدث الجسْم وفناءه؟ فإنّ الحدوث عرضٌ، فيلزمه أن لا يكون لله –تعالى– فعلٌ أصلاً.

ثمّ ألزم: أنّ كلام الباري –تعالى–: إمّا عرضٌ، أو جسمٌ.

فإن قال: هو عرَضٌ، فقد أحدثه الباري –تعالى–؛ فإنّ المتكلّم على أصله هو من فعل الكلام، أو ما يلزمه: أن لا يكون لله –تعالى– كلام هو عرضٌ؛ وإن قال هو جسمٌ،

---

[1] هو معمر بن عبّاد السّلمي، أبو المعتمر –وقيل: أبو عمر–. نشأ في البصرة. وأخذ الاعتزال عن عثمان الطّويل تلميذ واصل. وكان ملمًّا بالفلسفة اليونانيّة. وذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ لمعمر من الكتب: *الجزء الذي لا يتجزّأ*، *المعاني*، *الاستطاعة*، *اللّيل والنّهار*... وصفه الشّهرستاني بأنّه "من أعظم القدريّة في تدقيق القول بنفْي الصّفات ونفي القدر خيره وشرّه من الله. روى عبد الجبّار أنّه مات مسمومًا –وقيل غير ذلك–. سمّي هو وأصحابه: أصحاب المعاني، وذلك أنّ كلّ شيء عنده يتحرّك ويسكن لمعنى فيه. وروى البغدادي أنّه كان ينكر أنّ الله قديم، مع وصفه له أنّه أزليّ". توفّي سنة 215 هـ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

فقد أبطل قوله: إنّه أحدثه في محلّ، فإنّ الجسْم لا يقوم بالجسْم؛ فإذا لم يقل هو بإثبات الأزليّة، ولا قال بخلق الأعراض، فلا يكون لله -تعالى- كلام يتكلّم به على مقْتضى مذهبه. وإذا لم يكن له كلام لم يكن له آمرًا ناهيًا، وإذا لم يكن أمْرٌ ونهيٌ لم تكن شريعة أصلاً؛ فأدّى واهبه إلى خزْي عظيم.

ومنها: أنّه قال: إنّ الأعراض لا تتناهى في كلّ نوع. وقال كلّ عرَض قام بمحلّ، فإنّما يقوم به لمعنى أوْجب القيام؛ وذلك يؤدّي إلى التّسلسل.

وعن هذه المسألة [سُمّي] هو وأصحابه: أصحاب المعاني. وزاد على ذلك؛ فقال: الحركة إنّما خالفت السّكون لا بذاتها؛ بل بمعنى أوْجب المخالفة؛ وكذلك مغايرة: المثل، ومماثلته، وتضادّ الضدّ الضدّ؛ كلّ ذلك عنده بمعنى.

ومنها: ما حكى الكعبي عنه: أنّ الإرادة من الله -تعالى- للشّيء غير الله، وغير خلقه للشّيء، وغير: الأمر، والأخبار، والحكم؛ فأشار إلى أمر مجهول لا يُعرَف.

وقال: ليس للإنسان فعل سوى الإرادة: مباشرة كانت، أو توليدًا؛ وأفعاله التّكليفيّة: من القيام، والقعود، والحركة، والسّكون؛ في الخير والشرّ.. كلّها مستندة إلى إرادته، لا على طريق المباشرة، ولا على طريق التّوليد؛ وهذا عجبٌ، غير أنّه إنّما بناه على مذهبه في حقيقة الإنسان.

وعنده: الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد؛ وهو: عالمٌ، قادرٌ، مختارٌ، حكيمٌ، ليس بمتحرّك، ولا ساكن، ولا متكوّن، ولا متمكّن، ولا يُرى، ولا يُمسّ، ولا يُحسّ، ولا يُجسّ، ولا يحلّ موضعًا دون موضع، ولا يحويه مكان، ولا يحصره زمان؛ لكنّه مدبّر للجسد، وعلاقته مع البدن علاقة التّدبير والتّصرّف.

وإنّما أخذ هذا القول من الفلاسفة؛ حيث قضوا بإثبات النّفس الإنسانيّة أمرًا ما، هو جوهرٌ قائمٌ بنفسه: لا متحيّز، ولا متمكّن؛ وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقليّة، مثل العقول المفارقة.

ثم لما كان ميْل معمر بن عبّاد إلى مذهب الفلاسفة ميّز بين أفعال النّفس التي سمّاها إنسانًا، وبين القالب الذي هو جسده؛ فقال: فعل النّفس هو الإرادة فحسب،

النّفس إنسان؛ ففعل الإنسان هو لإرادة وما سوى ذلك: من الحركات، والسّكنات، والاعتمادات، فهي من فعْل الجسد.

ومنها: أنّه كان ينْكر القول: بأنّ الله –تعالى– قديمٌ، لأنّ قديم أخذ من قدم يقدم فهو قديم؛ وهو فعل، كقولك: أخذ منه ما قدم وما حدث.

وقال أيضًا: هو يشعر بالتّقادم الزّماني، ووجود الباري –تعالى– ليس زماني.

ويُحكى عنه أيضًا: أنّه قال: الخلق غير المخلوق، والإحداث غير المحدَث.

وحكى جعفر بن حرب عنه أنّه قال: إنّ الله –تعالى– محالٌ أن يعرف نفسه؛ لأنّه يؤدّي إلى أن لا يكون العالم والمعلوم واحدًا، ومحالٌ أن يعلم غيره؛ كما يُقال: محالٌ أن يقدر على الموجود من حيث هو موجودٌ.

ولعلّ هذا النّقل فيه خللٌ؛ فإنّ عاقلاً ما، لا يتكلّم بمثل هذا الكلام غير[1] المعقول.

لعمري! لما كان الرّجل يميل إلى الفلاسفة؛ ومن مذهبهم: أنّه ليس علم الباري –تعالى– علمًا انفعاليًّا، أي تابعًا للمعلوم، بل علمه علم فعلي؛ فهو من حيث هو فاعلٌ، وعلمه هو الذي أوْجب الفعل، وإنّما يتعلّق بالمؤجود حال حدوثه لا محالة، ولا يجوز تعلّقه المعدوم على اسْتمرار عدمه؛ وأنّه علمٌ وعقلٌ، وكوْنه: عقلاً، وعاقلاً، ومعقولاً، شيءٌ واحدٌ؛ فقال ابن عبّاد: لا يُقال: يعلم نفسه، لأنّه يؤدّي إلى تمايز بين العالم والمعلوم، ولا يعلم غيره، لأنّه يؤدّي إلى كوْن علمه من غيره يحصل. فإمّا [أن] لا يصحّ النّقل، وإمّا أن يحمل على مثل هذا المحمل. ولسنا من رجال ابن عبّاد فنطلب لكلامه وجهًا.

المزدارية[2]

---

[1] في الأصل: **الغير**.

[2] المزداريّة، هم أصحاب أبي موسى عيسى بن صبيح المزدار، وهو لقبه من باب الافتعال من الزبارة، وهو تلميذ بشر أخذ العلم منه وتزهّد حتّى صار راهب المعتزلة، قال: إن الله –تعالى– قادرٌ على الظّلم والكذب، والنّاس قادرون على مثل القرآن.

أصحاب عيسى بن صبيح المكنّى بابي موسى، الملقّب بالمزدار.

وقد تتلمذ[1] لبشر بن المعْتمر، وأخذ العلم منه، وتزهّد؛ ويُسمّى راهب المعتزلة.

وإنّما انْفرد عن أصحابه بمسائل:

– الأولى منها: قوله في القدر: إنّ الله –تعالى– يقدر على أن يكذب ويظلم، ولو كذب وظلم كان إلهًا كاذبًا وظالمًا –تعالى الله عن قوله–.

– والثّانية: قوله في التّولّد: مثل قول أستاذه، وزاد عليه: بأن جوّز وقوع فعْل واحد من فاعليْن على سبيل التّولّد.

– والثّالثة: قوله في القرآن: إنّ النّاس قادرون على فعل القرآن: فصاحة، ونظمًا؛ وبلاغة؛ وهو الذي بالغ في القول بخلق القرآن، وكفّر مَن قال بقدمه؛ بأنّه قد أثبت قديميْن.

وكفّر أيضًا مَن لابس السّلْطان، وزعَم أنّه لا يرث ولا يورث؛ وكفّر أيضًا مَن قال: إنّ أعمال العباد مخلوقة لله –تعالى–، ومَن قال: إنّه يرى بالأبصار؛ وغلا في التّكفير حتّى قال: هم كافرون في قولهم: لا إله إلاّ الله.

وقد سأله إبراهيم بن السّندي مرّة عن أهل الأرض جميعًا، فكفّرهم؛ فأقبل عليه إبراهيم وقال: الجنّة التي عرضها السّموات والأرض، لا يدخلها إلاّ أنت، وثلاثة وافقوك؟! فخزي، ولم يحرز جوابًا.

وقد تتلمذ له أيضًا: الجعفران، وأبو زفر، ومحمّد بن سويد. وصحب: أبو جعفر محمّد ابن عبد الله الإسكافي وعيسى ابن الهيثم: جعفر بن حرب الأشج.

وحكى الكعبي عن الجعفريْن أنّهما قالا: إنّ الله –تعالى– خلق القرآن في اللّوح المحفوظ، ولا يجوز أن ينقل، إذ يستحيل أن يكون الشّيء الواحد في مكانيْن في حالة واحدة؛ وما نقرأه فهو حكاية عن المكتوب الأوّل في اللّوح المحْفوظ؛ وذلك فعْلنا وخلْقنا.

قال: وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن.

---

[1] في الأصل: **تلمذ**.

وقالا في تحْسين العقل وتقْبيحه: إنّ العقل يوجب معرفة الله -تعالى- بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشّرع؛ وعليه أن يعلم أنّه قصر، ولم يعرفه، ولم يشكره: عاقبه عقوبة دائمة؛ فأثبت التّخليد واجبًا بالعقْل.

الثّمامية[1]

أصحاب ثمامة بن أشرس النّميري[2]؛ كان جامعًا بين سخافة الدّين، وخلاعة النّفس؛ مع اعتقاده بأنّ الفاسق يخلّد في النّار إذا مات على فسْقه من غير توْبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتيْن.

وانْفرد عن أصحابه بمسائل:

---

[1] الثّماميّة: أصحاب ثمامة بن أشرس النّميري. كان جامعًا بين سخافة الدّين وخلاعة النّفس؛ انفرد عن أصحابه المعتزلة بمسائل منها قوله: في الكفّار، والمشركين، والمجوس، واليهود، والنّصارى، والزّنادقة، والدّهريّة أنّهم يصيرون في القيامة ترابا؛ وكذلك قال: في البهائم، والطّيور، وأطفال المؤمنين.

[2] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، و*المعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207-ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420-ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

منها: قوله: إنّ الأفعال المتولّدة لا فاعل لها؛ إذ لم يمكنها إضافتها إلى فاعل أسبابها، حتّى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميّت؛ مثل ما إذا فعل السّبب ومات ووجد المتولّد بعده. ولم يمكنه إضافتها إلى الله –تعالى–، لأنّه يؤدّي إلى فعل القبيح، وذلك محالٌ.

فتحيّر فيه، وقال: المتولّدات أفعال لا فاعل لها.

ومنها: قوله في الكفّار، والمشركين، والمجوس، واليهود، والنّصارى، والزّنادقة، والدّهريّة[1]: إنّهم يصيرون في القيامة ترابًا؛ وكذلك قوله في البهائم، والطّيور، وأطفال

---

[1] مذهب الدّهريّة من زرفان، زروان=دهر، الذي صار، كما في الأخبار المأثورة، دينًا ظاهرًا يجاهر النّاس بالاعتراف به في عهد يزدجرد الثّاني من الدّولة السّاسانيّة (438–457 م)، هو أعظم من ذلك تأثيرًا في المفكّرين الذين لا يتّصل تفكيرهم بالدّين. في هذا المذهب أُلغيت النّظرة الاثنينيّة للكون، وذلك بأن جعل الزّمان الذي لا نهاية له هو المبدأ الأسمى، واعتبر هو عين القدر أو الفلك الأعظم أو حركة الأفلاك؛ وقد نال هذا المذهب الجديد إعجاب أهل النّظر الفلسفي، فتبوّأ مكانًا بارزًا في الأدب الفارسي وفي الآراء الشّعبيّة تحت ستار الإسلام أو من غير ستار؛ ولكنّ متكلّمي الإسلام أنكروه إنكارهم للمادّية والكفر بالله الخالق وما إليهما. ويُسمّى أصحاب الدّهر بالمادّيين أو الحسّيّين أو منكري الخالق أو أهل التّناسخ أو نحو ذلك من الأسماء، ولكنّا لا نعرف عن آرائهم شيئًا أدقّ من هذا. يقول الغزالي في *المنقذ من الضّلال* عند كلامه عن أصناف الفلاسفة إنّ الدّهريّين: "طائفة من الأقدمين جحدوا الصّانع المدبّر العالم القادر، وزعموا أنّ العالم لم يزل موجودًا كذلك بنفسه لا بصانع، ولم يزل الحيوان من النّطفة، والنّطفة من الحيوان، كذلك كان وكذلك يكون أبدًا؛ وهؤلاء هم الزّنادقة". أمّا الشّهرستاني (*الملل*، ص74 من الجزء الثّاني من طبعة القاهرة 1347 هـ. على هامش *الفصل* لابن حزم)، فهو في إحصائه لأهل الأهواء والنّحل المقابلين لأهل الدّيانات يقول عن طائفة يسمّيهم الطّبيعيّين الدّهريّين إنّهم معطّلة لا اعتقاد لهم بشيء ولا يؤمنون بالمعاد وينكرون كلّ ما وراء المحسوس، ولا يثبتون معقولاً، وإن كان يقول في موضع آخر (ص76) إنّ الطّبيعيّين الدّهريّين يقولون بالمحسوس وينكرون المعقول، على حين أنّ الفلاسفة الدّهريّين يقولون بالمحسوس والمعقول وينكرون الحدود والأحكام، وأقدم كلام عن الدّهريّة ما يقوله الجاحظ في كتاب *الحيوان* (ج7/ص5–ص6 من طبعة القاهرة 1324 هـ.–1906 م) من أنّهم ينكرون الخالق والنّبوّات والبعث والثّواب والعقاب، ويردّون كلّ شيء إلى فعل الأفلاك، ولا يعرفون خيرًا ولا شرًّا سوى اللذّة والمنفعة.

المؤمنين.

ومنها: قوله: الاستطاعة هي السّلامة وصحّة الجوارح، وتخليتها من الآفات؛ وهي قبل الفعل.

ومنها: قوله: إنّ المعرفة متولّدة من النّظر، وهو فعلٌ لا فاعل له كسائر المتولّدات.

ومنها: قوله في تحسين العقل وتقبيحه وإيجاب المعرفة قبل ورود السّمع: مثل قول أصحابه؛ غير أنّه زاد عليهم، فقال: من الكفّار من لا يعلم خالقه، وهو معذور.

وقال: إنّ المعارف كلّها ضروريّة، وإنّ مَن لم يضطرّ إلى معرفة الله –سبحانه وتعالى–، فليس هو مأمورًا بها، وإنّما خُلِق للعبرة والسّخرة، كسائر الحيوان.

ومنها: قوله: لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة، وما عداها فهو حدثٌ لا محدِث له.

وحكى ابن الرّاوندي[1] عنه أنّه قال: العالم فعل الله –تعالى– بطباعه؛ ولعلّه أراد بذلك ما تريده الفلاسفة: من الإيجاب بالذّات، دون الفلاسفة من القول بقدم العالم، إذ الموجب لا ينفكّ عن الموجب.

انظر: مادّة "دهريّة" في *دائرة المعارف الإسلاميّة*؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، المجلّد الثّاني، ص3–ص4. تحقيق محسن سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.

ويعرّف محمّد الخوارزمي في كتاب *مفاتيح العلوم* (الباب الثّاني في الكلام) هذه الفرقة قائلاً: "الدّهريّة: الذين يقولون بقدم الدهر". أمّا ابن حزم الظّاهري فقد أومأ إلى مذهبهم في كتاب الأحكام في *أصول الأحكام* (الجزء الثّاني، ص583) بقوله: "الدهريّة [هم] الذين جعلوا برهانهم في إبطال الخالق، لما رأوا الأمور لا تجري على المعهود فيما يحسن في عقولهم، وأنّه لا بدّ من علّة للمفعولات، وإذ لا بدّ من علّة فلا بدّ لتلك العلّة من علّة، وهكذا أبدًا حتى يوجبوا كون أشياء لا أوائل لها".

[1] هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الرّاوندي، المتوفّى سنة 298 هـ. وضبط الذّهبي اسمه بالشّكل الرّيوندي في سير *أعلام النّبلاء*، ج9–مجلّد رقم 12195 ح.

حول ترجمته راجع: ابن النّديم، (الملحق 4)؛ *لسان الميزان*، ج1/ص323؛ *المنتظم*، ج9/ص99 إلى ص105؛ *البداية والنّهاية*، ج1/ص346، ج2/ص113؛ *روضات الجنّات* للخوانساري، ص54؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص227؛ *تاريخ أبي الفدا*، ج2/ص64؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص105، ص340. ولبول كراوس مقالة طويلة عن ابن الرّاوندي نشرها باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188).

وكان ثمامة في أيّام المأمون[1]، وكان عنده بمكان.

الهشامية[2]

أصحاب هشام بن عمرو الفوطي[3].

---

[1] هو عبد الله بن هارون أمير المؤمنين، أبو العبّاس المأمون بن الرّشيد بن المهديّ. وُلد سنة 170 هـ. وتوفّي سنة 218 هـ.، وكانت خلافته عشرين سنة وستّة أشهر. قرأ العلم في صغره وسمع من هشيم وعباد بن العوامّ ويوسف بن عطيّة وأبي معاوية الضّرير وطبقتهم. وروى عنه يحيى بن أكثم وجعفر بن أبي عثمان الطّيالسي والأمير عبد الله بن طاهر. وبرع في الفقه والعربيّة وأيّام النّاس. ولما كبر عني بعلوم الأوائل ومهر في الفلسفة، فجرّه ذلك إلى القول بخلق القرآن. ولما خلعه الأمين غضب ودعا إلى نفسه بخراسان فبايعه النّاس. وادّعى المأمون الخلافة وأخوه حيّ في آخر سنة 195 هـ. إلى أن قتل الأمين، فاجتمع النّاس عليه بغداد في أوّل سنة 198 هـ. رجع عن إباحة المتعة، ولكنّه لم يرجع عن مسألة خلق القرآن، وصمّم عليها في سنة 218 هـ.، وامتحن العلماء. وفي نفس السّنة توجّه غازيًا إلى أرض الرّوم، فلمّا وصل البدندون مرض، وأوْصى بالخلافة إلى أخيه المعتصم، ثمّ توفّي بالبدندون، فحمله ابنه العبّاس إلى طرسوس، ودفنه بها في دار خاقان خادم أبيه.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص235 إلى ص239؛ الزّركشي، ص156؛ الرّوحي، ص51؛ *تاريخ الخلفاء*، ص355 إلى ص384؛ الفخري، ص197؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص186؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص183؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص334؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص112.

[2] الهشاميّة: أصحاب هشام بن عمرو الفوطي كان مبالغا في نفي القدر، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري تعالى وإن ورد بها التنزيل، منها قوله: إنّ الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين بل هم المؤتلفون باختيارهم، وقد ورد في التنزيل:﴿ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم﴾، ومنها قوله: إنّ الله لا يحبّب الإيمان إلى المؤمنين ولا يزينه في قلوبهم، وقد قال –تعالى–: ﴿وحبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم﴾. ومن أقواله: إنّ الجنّة والنّار ليستا مخلوقتين الآن، وقال كذلك: إنّ النّبوّة جزاء على عمل، وأنّها باقية ما بقيت الدّنيا.

[3] كان من أصحاب أبي الهذيل العلاّف، ثمّ انحرف عنه. وكان من أهل البصرة. عاصر المأمون، وكان، إذا دخل عليه، تحرّك المأمون حتّى أنّه ليكاد يقوم. وذكر أبو الحسن الفرزوي أنّه كان أحد الأجلّة في

ومبالغته في القدَر أشدّ وأكثر من مبالغة أصحابه. وكان يمْتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري –تعالى–، وإن ورَد بها التّنزيل.

منها قوله: إنّ الله لا يؤلّف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم؛ وقد ورَد في التّنزيل: ﴿مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ﴾[1].

ومنها قوله: إنّ الله لا يحبّب الإيمان إلى المؤمنين، ولا يزيّنه في قلوبهم؛ وقد قال –تعالى–: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[2].

ومبالغته في نفْي إضافات: الطّبع والختم والسدّ، وأمثالها– أشدّ وأصعب؛ وقد ورد بجميعها التّنزيل. قال الله –تعالى–: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾[3]. وقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾[4]. وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[5].

وليتَ شعْري! ما يعْتقده الرّجل؟ إنكار ألفاظ التّنزيل، وكوْنها وحيًا من الله –تعالى–؟ فبكوْن تصريحًا بالكفْر! أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى الباري –تعالى–، ووجوب تأويلها؟ وذلك عيْن مذهب أصحابه!

ومن بدعه في الدّلالة على الباري –تعالى–، قوله: إنّ الأعراض لا تدلّ على كوْنه خالقًا، ولا تصلح الأعراض دلالات؛ بل الأجسام تدلّ على كوْنه خالقًا.

وهذا أيضًا عجبٌ.

الكلام والمناظرة والقصص، وله أقوال دقيقة في الفروع. وله من الكتب: *المخلوق*، *الردّ على الأصمّ في نفي الحركات*، *خلق القرآن*... توفّي سنة 226 هـ./840 م.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271–ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[1] سورة الأنفال، الآية 63.

[2] سورة الحجرات، الآية 7.

[3] سورة البقرة، الآية 7.

[4] سورة النّساء، الآية 155.

[5] سورة يس، الآية 9.

ومن بدعه في الإمامة، قوله: إنّها لا تنْعقد في أيّام الفتْنة واختلاف النّاس، وإنّما يجوز عقْدها في حال الاتّفاق والسّلامة.

وكذلك أبو بكر الأصمّ[1] من أصحابه كان يقول: الإمامة لا تنْعقد إلاّ بإجْماع الأمّة عن بكْرة أبيهم.

وإنّما أراد بذلك الطّعن في إمامة عليّ –رضي الله عنه–، إذ كانت البيْعة في أيّام الفتْنة، من غير اتّفاق من جميع أصحابه؛ إذ بقي في كلّ طرف طائفة على خلافة.

ومن بدعه: أنّ الجنّة والنّار ليستا مخلوقتيْن الآن؛ إذ لا فائدة في وجودهما، وهما جميعًا خاليتان ممَّن ينْتفع ويتضرّر بهما؛ وبقيت هذه المسألة منه اعتقادًا للمعتزلة.

وكان يقول بالموافاة، وأنّ الإيمان هو الذي يوافي الموت.

وقال: مَن أطاع الله جميع عمره، وقد علم الله أنّه يأتي بما يحْبط أعماله، ولو بكبيرة لم يكن مستحقًّا للوعْد؛ وكذلك على العكْس.

وصاحبه عبّاد[2] من المعتزلة، وكان يمْتنع من إطلاق القول بأنّ الله –تعالى– خلق الكافر؛ لأنّ الكافر: كفْر، وإنسان؛ والله –تعالى– لا يخلق الكفْر.

وقال: النّبوّة جزاء على عمل، وإنّها باقية ما بقيت الدّنيا.

---

[1] ترجمته تأتي باسم: **كيسان**.

[2] عرّف به ابن حجر العسقلاني في *لسان الميزان* (مَن اسمه عباد أو عبادة، الجزء الثّالث، ص665) قائلاً: "عَبَّادُ بن سُلَيْمَانَ الضّمرِيّ. من كبار المعتزلة، وبينه وبين عبد الله بن سعيد بن كلاب مناظرة، وكان في أيّام المأمون، وهو الذي زعم أنّ بين اللّفظ والمعنى طبيعة مناسبة، فردّوا عليه ذلك. وكان أخذ عن هشام بن عمرو، وكان أبو عليّ الجبائي يصفه بالحذق. قاله النديم في *الفهرست*. وقال ابن حزم في *الفصل في الملل والنحل*: "كان يقول: إن الله لم يخلق الكفر ولا الإيمان".
انظر أخباره أيضًا في: *طبقات المعتزلة*، ص285.

وحكى الأشعري[1] عن عبّاد أنّه زعم: أنّه لا يُقال: إنّ الله –تعالى– لم يزل قائلاً، ولا غير قائل. ووافقه الإسكافي على ذلك. قالا: ولا يُسمّى متكلّمًا.

وكان الفوطي يقول: إنّ الأشياء قبل كوْنها: معْدومة، وليست أشياء؛ وهي بعد أن تُعدَم عن وجود تُسمّى أشياء.

ولهذا المعنى كان يمْنع القول: بأنّ الله –تعالى– قد كان لم يزل عالمًا بالأشياء قبل كوْنها؛ فإنّها لا تسمّى أشياء.

قال: وكان يجوّز القتل والغيلة على المخالفين لمذهبه، وأخذ أموالهم غصبًا وسرقة؛ لاعْتقاده كفْرهم، واستباحة دمائهم وأموالهم.

---

[1] هو أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله ابن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، صاحب رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنّة، وإليه تُنسب الطّائفة الأشعريّة. وكان أبو الحسن يجلس أيّام الجمعة في حلقة أبي إسحاق المروزي الفقيه الشّافعي في جامع المنصور ببغداد. وكان أبو الحسن الأشعري أوّلا معتزليًّا، ثمّ عاد عن القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة، ورقي كرسيًّا ونادى بأعلى صوته: "مَن عرفني فقد عرفني، ومَن لم يعرفني، فأنا أعرّفه بنفسي، أنا فلان بن فلان، كنتُ أقول بخلق القرآن، وأنّ الله لا تراه الأبصار، وأنّ أفعال الشرّ أنا أفعلها؛ وأنا تائب مقلع، معتقد للردّ على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعايبهم". وله من الكتب: *مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين*، *الإبانة عن أصول الدّيانة*، كتاب *اللّمع*، وكتاب *الموجز*، وكتاب *إيضاح البرهان*، وكتاب *التّبيين عن أصول الدّين*، وكتاب *الشّرح والتّفصيل في الردّ على أهل الإفك والتّضليل*، وهو صاحب الكتب في الردّ على المعتزلة والرّافضة والخوارج. ومولده سنة سبعين –وقيل: ستيّن– ومائتين بالبصرة. واختُلف أيضًا في تاريخ وفاته، فقيل: سنة 331 هـ.، وقيل: سنة 324 هـ.، وقيل: سنة 330 هـ. وكانت وفاته ببغداد، ودُفن بين الكرخ وباب البصرة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص284 إلى ص286؛ *الأنساب*، ج1/ص266؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص346؛ *المنتظم*، ج6/ص332؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص245؛ *الجواهر المضيئة*، ج1/ص353؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص359؛ *الدّيباج المذهّب*، ص193؛ *البداية والنّهاية*، ج11/ص187؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص202؛ *تبيين كذب المفتري* لابن عساكر: في الدّفاع عنه.

الجاحظيّة[1]

[1] أتباع أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ وله مسائل تميزها عن أصحابه منها: أن المعارف كلها ضرورية وليس شيء من ذلك من أفعال العباد وإنما هي طبيعية وليس للعباد كسب سوى الإرادة وأنّ العباد لا يخلدون في النار بل يصيرون من طبيعتها وأنّ الله لا يدخل أحدًا النار وإنما النارتجذب أهلها بنفسها وطبيعتها وأن القرآن المنزل من قبيل الأجساد ويمكن أن يصير مرّة رجلاً ومرّة حيوانًا وأن اللّه لا يريد المعاصي وأنه لا يُرى وأن الله يريد بمعنى أنه لا يغلط ولا يصح في حقّه السّهو فقط، وأنه يستحيل العدم على الجواهر من الأجسام.

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ[1]. كان من فضلاء المعتزلة، والمصنّفين لهم؛ وقد طالع كثيرًا من كتب الفلاسفة، وخلط وروّج كثيرًا من مقالاتهم بعباراته البليغة، وحسن براعته اللّطيفة. وكان في أيّام المعتصم[2] والمتوكّل.

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237-ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802-ص803؛ *معجم المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] هو محمّد بن هارون، أبو إسحاق المعتصم بن الرّشيد. وُلد سنة 180 هـ.، بويع بعد المأمون بعهد منه إليه في 14 رجب سنة 218 هـ. كان يُقال له: الثّمن، لأنّه ثامن خلفاء بني العبّاس، وملك ثمان سنين وثمانية أشهر، وفتح ثمانية فتوح، وقتل ثمانية أعداء، وخلّف من الذّهب ثمانية آلاف ألف دينار، ومن الدّراهم مثلها، ومن الخيل ثمانين ألف فرس، وثمانية آلاف مملوك، وثمانية آلاف جارية، وبنى ثمانية قصور. ولكثرة عسكره وضيق بغداد عليه بنى سامرا وانتقل إليها بعسكره، وذلك في سنة 221 هـ.، وعلق له خمسون ألف مخلاة. وغزا عمّوريّة وفتحها وقتل ثلاثين ألفا وسبى مثلهم. وامتحن العلماء في القول بخلق القرآن. وكان موته ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 227 هـ.، وصلّى عليه ابنه الواثق.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج/ص48 إلى ص50؛ *وفيّات الأعيان*، ج5/ص56؛ *الوافي*، ج5/ص144؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص341؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص347؛ *معجم* المرزباني،

وانْفرد عن أصحابه بمسائل:

منها: قوله: إنّ المعارف كلّها ضروريّة طباع، وليس شيءٌ من ذلك من أفعال العباد؛ وليس للعبد كسب سوى الإرادة، وتحصل أفعاله منه طباعًا؛ كما قال ثمامة.

ونُقل عنه أيضًا: أنّه أنكر أصل الإرادة وكونها جنسًا من الأعراض؛ فقال: إذا انتهى السّهو عن الفاعل، وكان عالمًا بما يفعله، فهو المريد على التّحقيق؛ وأمّا الإرادة المتعلّقة بفعل الغير، فهو ميل النّفس إليه.

وزاد على ذلك بإثبات الطّبائع للأجسام، كما قال الطّبيعيّون من الفلاسفة، وأثبت لها أفعالاً مخصوصة بها.

وقال باستحالة عدم الجواهر، فالأعراض تتبدّل، والجواهر لا يجوز أن تفْنى.

ومنها: قوله في أهل النّار: إنّهم لا يخلّدون فيها عذابًا، بل يصيرون إلى طبيعة النّار.

وكان يقول: النّار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحدٌ فيها.

ومذهبه: مذهب الفلاسفة في نفي الصّفات، وفي إثبات القدر خيره وشرّه من العبد: مذهب المعتزلة.

وحكى الكعبي عنه أنّه قال: يوصف الباري -تعالى- بأنّه مريدٌ، بمعنى أنّه لا يصحّ عليه السّهو في أفعاله، ولا الجهل؛ ولا يجوز أن يغلب ويقهر.

وقال: إنّ الخلق كلّهم من العقلاء عالمون بأنّ الله -تعالى- خالقهم، وعارفون بأنّهم محتاجون إلى النّبيّ؛ وهم محْجوجون بمعرفتهم.

ثمّ هم صنفان: عالم بالتّوحيد، وجاهل به؛ فالجاهل معذورٌ، والعالم محجوجٌ.

ومَن انْتحل دين الإسلام، فإن اعتقد أنّ الله -تعالى- ليس بجسْم ولا صورة ولا يُرى بالأبصار، وهو عدلٌ لا يجوز ولا يريد المعاصي، وبعد الاعتقاد واليقين أقرّ بذلك كلّه؛ فهو مسلم حقًّا.

ص401؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص222؛ *تاريخ الخلفاء*، ص385 إلى ص392؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص231.

وإن لم ينظر في شيء من ذلك كلّه، واعتقد أنّ الله –تعالى– ربّه، وأنّ محمّدًا رسول الله؛ فهو مؤمنٌ لا لوْم عليه، ولا تكليفٌ عليه غير ذلك.

وحكى ابن الرّاوندي عنه أنّه قال: إنّ للقرآن جسدًا يجوز أن يُقلب مرّة رجلاً ومرّة حيوانًا.

وهذا مثل ما يُحكى عن أبي بكر الأصمّ أنّه زعم: أنّ القرآن جسمٌ مخلوقٌ. وأنْكر الأعراض أصلاً، وأنْكر صفات الباري –تعالى–.

ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة؛ إلاّ أنّ الميْل منه ومن أصحابه إلى الطّبيعيّين منهم، أكثر من الإلهيّين.

الخياطية[1] والكعبية[2]

---

[1] أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط شيخ أبي القاسم الكعبيّ من معتزلة بغداد زعم أن المعدوم شيء وأنه في العدم جسم إن كان في حدوثه جسمًا وعرضي إن كان في حدوثه عَرَضًا.

[2] أتباع أبي القاسم عبد اللّه بن أحمد بن محمود البلخيّ المعروف بالكعبي من معتزلة بغداد انفرد بأشياء منها: أن إرادة الله ليست صفة قائمة بذاته ولاهو مدبر لذاته ولا إرادته حادثة في محل وإنما يرجع ذلك إلى العلم فقط والسمع والبصريرجع إلى ذلك أيضًا وأنكر الرؤية وقال: إذا قلنا أنه يرى المرئيات فإنما ذلك يرجع إلى علمه بها وتمييزها قبل أن يوجد.

أصحاب أبي الحسين ابن أبي عمرو الخيّاط[1] أستاذ أبي القاسم بن محمّد الكعبي، وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد؛ إلاّ أنّ الخيّط غالى في إثبات المعدوم شيئًا، وقال: الشّيء ما يُعلم ويُخبر عنه، والجوهر جوهرٌ في العدم، والعرض عرضٌ في العدم؛ وكذلك أطلق جميع أسماء الأجناس والأصناف، حتّى قال: السّواد سواد في العدم، فلم يبق إلاّ صفة الوجود أو الصّفات التي تلزم الوجود والحدوث، وأطلق على المعدوم لفْظ الثّبوت.

وقال في نفْي الصّفات عن الباري مثل ما قال أصحابه؛ وكذا القول في القدر، والسّمع، والعقل.

وانْفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل:

منها: قوله: إنّ إرادة الباري –تعالى– ليست صفة قائمة بذاته، ولا هو مريدٌ لذاته، ولا إرادته حادثة في محلّ أو في لا محلّ؛ بل إذا أُطلق عليه أنّه مُريد، فمعناه أنّه: عالمٌ، قادرٌ، غير مكره في فعله، ولا كاره.

ثمّ إذا قيل: هو مريدٌ لأفعال عباده؛ فالمراد به: أنّه آمر بها، راض عنها.

وقوله في كونه سميعًا بصيرًا راجعٌ إلى ذلك أيضًا؛ فهو سميعٌ بمعنى أنّه: عالمٌ بالمسْموعات، وبصيرٌ بمعنى أنّه: عالمٌ بالمبصرات.

وقوله في الرّؤية، كقول أصحابه: نفيًا، وإحالة؛ غير أنّ أصحابه قالوا: يرى الباري –تعالى– ذاته، ويرى المرئيّات؛ وكوْنه مدركًا لذلك زائدٌ على كونه عالمًا.

وقد أنكر الكعبي ذلك، قال: معنى قولنا: يرى ذاته، ويرى المرئيّات: أنّه عالم بها فقط.

---

[1] هو عبد الرّحيم بن محمّد بن عثمان، أبو الحسين الخيّاط. وصفه ابن المرتضى بأنّه كان حاذقًا في معرفة مذاهب المتكلّمين من معتزلة بغداد. كان أستاذًا لأبي القاسم البلخي الكعبي وأبي عليّ الجبّائي. وشهرته تعود إلى كتاب *الانتصار*، إذ له أهمّية كبرى في دراسة مذهب المعتزلة. توفّي سنة 290 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج11/ص87؛ *لسان الميزان*، ج4/ص8؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص213؛ *الأعلام* للزّركلي، ج4/ص122؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص405–ص406؛ *في علم الكلام*، ج1/ص270 إلى ص288.

الجبائية[1] والبهشمية[2]

أصحاب أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي وابنه أبي هاشم عبد السّلام، وهما من معتزلة البصرة.

انفردا عن أصحابهما بمسائل، وانفرد أحدهما عن صاحبه بمسائل.

أمّا المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما:

---

[1] أتباع أبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الجبائي من معتزلة البصرة تفرد بمقالات منها. أنّ الله –تعالى– يُسمى مطيعًا للعبد إذا فعل ما أراد العبد منه وأن الله محبل للنساء بخلق الولد فيهن وأن كلام الله عرض يوجد في أمكنة كثيرة وفي مكان بعد مكان من غير أن يُعدم من مكانه الأوّل ثم يحدث في الثّاني وكان يقف في فضل علي على أبي بكر وفضل أبي بكر على عليّ ومع ذلك يقول إنّ أبا بكر خير من عمر وعثمان ولا يقول أن عليًا خير من عمر وعثمان.

[2] هم أتباع أبي هاشم عبد السّلام بن أبي عليّ الجبّائي. وتُسمّى هذه الفرقة: البهشميّة. وهم يثبتون الحال، ويجوّزون أن يعاقب الله –تعالى– العبد من غير أن يصدر عنه ذنب. وانفرد ببدع في مقالاته منها القول باستحقاق الذم من غير ذنب وزعم أن القادر منا يجوز أن يخلو عن الفعل والترك وأن القادر المأمور المنهي إذا لم يفعل فعلًا ولا ترك يكون عاصيًامستحق العقاب والذم لاعلى الفعل لأنه لم يفعل ما أمر به وأن الله يعذب الكافرين والعصاة لا على فعل مكتسب ولاعلى محدث منه. وقال: التوبة لا تصح من قبيح مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه أويعتقده قبيحًا وإن كان حسنًا وأنّ التوبة لا تصح مع الإصرار على منع حسنة واجبة عليه وأن توبة الزاني بعد ضعفه عن الجماع لا تصح وزعم أن الطهارة غير واجبة وإنما أمر العبد بالصلاة في حال كونه متطهّرًا وأنّ الطّهارة تجزيء بالماء المغصوب ولا تجزيء الصلاة في الأرض المغصوبة وزعم أنّ الزّنج والترك والهنود قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وقال أبو عليّ وابنه أبو هاشم: الإيمان هو الطاعات المفروضة.

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص78، و(طبعة بدران) ج1/ص73؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص348؛ *الفرق*، (طبعة آفاق) ص169، و(طبعة عبد الحميد) ص184؛ *الملل*، ص129؛ *المنية*، ص181؛ *فرق وطبقات المعتزلة*، ص100؛ *التّبصير*، ص86؛ *المعتزلة*، (طبعة جار الله)، ص153؛ الإسفرايني، ج1/ص80؛ *المواقف*، ص418.

فمنها: أنّهما أثبتا إرادات حادثة لا في محلّ؛ يكون الباري -تعالى- بها موصوفًا مريدًا، وتعظيمًا لا في محلّ؛ إذا أراد أن يعظم ذاته، وفناء لا في محلّ؛ إذا أراد أن يفني العالم.

وأخصّ أوْصاف هذه الصّفات يرجع عليه؛ من حيث إنّه -تعالى- أيضًا لا في محلّ.

وإثبات مؤجودات هي أعراض أو في حكْم الأعراض لا محلّ لها؛ كإثبات مؤجودات هي جواهر أو في حكم الجواهر لا مكان لها، وذلك قريبٌ من مذهب الفلاسفة؛ حيث أثبتوا عقلاً هو جوهر لا في محلّ ولا في مكان، وكذلك النّفس الكلّيّة والعقول المفارقة.

ومنها: أنّهما حكَما بكونه -تعالى- متكلّمًا بكلام يخلقه في محلّ.

وحقيقة الكلام عندهما: أصوات مقطّعة، وحروف منْظومة؛ والمتكلّم من فعل الكلام لا مَن قام به الكلام.

إلاّ أنّ الجبّائي خالف أصحابه خصوصًا بقوله: يحدث الله -تعالى- عند قراءة كلّ قارئ كلامًا لنفسه في محلّ القراءة؛ وذلك حين ألزم: أنّ الذي يقرؤه القارئ ليس بكلام الله، والمسْموع منه ليس من كلام الله؛ فالتزم هذا المحال: من إثبات أمر غير معقول ولا مسْموع، وهو إثبات كلاميْن في محلّ واحد.

واتّفقا على: نفْي رؤية الله -تعالى- في بالأبصار في دار القرار، وعلى القول إثبات الفعل للعبد خلقًا وإبداعًا، وإضافة الخير والشرّ والطّاعة والمعْصية إليه استقلالاً واستبدادًا؛ وأنّ الاستطاعة قبل الفل؛ وهي: قدرة زائدة على سلامة البنْية وصحّة الجوارح.

وأثبتا البنْية شرطًا في قيام المعاني التي يشترط في ثبوتها الحياة، وأثبتا شريعة عقليّة؛ وردّا الشّريعة النّبويّة إلى مقدّرات الأحكام ومؤقّتات الطّاعات التي لا يتطرّق إليها عقل ولا يهْتدي إليها فكر؛ وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصي؛ إلاّ أنّ التّأقيت والتّخليد فيه يُعرف بالسّمع.

والإيمان عندهما اسم مدْح؛ وهو عبارة عن خصال الخير التي إذا اجتمعت في شخص سمّي بها: مؤمنًا؛ ومَن ارتكب كبيرة، فهو في الحال يسمّى فاسقًا: لا مؤمنًا؛ ولا كافرًا، وإن لم يتب ومات عليها؛ فهو مخلّدٌ في النّار.

واتّفقا على أنّ الله -تعالى- لم يدّخر عن عباده شيئًا ممّا علم أنّه إذا فعل بهم أتوا بالطّاعة والتّوبة؛ من الصّلاح والأصحّ واللّطف؛ لأنّه: قادرٌ، عالمٌ، جوّادٌ، حكيمٌ: لا يضرّه الإعطاء، ولا ينقص من خزائنه المنح، ولا يزيد في ملكه الادّخار.

وليس الأصلح هو الألذّ؛ بل هو: الأعْود في العاقبة، والأصْوب في العاجلة؛ وإن كان ذلك مؤلمًا ومكروهًا؛ وذلك: كالحجامة والفصد وشرب الأدوية، ولا يقال: إنّه -تعالى- يقدر على شيء هو أصْلح ممّا فعله بعبده.

والتّكاليف كلّها ألْطاف؛ وبعْثة الأنبياء، وشرع الشّرائع، وتمْهيد الأحكام، والتّنبيه على الطّريق الأصْوب... كلّها ألْطاف.

وممّا تخالفا فيه: أمّا في صفات الباري -تعالى-، فقال الجبّائي: الباري -تعالى- عالم لذاته، قادر، حيّ.. لذاته؛ ومعنى قوله: لذاته، أي لا يقتضي كوْنه عالمًا صفة هي: علمٌ أو حالٌ توجب كوْنه عالمًا.

وعند أبي هاشم: هو عالم لذاته بمعنى أنّه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كوْنه ذاتًا موجودًا؛ وإنّما تعلم الصّفة على الذّات لا بانْفرادها؛ فأثبت أحوالاً هي صفات: لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة؛ أي: هي على حيالها لا تُعرف كذلك، بل مع الذّات.

قال: والعقل يدْرك فرقًا ضروريًّا بين معرفة الشّيء مطلقًا وبين معرفته على صفة؛ فليس مَن عرف الذّات عرف كونه عالمًا؛ ولا مَن عرف الجوْهر عرف الجوْهر، عرف كونه متحيّزًا قابلاً للعرَض.

ولا شكّ أنّ الإنسان يدْرك اشتراك الموجودات في قضيّة وافتراقها[1] في قضيّة؛ وبالضّرورة يعلم أنّ ما اشتركت فيه غير ما افترقت به.

---

[1] في الأصل: **افترقتا**.

وهذه القضايا العقليّة لا ينْكرها عاقلٌ، وهي لا ترْجع إلى الذّات ولا إلى أعراض وراء الذّات؛ فإنّه يؤدّي إلى قيام العرَض بالعرَض؛ فتعيّن بالضّرورة أنّها أحوال؛ فكوْن العالم عالمِا حالٌ هي صفة وراء كونه ذاتًا؛ أي المفهوم منها غير المفهوم من الذّات؛ وكذلك كونه: قادرًا، حيًّا...

ثمّ أثبت للباري -تعالى- حالة أخرى أوْجبت تلك الأحوال.

وخالفه والده وسائر منكري الأحوال في ذلك، وردّوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس؛ وقالوا: أليست الأحوال تشترك في كوْنها أحوالاً، وتفْترق في خصائص؟ كذلك نقول في الصّفات؛ وإلاّ فيؤدّي إلى إثبات الحال للحال، ويفضي إلى التّسلسل... بل هي راجعة إمّا إلى مجرّد الألفاظ؛ إذ وُضعت في الأصل على وجه يشْترك فيها الكثير، لا أنّ مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذّات على وجه يشْمل أشياء ويشترك فيها الكثير؛ فإنّ ذلك مستحيل. أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقليّة، هي المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق، وتلك الوجوه: كالنّسب، والإضافات، والقرْب، والبعْد، وغير ذلك؛ ممّا لا يُعدّ صفات بالاتّفاق.

وهذا هو اختيار أبي الحسن البصري وأبي الحسن الأشعري.

ورتّبوا على هذه المسألة: مسألة أنّ المعْدوم شيءٌ؛ فمَن يثبت كوْنه شيئًا، كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة، فلا يبقى من صفات الثبوت إلاّ كوْنه موجودًا؛ فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثرًا ما سوى الوجود.

والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلاّ إلى اللّفظ المجرّد؛ وعلى مذهب مثبتي الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم. وهذا كما ترى من التّناقض والاستحالة.

ومن نفاة الأحوال مَن يثبته شيئًا، ولا يسمّيه بصفات الأجناس.

وعند الجبّائي: أخصّ وصْف الباري -تعالى- هو القِدم، والاشتراك في الأخصّ يوجب الاشتراك في الأعمّ.

وليت شعري! كيف يمكن إثباته: الاشتراك، الافتراق، والعموم والخصوص حقيقة؛ وهو من نفاة الأحوال؟

فأمّا على مذهب أبي هاشم، فلعمري هو مطّردٌ؛ غير أنّ القدم إذا بُحث عن حقيقته رجع إلى نفي الأوّليّة؛ والنّفي يستحيل أن يكون أخصّ وصْف الباري.

واختلفا في كونه سميعًا بصيرًا؛ فقال الجبّائي: معنى كوْنه سميعًا بصيرًا: أنّه حيّ لا آفة به.

وخالفه ابنه وسائر أصحابه: أمّا ابنه فصار إلى أن كوْنه سميعًا حالة، وكونه بصيرًا حالة؛ وكونه بصيرًا حالة سوى كوْنه عالمًا، لاختلاف القضيّتيْن، والمفهوميْن، والمتعلّقيْن، والأثريْن.

وقال غيره من أصحابه: معناه كونه مدركًا للمبصرات، مدركًا للمسْموعات.

واختلفا أيضًا في بعض مسائل اللّطف؛ فقال الجبّائي فيمَن يعلم الباري -تعالى- من حاله أنّه لو آمن مع اللّطف، لكان ثوابه أقلّ لقلّة مشقّته؛ ولو آمن بلا لطف، لكان [ثوابه أكثر].

ويسوّى بينه وبين من المعلوم من حاله أنّه لا يفعل الطّاعة على كلّ وجه إلاّ مع اللّطف؛ ويقول: إذ لو كلّفه مع عدم اللّطف، لوجب أن يكون مستفسدًا حاله، غير مزيح لعلّته.

ويخالفه أبو هاشم في بعض المواضع في هذه المسألة؛ قال: يحسن منه -تعالى- أن يكلّفه الإيمان على أشقّ الوجهيْن، بلا لطْف.

واختلفَا في فعل الألم للعوَض؛ فقال الجبّائي: يجوز ذلك ابتداء لأجل العوَض والاعتبار جميعًا.

وتفصيل مذهب الجبّائي في الأعْواض على وجهيْن:

- أحدهما: أنّه يقول: يجوز التّفضّل بمثل الأعواض؛ غير أنّه -تعالى- علم أنّه لا ينْفعه عوضٌ إلاّ على ألم متقدّم.
- والوجه الثّاني: أنّه إنّما يحسن ذلك؛ لأنّ العوض مستحقّ، والتّفضّل غير مستحقّ.

والثّواب عندهم ينْفصل عن التّفضّل بأمريْن:

- أحدهما: تعْظيم وإجْلال المثاب يقْترن بالنّعيم.

- والثّاني: قدر زائد على التّفضّل؛ فلم يجب إذًا إجراء العوض مجرى الثّواب؛ لأنّه لا يتميّز عن التّفضّل بزيادة مقْدار ولا بزيادة صفة.

وقال ابنه: يحسن الابتداء بمثل العوض تفضّلاً، والعوض منقطعٌ غير دائم.

وقال الجبّائي: يجوز أن يقع الانتصاف من الله -تعالى- للمظلوم من الظّالم بأعْواض يتفضّل بها عليه؛ إذا لم يكن للظّالم على الله عوضٌ لشيء ضرّه به.

وزعم أبو هاشم: أنّ التّفضّل لا يقع به الانتصاف؛ لأنّ التّفضّل ليس يجب عليه فعله.

وقال الجبّائي وابنه: لا يجب على الله شيءٌ لعباده في الدّنيا إذا لم يكلّفهم عقلاً وشرعًا؛ فأمّا إذا كلّفهم فعْل الواجب في عقولهم، واجتناب القبائح، وخلَق فيهم الشّهوة للقبيح والنّفور من الحسن، وركّب فيهم الأخلاق الذّميمة؛ فإنّه يجب عليه عند هذا التّكليف إكمال العقْل، ونصْب الأدلّة، والقدْرة والاستطاعة، وتهْيئة الآلة؛ بحيث يكون مزيحًا لعللهم فيما أمرهم.

ويجب عليه أن يفعل بهم أدْعى الأمور إلى فعل ما كلّفهم به، وأزْجر الأشياء لهم عن فعل القبيح الذي نهاهم عنه.

ولهم في مسائل هذا الباب خبْطٌ طويل.

وأمّا كلام جميع المعتزلة البغداديّين في النّبوّة والإمامة، فيخالف كلام البصريّين؛ فإنّ من شيوخهم مَن يميل إلى الرّوافض، ومنهم مَن يميل إلى الخوارج.

والجبّائي وأبو هاشم قد وافقا أهل السنّة في الإمامة؛ غير أنّهم ينْكرون الكرامات أصلاً للأولياء: من الصّحابة، وغيرهم.

ويبالغون في عصمة الأنبياء -عليهم السّلام- عن الذّنوب: كبائرها، وصغائرها، حتّى منع الجبّائي القصد إلى الذّنب؛ إلاّ على تأويل.

والمتأخّرون من المعتزلة، مثل القاضي عبد الجبّار[1] وغيره، انتهجوا أدلّة الشّيوخ، واعترض على ذلك بالتّزييف والإبطال.

وأفرد عنهم بمسائل:

منها: نفْي الحال؛

ومنها: نفْي المعْدوم شيئًا؛

ومنها: نفْي الألْوان أعراضًا؛

ومنها قوله: كلّها إلى كوْن الباري -تعالى-: عالما، قادرًا، مدركًا.

وله ميْل إلى مذهب هشام بن الحكم في أنّ الأشياء لا تُعلَم قبل كوْنها.

والرّجل فلسفيّ المذهب؛ إلاّ أنّه روّج كلامه على المعتزلة في معْرض الكلام، فراج عليهم لقلّة معرفتهم بمسالك المذاهب.

---

[1] هو القاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي، وهو الذي تلقّبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللّقب على سواه. كان شافعيًّا. وقد تنقّل بين الريّ وبغداد والبصرة، وفيها تحوّل عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب الاعتزال. عيّنه الصّاحب قاضيًا للقضاة منذ عام 367 هـ.، و بقي به حتّى عزله فخر الدّولة بعد وفاة الصّاحب عام 385 هـ. وصودرت أمواله. أخذ الحديث عن جمع، وشيوخه في الاعتزال: أبو إسحاق ابن عيّاش وأبو عبد الله الحسين بن عليّ البصري. توفّي سنة 415 هـ. ودُفن في داره بالريّ. له مؤلّفات تشكّل أهمّية كبرى في دراسة الفكر الاعتزالي، منها: *تثبيت دلائل النّبوّة*، *والعمد*، *والمغني*، *وتنزيه القرآن عن المطاعن*، *والمحيط بالتّكليف*، *وشرح الأصول الخمسة*، *وطبقات المعتزلة*... إلخ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج11/ص113 إلى ص115؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج2/ ص91؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج3/ص219-ص220؛ *شذرات الذّهب* للعماد الحنبلي، ج3/ص203؛ *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي، ج3/ص29؛ *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة، ص1107؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص484 إلى ص498؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص332 إلى ص347؛ *معجم المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج5/ص78؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج3/ص376 إلى ص413.

الباب الثّاني
الجبريّة

الجبر: هو نفْي الفعْل حقيقة عن العبْد وإضافته إلى الربّ –تعالى–.
والجبريّة أصناف:

فالجبرية الخالصة

هي التي لا تثبت للعبد فعلاً، ولا قدْرة على الفعل أصلاً.

الجبرية المتوسّطة

هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً؛ فأمّا مَن أثبت للقدرة أثرًا ما في الفعل، وسمّى ذلك كسبًا؛ فليس بجبريّ.

والمعتزلة يسمّون مَن لم يثبت للقدرة الحادثة أثرًا في الإبداع والإحداث استقلالاً: جبريًّا، ويلزمهم أن يسمّوا مَن قال من أصحابهم بأنّ المتولّدات أفعال لا فاعل لها: جبريًّا؛ إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرًا.

والمصنّفون في المقالات عدّوا النجّاريّة والضّراريّة: من الجبريّة؛ وكذلك جماعة الكلاّبيّة: من الصّفاتيّة.

والأشعريّة[1] سمّوهم تارة حشويّة، وتارة جبريّة.

---

[1] هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري –رضي الله عنهما–. وممّا ذكرته كتب الطّبقات أنّ أبا موسى الأشعري –رضي الله عنه– كان يقرّر عين ما

ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النجّاريّة والضّراريّة، فعددناهم من الجبريّة؛ ولم نسمع إقرارهم على غيرهم، فعددْناهم من الصّفاتيّة.

الجهمية[1]

أصحاب جهم بن صفوان[2]، وهو من الجبريّة الخالصة.

يقرّر أبو الحسن الأشعري في مذهبه. وتناقلت الرّوايات فيما يعضد هذا المعنى في مسائل القضاء والقدر أو الصّفات الإلهيّة مثلاً.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج1/ص94–ص95 .

[1] أتباع الجهم بن صفوان، وهم يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله والتعظيم لهما والخوف منهما والعمل بالجوارح فليس بإيمان، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به. كما زعمت الجهميّة أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعَّض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلاّ في القلب دون غيره من الجوارح.

[2] هو أبو محرز الجهم بن صفوان. نشأ في سمرقند، ثمّ قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ. وكان مولى لبني راسب بن الأزد. وتجمع المصادر على أنّه أخذ عن الجعد بن درهم. قُتل سنة 128 هـ. ومذهبه في التّنزيه أنّه لا يجوز وصف الله –تعالى– بوصف يوصف به خلقه. أمّا مذهبه في الجبر، فهو يقول بأنّه: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلاّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ النّاس إنّما تُنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يُقال: "تحرّكت الشّجرة، ودار الفلك، وزالت الشّمس"، ولكنّ الإنسان يختلف عنهم بعض الاختلاف... إنّه خلق الإنسان قوّة كان بها الفعل، وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له...".

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص312، (ريتر) ص279؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص211، (آفاق) ص199؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص86، (بدران) ج1/ص79؛ *التّبصير*، ص107؛ الإسفرايني، ج1/ص90؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *التّنبيه*، ص93 إلى ص139؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *لسان الميزان*، ج2/ص142؛ *الفصل*، ج3/ص35 وص81 وص175 وص228 وص233 وص259؛ *الانتصار*، ص12 وص92؛

ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أميّة.

وافق المعتزلة في نفْي الصّفات الأزليّة، وزاد عليهم بأشياء:

منها قوله: لا يجوز أن يوصف الباري -تعالى- بصفة يوصف بها خلقه، لأنّ ذلك يقضي تشبيهًا؛ فنفى كوْنه: حيًّا، عالمًا؛ وأثبت كوْنه: قادرًا، فاعلاً، خالقًا، لأنّه لا يوصف شيء من خلقه: بالقدْرة، والفعْل، والخلْق.

ومنها: إثباته علومًا حادثة للباري -تعالى- لا في محلّ؛ قال: لا يجوز أن يعلم الشّيء قبل خلقه؛ لأنّه لو علم ثم خلق! أفبقي علمه على ما كان أم لم يبق؟ فإن بقى، فهو جهل؛ فإنّ العلم بأن سيوجد، غير العلم بأن قد وُجد؛ وإن لم يبق، فقد تغيّر؛ والمتغيّر مخلوق ليس بقديم.

ووافق في هذا مذهب هشام بن الحكم كما تقرّر؛ قال: وإذا ثبت حدوث العلم، فليس يخلو: إمّا أن يحدث في ذاته -تعالى-؛ وذلك يؤدّي إلى التّغيّر في ذاته؛ وأن يكون محلاً للحوادث؛ وإمّا أن يحدث في محلّ، فيكون المحلّ موصوفًا به، لا الباري -تعالى-...؛ فتعيّن أنّه لا محلّ له؛ فأثبت علومًا حادثة بعدد الموجودات المعلومة.

ومنها: قوله في القدرة الحادثة: إنّ الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة؛ وإنّما هو مجبور في أفعاله: لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار.

وإنّما يخلق الله -تعالى- الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنْسب إليه الأفعال مجازًا، كما تنسب إلى الجمادات؛ كما يُقال: أثمرت الأشجار، وجرى الماء، وتحرّك الحجر، وطلعت الشّمس وغربت، وتغيّمت السّماء وأمطرت، واهتزّت الأرض وأنبتت... إلى غير ذلك.

التّفكير الفلسفي في الإسلام لعبد الحليم محمود، ص193 إلى ص198؛ *دراسات في الفرق والعقائد*، ص263-ص264؛ *المذاهب الإسلاميّة*، ص175-ص176؛ *علم الكلام وبعض مشكلاته*، ص145-ص146؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص333 إلى ص372؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص169؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص426؛ *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي؛ *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري، ص12.

والثّواب والعقاب جبر، كما أنّ الأفعال كلّها جبر؛ قال: وإذا ثبت الجبر، فالتّكليف أيضًا كان جبرًا.

ومنها قوله: إن حركات أهل الخلدين تنقطع، والجنّة والنّار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، وتلذّذ أهل الجنّة بنعيمها وتألّم أهل النار بحميمها، إذ لا تُتصوّر حركات لا تتناهى آخرًا، كما لا تُتصور حركات حركات لا تتناهى أوّلاً؛ وحمل قوله -تعالى-: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا ۚ﴾[1] على المبالغة والتّأكيد، دون الحقيقة في التّخليد؛ كما يقول: خلد الله ملك فلان، واستشهد على الانقطاع بقوله -تعالى-: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ﴾[2]. فالآية اشتملت على شريطة واستثناء. والخلود والتّأبيد لا شرط فيه ولا استثناء.

ومنها قوله: مَن أتى بالمعرفة، ثمّ جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأنّ العلم والمعرفة لا يزلان بالجحد؛ فهو مؤمن.

قال: ولا يتفاضل أهله فيه؛ فإيمان الأنبياء وإيمان الأمّة على نمط واحد؛ إذ المعارف لا تتفاضل.

وكان السّلف كلّهم من أشدّ الرّادّين عليه، ونسبته إلى التعطيل المحض.

وهو أيضًا موافق للمعتزلة في نفْي الرّؤية وإثبات خلق الكلام، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السّمع.

النجارية[3]

---

[1] سورة البيّنة، الآية 6.

[2] سورة هود، الآية 107.

[3] أتباع الحسين بن محمد النجّار، وهم يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله، وفرائضه المجتمَع عليها، والخضوع له بجميع ذلك، والإقرار باللسان، فمن جهل شيئًا من ذلك فقامت به عليه حُجَّة أو عَرَفه ولم يُقِرّ به كَفَر، ولم تسمِّ كل خصلة من ذلك إيمانًا كما حكينا عن أبي ثمر. وزعموا أن الخصال التي هي إيمان إذا وقعت فكل خصلة منها طاعة، فإن فعلت خصلة منها ولم تفعل الأخرى

أصحاب الحسين بن محمّد النجّار[1]، وأكثر معتزلة الريّ وما حواليها على مذهبه، وهم وإن اختلفوا أصنافاً، إلاّ أنّهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولاً؛ وهم برغوثيّة، وزعفرانيّة، ومستدركة؛ وافقوا المعتزلة في نفْي الصّفات: من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسّمع، والبصر؛ ووافقوا الصّفاتيّة في خلق الأعمال.

قال النجّار: الباري –تعالى– مريدٌ لنفسه، كما هو عالم لنفسه؛ فألزم عموم التّعلّق، فالْتزم؛ وقال: هو مريدٌ الخير والشرّ، والنّفع والضرّ.

وقال أيضًا: معنى كوْنه مريدًا أنّه غير مستكره ولا مغلوب.

لم تكن طاعةً كالمعرفة بالله إذا انفردت من الإقرار لم تكن طاعة؛ لأن الله أمرنا بالإيمان جملة أمرًا واحدًا، ومن لم يفعل ما أُمر به لم يطع. وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة، وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقًا له من بعض، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص، وأن من كان مؤمنًا لا يزول عنه اسم الإيمان إلاّ بالكفر.

[1] هو أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن عبد الله النجّار. وكان حائكًا في طراز العبّاس بن محمّد الهاشمي من جلّة المجبرة ومتكلّميهم. وإذا تكلّم كان كلامه صوت الخفّاش. وكان من أهل النّاظرين، وله مع إبراهيم النظّام مجالس ومناظرات. ويُقال إنّه مات من جرّاء مناظرة بينهما. وله من الكتب: كتاب *الاستطاعة*، كتاب *كان يكون*، كتاب *المخلوق*، كتاب *الصّفات والأسماء*، كتاب *التّعديل والتّجويد*... وكان أكثر معتزلة الريّ وما حواليها على مذهبه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص199، (طبعة ريتر) ص135–ص136؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص207، (طبعة آفاق) ص195؛ *الملل والنّحل* للشّهرستاني، (طبعة محمّد سيّد كيلاني) ج1/ص88، (طبعة بدران) ج1/ص81؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص101؛ *المواقف*، ص428؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص350؛ *المنية* لابن المرتضى، ص23، وص107؛ *الفصل في الملل والنحل* لابن حزم، ج3/ص، وص81؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص98؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص229.

وقال: هو خالق أعمال العباد: خيرها وشرّها، حسنها وقبيحها؛ والعبد مكتسب لها. وأثبت تأثيرًا للقدْرة الحادثة، وسمّى ذلك: "كسبًا"؛ على حسب ما يثبته الأشعري، ووافقه أيضًا في أنّ الاستطاعة مع الفعل.

وأمّا في مسألة الرّؤية؛ فأنْكر رؤية الله -تعالى- بالأبصار، وأحالها؛ غير أنّه قال: يجوز أن يحوّل الله -تعالى- القوّة التي في القلب- من المعرفة- إلى العين، فيعرف الله -تعالى- بها؛ فيكون ذلك رؤية.

وقال بحدوث الكلام؛ لكنّه انفرد عن المعتزلة بأشياء:

منها قوله: إنّ كلام الباري -تعالى- إذا قرئ، فهو عرض؛ وإذا كتب، فهو جسمٌ.

ومن العجب أنّ الزّعفرانيّة قالت: كلام الله غيره؛ وكلّ ما هو غيره، فهو مخلوق؛ ومع ذلك قالت: كلّ مَن قال: إنّ القرآن مخلوقٌ، فهو كافرٌ؛ ولعلّهم أرادوا بذلك: الاختلاف؛ وإلاّ فالتّناقض ظاهرٌ.

والمستدركة منهم زعموا: أنّ كلامه غيره، وهو مخلوق؛ لكنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- قال: "كلام الله غير مخلوق".

والسّلف عن آخرهم أجمعوا على هذه العبارة؛ فوافقناهم، وحملنا قولهم غير مخلوق، أي: على هذا التّرتيب والنّظم من الحروف والأصوات؛ بل هو مخلوقٌ غير هذه الحروف بعيْنها؛ وهذه حكاية عنها.

وحكى الكعبي عن النجّار أنّه قال: الباري -تعالى- بكلّ مكان ذاتًا وموجودًا، لا على معنى العلم والقدْرة؛ وألْزمه[1] محالات على ذلك.

وقال في المفكّر قبل ورود السّمع مثل ما قالت المعتزلة: إنّه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنّظر والاستدلال.

---

[1] في الأصل: **أزمة**.

وقال في الإيمان: إنه عبارة عن التّصديق؛ ومَن ارْتكب كبيرة، ومات عليها من غير توبة، عوقب على ذلك، ويجب أن يخرج من النار؛ فليس من العدل التّسوية بينه وبين الكفّار في الخلود.

ومحمّد بن عيسى الملقّب ببرغوث[1] وبشر بن غياث المريسي والحسين النّجّار: متقاربون في المذهب. وكلّهم أثبتوا كوْنه -تعالى- مريدًا -لم يزل- لكلّ ما علم أنّه سيحدث من: خير وشرّ، وإيمان وكفر، وطاعة ومعصية. وعامّة المعتزلة يأبون ذلك.

الضّرارية[2]

أصحاب ضرار بن عمرو[3] وحفص الفرد[4].

---

[1] اسمه محمّد بن عيسى، وبرغوث لقبه. توفّي سنة أربعين ومائتين.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* للأشعري، (فهرست الكتاب) ص6؛ *سير أعلام النّبلاء* للذّهبي، الطّبقة الثّانية عشرة، جزء 9، ص219.

[2] الضراريّة هم اصحاب ضرار بن عمرو وحفص الفرد وهم فرقة من المتكلمين. وقد قالو في الضرارية بالتعطيل. اي ان الله عالم قادر على معنى انه ليس بجاهل ولا عاجز. وقد قالو في الضرارية أيضا بالماهية. فاثبتو لله ماهية قالو إنّها له ولا يعلمها إلاّ هو. ونسبو هذه المقالة إلى أبي حنيفة. قالو في الضرارية أيضا بالحاسّة السّادسة وانها ثابتة تمكن المسلم من رؤية الله يوم القيامة ان كان في الجنة. يعتقد اصحاب الضّراريّة وعلى عكس الشيعة أنّ حجّة الله بعد الرّسول محمّد -ص- هي في إجماع الامة ليس إلاّ. وإنّ الامامة تصلح حتى في غير القرشيين والهاشمين. وينسب إلى ضرار بن عمرو أنّه قال: لو اجتمع اليه قرشي ونبطي لقام بتقديم النبطي دون القرشي. لان القرشي في نطره اقل عددا ونصرة. وخلافهم هنا مع المعتزلة الذين جوّزوا الإمامة في غير قريش هوان المعتزلة لا تقول بتقديم النبطي دون القرشي.
حول هذه الفرقة انظر: التبصير 43؛ الفرق بين الفرق 213.

[3] ذكره صلاح الدّين الصّفدي في كتابه *الوافي بالوفيّات* قائلاً: "ضِرار بن عمرو المعتزلي. إليه تُنْسَب الفرقةُ الضِّرارية من المعتزلة. كان يقول: يمكن أن يكون جميع مَنْ في الأَرض ممّن يُظهرُ الإسلامَ كافراً؛ توفي في حدود الثلاثين ومائتين".

وقد فصّل البغدادي قوله في أفعال العباد، فقال: "وافق أصحابنا في أنّ أفعال العباد مخلوقة لله – تعالى– وإكساب العباد وفي إبطال القول بالتّولّد. ووافق المعتزلة في أنّ الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليها: إنّها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنّها بعض المستطيع. ووافق النجّار في دعواه أنّ الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* (عبد الحميد) ج1/ص312، و(ريتر) ص281–ص282؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص213، و(آفاق) ص201؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص90، و(بدران) ج1/ص82؛ *التّبصير*، ص105؛ *الملل*، ص147؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص328؛ *لسان الميزان*، ج3/ص203؛ *الانتصار*، ص98؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص26؛ *الفصل*، ج3/ص7 وص34 وص81 وص201.

4 هو أبو يحيى حفص الفرد، من أهل مصر، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل المعتزلي. قال النسائي عنه: "صاحب كلام، لكنه لا يكتُبُ حديثه". و ناظره الشافعي، وكان يسميه بالقرد وبالمنفرد. ذكر الآجري في الإبانة الكبرى عن الربيع بن سليمان أنه قال: "سمعت الشافعي رحمة الله عليه وذكر القرآن وما يقول حفص الفرد – وكان الشافعي يقول: القرد – وناظره بحضرة وال كان بمصر، فقال له الشافعي في المناظرة : كفرت والله الذي لا إله إلا هو. ثم قاموا، وانصرفوا، فسمعت حفصاً يقول: أشاط وأثم الذي لا إله إلاّ هو الشافعي بدمي". وفي رواية أخرى قال: ".. وكان الشافعي يسميه بالمنفرد..". ومن قول حفص: "أشاط وأثم الذي لا إله إلاّ هو الشّافعي بدمي" يظهر أن الشافعي قطعه في المناظرة. و قد جزم الإمام ابن تيمية بأن الشافعي لم يقصد تكفير حفص بمعنى إخراجه من الملّة، إنّما قصد بيان أن قوله قول كفر، واحتج لذلك بأن الشافعي لم يسع في قتله وإقامة حد الردة عليه عند ولي الأمر. وقد دلت عدة روايات على بطلان ما ذهب إليه ابن تيمية منها قول حفص الفرد "لقد أشاط الشاقعي بدمي" وأن الشّافعي مرض بمصر مرضة ثقل فيها، فدخل عليه قوم منهم حفص، فكل منهم يقول له: من أنا؟ حتّى قال له حفص: من أنا يا أبا عبد الله؟ فقال: أنت حفص الفرد لا حفظك الله ولا رعاك حتّى تتوب مما أنت فيه. وذكر البيهقي في كتابه مناقب الشافعي عن الوليد بن الجارود أنّه قال: "دخل حفص الفرد على الشّافعي فكلمه، ثم خرج إلينا الشافعي فقال لنا: لأن يلقى الله العبدُ بذنوب مثل جبال تهامة خير له من أن يلقاه باعتقاد حرفٍ ممّا عليه هذا الرّجل وأصحابه". كان يقول بخلق القرآن، كما يتضح من مناظرته للشافعي. كان صاحب كلام في مسائل الصفات والقدر. وذُكر أنّه

واتّفقا: في التّعطيل، وعلى أنّهما قالا: الباري -تعالى- قادرٌ، على معنى أنّه ليس بجاهل ولا عاجز.

وأثبتا لله -سبحانه- ماهيّة لا يعلمها إلاّ هو؛ وقالا: إنّ هذه المقالة محكيّة عن أبي حنيفة[1] -رحمه الله- وجماعة من أصحابه؛ وأرادا بذلك: أنّه يعْلم نفسه شهادة، لا بدليل ولا خبر، ونحن نعْلمه بدليل وخبر.

وأثبتا حاسّة سادسة للإنسان، يرى بها الباري -تعالى- يوم الثّواب في الجنّة.

وقالا: أفعال العباد مخلوقة للباري -تعالى- حقيقة؛ والعبد مكتسبها حقيقة.

وجوّزَا حصول فعْل بين فاعليْن.

وقالا: يجوز أن يقلب الله -تعالى- الأعراض أجسامًا.

والاستطاعة والعجْز بعض الجسْم، وهو جسم؛ ولا محالة بنفْي زمانيْن.

وقالا: الحجّة بعد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في الإجماع فقط؛ فما يُنْقل عنه في أحكام الدّين من طريق أخبار الآحاد، فغير مقبول.

من المجبرة. وقد تابع ضرار بن عمرو في أنّ الله -سبحانه- يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهيّته اي ما هو عليه.

حول ترجمته راجع: ميزان الاعتدال، الذهبي؛ مناقب الشافعي، البيهقي؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي؛ الإبانة الكبرى، الآجري.

[1] هو أبو حنيفة النّعمان بن ثابت بن ماه، الفقيه الكوفي، مولى تيم الله ابن ثعلبة. أخذ الفقه عن حمّاد بن أبي سليمان، وسمع عطاء بن أبي رباح وأبا إسحاق السّبيعي ونافع مولى عبد الله بن عمر وغيرهم. ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد ليولّيه القضاء فأبى. وكان إمام القياس، فأسّس مذهبه عليه. وُلد أبو حنيفة سنة 80 هـ. وتوفّي في رجب سنة 150 هـ.، وكانت وفاته ببغداد في السّجن ليَلي القضاء، فلم يفعل.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص405 إلى ص414؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص168؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص323؛ *الجوهر المضيئة*، ج1/ص26 إلى ص32؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص309؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص214؛ *الشّذرات*، ج1/ص227؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص107؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج2/ص12.

انظر أيضا: بروكلمان (التّرجمة العربيّة)، ج3/ص236 إلى ص245.

ويُحْكى عن ضرار: أنّه كان ينْكر حرف عبد الله بن مسعود وحرف أبيْ بن كعب؛ ويقطع بأنّ الله -تعالى- لم ينزله.

وقال في المفكّر قبل ورود السّمع: إنّه لا يجب عليه بعقله شيء حتّى يأتيه الرّسول؛ فيأمره وينهاه، ولا يجب على لله -تعالى- شيء بحكم العقل.

وزعم ضرار أيضًا: أنّ الإمامة تصلح في غير قريش، حتّى إذا اجتمع قرشيّ ونبطيّ، قدّمنا النّبَطيّ، إذ هو أقلّ عددًا وأضعف وسيلة، فيمكننا خلعه إذا خالف الشّريعة.

والمعتزلة، وإن جوّزوا الإمامة في غير قريش، إلاّ أنّهم لا يجوّزون تقديم النّبطيّ على القرشيّ.

الباب الثّالث
الصّفاتيّة

اعلم أنّ جماعة كثيرة من السّلف كانوا يثبتون لله –تعالى– صفات أزليّة من العلم، والقدرة، والإرادة، والسّمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزّة، والعظمة؛ ولا يفرّقون بين صفات الذّات، وصفات الفعل؛ بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا.

وكذلك يثبتون صفات خبريّة؛ مثل: اليدين، والوجه؛ ولا يؤوّلون ذلك؛ إلاّ أنّهم يقولون: هذه الصّفات قد وردت في الشّرع، فنسمّيها: صفات خبريّة.

ولما كانت المعتزلة ينفون الصّفات والسّلف يثبتونها[1]؛ سمّي السّلف: صفاتيّة، والمعتزلة: معطّلة؛ فبالغ بعض السّلف في إثبات الصّفات إلى حدّ التّشبيه بصفات المحدثات، واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها، وما ورد به الخبر فافترقوا فيه فرقتيْن؛ فمنهم من أوّله على وجه يحتمل اللفظ ذلك، ومنهم من توقف في التأويل؛ وقال: عرفنا بمقتضى العقل أنّ الله –تعالى– ليس كمثله شيء. فلا يشبه شيئًا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك؛ إلاّ أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه؛ مثل قوله –تعالى–: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2]، ومثل قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۖ﴾[3]، ومثل قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[4]، إلى غير ذلك.

ولسنا مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها، بل التّكليف قد ورد بالاعتقاد بأنّه: لا شريك له، وليس كمثله شيء؛ وذلك قد أثبتناه يقينًا. ثمّ إنّ جماعة من المتأخّرين

---

[1] في الأصل: **يثبتون**.

[2] سورة طه، الآية 5.

[3] سورة ص، الآية 75.

[4] سورة الفجر، الآية 22.

زادوا على ما قاله السّلف؛ فقالوا: لا بدّ من إجرائها على ظاهرها، والقول بتفسيرها كما وردت من غير تعرض للتّأويل ولا توقّف في الظّاهر؛ فوقعوا في التّشبيه الصّرف، وذلك على خلاف ما اعْتقده السّلف.

ولقد كان التّشبيه صرفًا خالصًا في اليهود، لا في كلّهم، بل في القرائين منهم؛ إذ وجدوا في التّوراة ألفاظًا كثيرة تدل على ذلك. ثمّ الشّيعة في هذه الشّريعة وقعوا في غلوّ وتقصير: أمّا الغلوّ، فتشبيه بعض أئمّتهم بالإله -تعالى وتقدّس-؛ وأمّا التّقصير، فتشبيه الغلّة بواحد من الخلق.

ولما ظهرت المعتزلة والمتكلّمون من السّلف رجعت بعض الرّوافض عن الغلوّ والتّقصير، ووقعت في الاعتزال، وتخطّت جماعة من السّلف إلى التّفسير الظّاهر، فوقعت في التّشبيه.

وأمّا السّلف الذين لم يتعرّضوا للتّأويل، ولا تهدفوا للتّشبيه؛ فمنهم: مالك ابن أنس[1] -رضي الله عنهما-، إذ قال: الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة، والإيمان به واجبٌ، والسّؤال عنه بدعة. ومثل أحمد بن حنبل[2] -رحمه الله-، وسفيان الثّوري[3]، وداود بن عليّ

---

[1] هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرون بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث. وُلد سنة 93 هـ. وهو مؤسّس المذهب المالكي. ومن أشهر تآليفه: *الموطّأ*. وله عدى هذا الكتاب عدّة رسائل، منها رسالته المشهورة إلى هارون الرّشيد في الآداب والمواعيظ. توفّي مالك -رحمه الله- في يوم الأحد في ربيع الأوّل سنة 179 هـ. ودُفن بالمدينة.

حول ترجمته راجع: *الأعلام*، ج6/ص128؛ *الانتقاء* لابن عبد البرّ، ص9؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص187؛ *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج2/ص75؛ *تهذيب التّهذيب*، ج10/ص5؛ *الدّيباج* لابن فرحون المالكي، ج1/ص82؛ *الفهرست*، ج1/ص198؛ كحالة، ج8/ص168؛ *مفتاح السّعادة*، ج2/ص12؛ *النّجوم الزّاهرة* لابن تغري بردي، ج2/ص96.

[2] هو علَم أهل السنّة في زمانه والمحدّث الكبير، وناصر السّلف في عصره، وأحد أركان المذاهب الأربعة: أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوض بن قاسط بن مازن بن شيبان الشّيباني المروزي البغدادي. وُلد ببغداد سنة 164 هـ. في ربيع الأوّل ونشأ بها. وانصرف لتلقّي الحديث عن الشّيوخ في بغداد، ثمّ رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن. والْتقى بأكابر المجتهدين في عصره كالإمام الشّافعي -رحمه الله- وأبا يوسف القاضي

الأصفهاني، ومَن تابعهم.

–رحمه الله–. وكانت له محنة مشهورة في مسألة خلق القرآن مع المأمون ومَن تلاه من الخلفاء. وقد أخذ عنه الكثيرون.

وله *المسند* المشهور الذي يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث، *الزّهد*، *النّاسخ والمنسوخ*، *الجرح والتّعديل*، *الإيمان*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص285؛ *تاريخ بغداد*، ج4/ص412؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص20–ص21؛ *طبقات الحنابلة*، ج3/ص11؛ *حلية الأولياء*، ج9/ص161 إلى ص233؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج2/ص17–ص18؛ *تهذيب التّهذيب*،ج1/ص72؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص325 إلى ص343؛ *المختصر في أخبار شذرات الذّهب*، ج2/ص96 إلى ص98؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص132 إلى ص134؛ *هديّة العارفين*، ص48؛ *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي؛ *ابن حنبل* لمحمّد أبي زهرة؛ *معجم المؤلّفين*، ج2/ص96؛ *الطّبقات الكبرى* للشّعراني، ص54 إلى ص56؛ *التّاج المكلّل*، ذ ط–30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص247 إلى ص264؛ *المدرسة السّلفيّة*، ص522 إلى ص561.

[3] هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان ابن ثور بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الثّوري الكوفي. وُلد سنة 95 هـ. أو 96 هـ. كان إمامًا في علم الحديث وغيره من العلوم. وهو أحد الأئمّة المجتهدين. ويُقال إنّ الشّيخ أبا القاسم الجنيد كان على مذهبه. سمع سفيان الثّوري الحديث من أبي إسحاق السّبيعي والأعمش ومن طبقتيهما. وسمع منه الأوزاعي وابن جريح ومحمّد بن إسحاق ومالك وتلك الطّبقة. توفّي بالبصرة أوّل سنة 161 هـ. متواريًا من السّلطان.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص386 إلى ص391؛ *الفهرست*، ص225؛ *طبقات* الشّيرازي، الورقة 23؛ *طبقات* ابن سعد، ج6/ص371؛ *المعارف*، ص497؛ *الجواهر المضيئة*، ج1/ص250؛ *حلية الأولياء*، ج6/ص356؛ *تهذيب التّهذيب*، ج4/ص111؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص151؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص203؛ *رجال* ابن حبان، ص169.

حتّى انتهى الزّمان إلى: عبد الله بن سعيد [بن] الكلاب[1]، وأبي العبّاس القلانسي[2]، والحارث بن أسد المحاسبي[3]؛ وهؤلاء كانوا من جملة السّلف؛ إلاّ أنّهم باشروا علم الكلام، وأيّدوا عقائد السّلف بحجج كلاميّة وبراهين أصوليّة، وصنف بعضهم ودرس بعض... حتّى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل

---

[1] في الأصل: **الكلابي**.

وهو الفقيه أبو محمّد البصري، عبد الله بن سعيد بن كلاّب. كان يردّ على المعتزلة، وربّما وافقهم. روى أبو طاهر الذّهلي أنّ داود بن عليّ الإصبهاني أخذ الجدل والكلام عنه. وهو وأصحابه كلاّبيّة، لأنّه كان يجرّ الخصوم إلى نفسه بفضل بيانه كالكلاب. وقال الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيميّة: كان له فضل وعلم ودين، وكان ممّن انتُدب للردّ على الجهميّة، ومن ادّعى ابتدع ليظهر دين النّصرانيّة في المسلمين وأنّه أرضى أخته بذلك، فهذا كذب عليه افتراه المعتزلة. وتوفّي في حدود الأربعين ومائتيْن.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج17/ص197–ص198؛ *الفهرست*، ص180؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج2/ص299–ص300، رقم 69؛ *لسان الميزان*، ج3/ص290–ص291، رقم 1228.

[2] هو كلاّبي. والكلاّبيّة هم أصحاب عبد الله بن سعيد الكلاّبي. لم يصرّحوا بتكليف ما لا يُطاق، وإن لزمهم من القول بمقارنة القدرة للمقدور. وهو من كبار المجبرة. عاش في أيّام الظّاهريّة بنيسابور تحت ولاية محمود بن سبكتكين.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص24، ص113.

[3] هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، البصري الأصل؛ الزّاهد.أحد رجال الحقيقة. وهو ممَّن اجتمع له علم الظّاهر والباطن. وله من الكتب: كتاب *الرّعاية*، كتاب *شرح المعرفة* وكتاب *المسائل في الزّهد*، وكتاب *آداب النّفوس والبعث والنّشور*. قال السّمعاني: "وعُرف بهذه النّسبة [أي المحاسبي] لأنّه كان يحاسب نفسه". وقال: "كان أحمد بن حنبل –رضي الله عنه– يكرهه لنظره في علم الكلام وتصنيفه فيه، وهجره، فاستخفى من العامّة. فلمّا مات لم يصلّ عليه إلاّ أربعة نفر". وتوفّي في سنة 234 هـ.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج2/ص57–ص58؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص134؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص207؛ *طبقات* السّلمي، ص56؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج10/ص73؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص430؛ *تاريخ بغداد*، ج8/ص211؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص37.

الصّلاح والأصلح فتخاصما؛ وانْحاز[1] الأشعري إلى هذه الطّائفة، فأيّد مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهبًا لأهل السنّة والجماعة. وانتقلت سمة الصّفاتيّة إلى الاشعريّة.

[1] في الأصل: **احاز**.

ولما كانت المشبّهة[1] والكراميّة[2]: من مثبتي الصّفات؛ عددناهم: فرقتيْن من جملة

---

[1] مسألة التّشبيه والتّجسيم في العقائد من المسائل الدّقيقة التي أدّى الخوض فيها إلى خلاف كبير بين الفرق وبين مَن يسمّون "أهل السنّة والجماعة"، بل إلى تكفير الفرق لبعضها البعض. وذلك لأنّ هذه المسألة صار يتطلّب الخوض فيها حلّ عدّة مشكلات:

أوّلا: معنى التّشبيه في الذّات أو الصّفات أو غير ذلك. ويقابله معنى التّنزيه. ثانيًا: التّأويل: ضوابطه، جوازه، وجوبه؛ ارتباطه بالنصّ أو بالعقل أو بهما معا. ثالثًا: تحديد ماهيّة النصّ المحكم والنصّ المتشابه. رابعًا: الموقف الواجب اتّخاذه أمام النّصوص التي توهم التّشبيه والتّجسيم، التّفويض، التّأويل النصّي المنزّه، التّأويل العقلي المنزّه، إثبات التّشبيه بمعنى من المعاني. وقد جرّت هذه المسألة وَيْلات على المسلمين وزادت في تفرقتهم.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص257، و(طبعة ريتر)، ص207؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص225، و(طبعة آفاق) ص214؛ *التّبصير*، ص119؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص103، و(طبعة بدران) ج1/ص95 إلى ص99؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، الفصل الأوّل من الباب الرّابع، ص285 إلى ص296؛ *إلجام العوامّ عن علم الكلام* للغزالي.

[2] هم أتباع أبي عبد الله محمّد بن كرّام. وكان من زهّاد سجستان، ولما أُخرج هو وأصحابه من سجستان، ساروا حتّى انتهوا إلى غرجة؛ فدعوا أهلها إلى اعتقادهم فقبلوا قولهم. وبقي ذلك المذهب في تلك النّاحية، وهو فرق كثيرة على هذا التّفصيل: الطرايقة، الإسحاقيّة، الحماقيّة، العابديّة اليونانيّة، السّورميّة، الهيصميّة؛ وأقربهم: الهيصميّة. وفي الجملة كلّهم يعتقدون أنّ الله –تعالى– جسم وجوهر ومحلّ للحوادث. ويثبتون له جهة ومكانًا. إلاّ أنّ العابدين يزعمون أنّ البعد بينه وبين العرش متناه، والهيصميّة يقولون إنّ ذلك البعد غير متناه. وقد ذكر البغدادي أنّ الكراميّة بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقيّة، وطرائقيّة، وإسحاقيّة. أمّا الشّهرستاني فيذكر أنّ طوائفهم بلغت اثنتي عشر فرقة، وأصولها ستّة: العابديّة، والتّونيّة، والزّرينيّة، والإسحاقيّة، والواحديّة، وأقربهم: الهيصميّة.

انظر: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص205، و(طبعة ريتر) ص141؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص215، و(طبعة آفاق) ص202؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص108، و(طبعة بدران) ج1/ص99؛ *التّبصير*، ص111؛ *المواقف*، ص429؛ الإسفرايني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265، وج3/ص228 وص230 وص233، وج4/ص5 وص111، وج5/ص74؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

الصّفاتيّة.

الأشعريّة

أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنْتسب إلى أبي موسى الأشعري -رضي الله عنهما-.

وسمعتُ من عجيب الاتّفاقات أنّ أبا موسى الأشعري -رضي الله عنه- كان يقرّر عيْن ما يقرّر الأشعري أبو الحسن في مذهبه.

وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص[1] وبينه، فقال عمرو: أين أجد أحدًا أحاكم إليه ربّي؟ فقال أبو موسى: أنا ذلك المتحاكَم إليه، فقال عمرو: أوَ يقدّر عليَّ[2]

---

[1] هو عمرو بن العاصي بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السّهمي، كنيته أبو عبد الله -وقيل: أبو محمّد-، أحد الصّحابة -رضي الله عنهم-. أسلم سنة 8 هـ. قبل فتح مكّة. قاد جيوش المسلمين في غزوة "ذات السّلاسل"، ثمّ ولاّه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- على عمان، فلم يزل عليها حتّى قبض رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. ثمّ ولّى عمر -رضي الله عنه- عمرو بن العاصي بعد موت يزيد بن أبي سفيان فلسطين والأردن. وبعد أن جمع الشّام كلّها لمعاوية كتب إلى عمرو فسار إلى مصر فافتتحها في سنة عشرين للهجرة. فلم يزل عليها واليًا حتّى مات عمر -رضي الله عنه-؛ فأقرّه عثمان -رضي الله عنه- عليها أربع سنين أو نحوها، ثمّ عزله. فلمّا قُتل عثمان -رضي الله عنه- سار إلى معاوية باستجلاب معاوية إيّاه، وشهد صفّين مع معاوية. ثمّ ولاّه معاوية مصر. فلم يزل بها أميرًا إلى أن مات يوم عيد الفطر من سنة 43 للهجرة، وعمره تسعون سنة. ودُفن بسفح المقطم، وصلّى عليه ابنه عبد الله.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج7/ص212 إلى ص215.

وقارن بما ورد في *الملل*، حيث قال الشّهرستاني في ص 46 (طبعة الكيلاني): "واختلفوا في الإمامة فيها نصًّا، واختيارًا".

[2] في الأصل: **على**.

شيئًا، ثمّ يعذّبني عليه؟ قال: نعم، قال عمرو: ولمْ؟ قال: لا يظلمك، فسكت عمرو ولم يحرّك[1] جوابًا.

قال الأشعري: الإنسان إذا فكر في خلقته: من أيّ شيء ابتدأ، وكيف دار في أطوار الخلقة طورًا بعد طور حتّى وصل إلى كمال الخلقة، وعرف يقينًا: أنّه بذاته لم يكن ليدبر خلقته، وينقله من درجة إلى درجة، ويرقيه من نقص إلى كمال... علم بالضّرورة أنّ له: صانعًا، قادرًا، عالمًا، مريدًا؛ إذ لا يتصوّر حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع؛ لظهور آثار الاختيار في الفطرة، وتبيّن آثار الإحكام والإتقان في الخلقة، فله صفات دلّت أفعاله عليها، لا يمكن جحدها؛ وكما دلّت الأفعال على كونه: عالمًا، قادرًا، مريدًا... دلّت على: العلم، والقدرة، والإرادة؛ لأنّ وجه الدّلالة لا يختلف شاهدًا وغائبًا، وأيضًا لا معنى للعلم حقيقة إلاّ أنّه ذو علم، ولا للقادر إلاّ أنّه ذو قدرة، ولا للمريد إلاّ أنّه ذو إرادة؛ فيحصل بالعلم والإحكام والإتقان، ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث، ويحصل بالإرادة التّخصيص بوقت دون وقت، وقدر دون قدر، وشكل دون شكل.

وهذه الصفات لن يتصوّر أن يوصف بها الذّات إلاّ وأن يكون الذات حيًا بحياة، للدّليل الذي ذكرناه.

وألزم منكري الصّفات إلزامًا لامحيص لهم عنه؛ وهو: أنكم وافقتمونا- بقيام الدليل- على كونه عالمًا قادرًا؛ فلا يخلو: إمّا أن يكون المفهومان من الصفتين واحدًا، أو زائدًا؛ فإن كان واحدًا، فيجب أن يعلم بقادريته، ويقدر بعالميته، ويكون من علم الذات مطلقًا، علم كونه عالما قادرًا، وليس الأمر كذلك؛ فعلم أن الاعتبارين مختلفان؛ فلا يخلو: إمّا أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ، أو إلى الحال، أو إلى الصفة. وبطل رجوعه إلى اللّفظ المجرد؛ فإنّ العقل يقضي باختلاف مفهوميْن معقولَيْن، ولو قدر عدم الألفاظ رأسًا ما ارتاب العقل فيما تصوره. وبطل رجوعه إلى الحال، فإنّ إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين: الوجود والعدم، والإثبات والنّفي، وذلك محالٌ. فتعيّن الرّجوع إلى صفة قائمة بالذّات؛ وذلك: مذهبه.

---

[1] في الأصل: **يحر**.

على أنّ القاضي أبا بكر الباقلاّني[1]، من أصحاب الأشعري، قد ردّد قوله في إثبات الحال ونفيها، وتقرّر رأيه على الإثبات؛ ومع ذلك أثبت الصّفات معاني قائمة به، لا أحوالاً.

وقال: الحال الذي أثبته أبو هاشم هو الذي نسمّيه صفة، خصوصًا إذا أثبت حالة أوْجبت تلك الصّفات.

قال أبو الحسن: الباري –تعالى– عالمٌ بعلم قادر بقدرة، حيّ بحياة، مريدٌ بإرادة، متكلّم بكلام، سميعٌ بسمْع، بصير ببصر؛ وله في البقاء اختلاف رأي.

قال: وهذه الصّفات أزليّة قائمة بذاته –تعالى–، لا يُقال: هي هو، ولا: هي غيره، ولا: لا هو، ولا: لا غيره.

والدّليل على أنّه متكلّمٌ بكلام قديم، ومريدٌ بإرادة قديمة: أنّه قد قام الدّليل على أنّه –تعالى– ملك، والملك مَن له الأمر والنّهي، فهو آمرٌ له؛ فلا يخلو: إمّا أن يكون آمرًا بأمر قديم، أو بأمر محدث.

---

[1] هو القاضي أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني البصري المتكلّم. كان على مذهب الشّيخ أبي الحسن الأشعري، وسكن بغداد. سمع الحديث، واختصّ بأبي بكر القطيعي وغيره. وكان ثقة عارفًا بالكلام. وصنّف التّصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره. صنّف *الردّ على الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهميّة*. ذكره القاضي عياض في *طبقات الفقهاء المالكيّة*، قال: "وهو الملقَّب بسيف السّنّة ولسان الأمّة، المتكلّم على لسان أهل الحديث وطريق الشّيخ أبي الحسن الأشعري. كان ورده في اللّيل عشرين ترويحة، ثمّ يكتب خمسا وثلاثين ورقة من تصْنيفه". وتوفّي القاضي أبو بكر آخر يوم السّبت، ودُفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث ولأربعمائة ببغداد، وصلّى عليه ابنه الحسن، ودفنه في داره بدرب المجوس، ثمّ نُقل بعد ذلك فدُفن في مقبرة باب الحرب.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص269–ص270؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص379؛ *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض، ج4/ص585؛ *تبيين كذب المفتري*، ص217؛ *الوافي*، ج3/ص177؛ *الدّيباج المذهّب*، ص267؛ *المنتظم*، ج7/ص265؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص86؛ *الشّذرات*، ص168.

وإن كان محدثًا، فلا يخلو: إمّا أن يحدثه في ذاته، أو في محلّ، أو لا في محلّ. ويستحيل أن يحدثه في ذاته؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون محلاً للحوادث؛ وذلك محالٌ. ويستحيل أن يحدثه في محلّ، لأنّه يوجب أن يكون المحلّ به موصوفًا. ويستحيل أن يحدثه لا في محلّ؛ لأنّ ذلك غير معقول، فتعيّن أنّه: قديم، قائم به، صفة له. وكذلك التّقسيم في القدارة[1]، والسّمع، والبصر.

قال: وعلمه واحدٌ، يتعلّق بجميع المعلومات: المستحيل، والجائز، والواجب، والموجود، والمعدوم. وقدرته واحدة؛ تتعلّق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات. وإرادته واحدة؛ تتعلّق بجميع ما يقبل الاختصاص. وكلامه واحد هو: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، ووعد، ووعيد؛ وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه، لا إلى عدد في نفس الكلام والعبارات. والألفاظ المدلّة[2] على لسان الملائكة إلى الأنبياء –عليهم السّلام– دلالات على الكلام الأزليّ؛ والدّلالة مخلوقة محدثة، والمدلول قديمٌ أزليٌّ.

والفرق بين القراءة والمقروء، والتّلاوة والمتلوّ: كالفرق بين الذكر والمذكور؛ فالذّكر محدث، والمذكور قديم. وخالف الأشعري بهذا التّدقيق جماعة من الحشويّة[3]؛ إذ أنّهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة.

والكلام عند الأشعري: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان؛ فالمتكلّم عنده من قام بالكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام؛ غير أنّ العبارة تسمّى كلامًا: إمّا بالمجاز، وإمّا باشتراك اللّفظ.

قال: وإرادته: واحدة، قديمة، أزليّة، متعلّقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصّة، وأفعال عباده؛ من حيث إنّها مخلوقة له، لا من حيث أنّها مكتسبة لهم.

---

[1] في الأصل: **الغدارة**.

[2] في الأصل: **المذلة**.

[3] لُقّب أهل الحديث بالحشويّة لاحتمالهم كلّ حشو رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، حتّى فيهم بعض الملحدين: "يروون أحاديث ثمّ يروون نقيضها. ولرواياتهم أحاديث كثيرة ممّا أنكره عليهم أصاحب الرّأي وغيرهم من الفرق في التّشبيه وغير ذلك.
انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

فعن هذا قال: أراد الجميع خيرها، وشرّها، ونفعها، وضرّها؛ وكما أراد وعلم، أراد من العباد ما علم؛ وأمر القلم حتّى كتب في اللّوح المحفوظ؛ فذلك حكمه، وقضاؤه، وقدره، الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل.

وخلاف المعلوم: مقدور الجنس، محال الوقوع.

وتكليف ما لا يُطاق جائزٌ على مذهبه، للعلّة التي ذكرناها؛ ولأنّ الاستطاعة عنده عرضٌ، والعرض لا يبقى زمانيْن: ففي حال التّكليف لا يكون المكلّف قطّ قادرًا، لأنّ المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به.

فأمّا أن يجوز ذلك في حقّ مَن لا قدرة له أصلاً على الفعل، فمحالٌ؛ إذ الإنسان يجد في نفسه تفرقة ضروريّة بين حركات الرّعدة والرّعشة، وبين حركات الاختيار والإرادة.

والتّفرقة راجعة إلى أنّ الحركات الاختياريّة حاصلة تحت القدرة، متوقّفة على اختيار القادر.

فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة، والحاصل تحت القدرة الحادثة.

ثمّ على أصل أبي الحسن: لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث، لأنّ جهة الحدوث قضيّة واحدة، لا تختلف بالنّسبة إلى الجوهر والعرض؛ فلو أثّرت في قضيّة الحدوث، لأثّرت في حدوث كلّ محدث؛ حتّى تصلح لإحداث: الألوان، والطّعوم، والرّوائح؛ وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام؛ فيؤدّي إلى تجويز وقوع السّماء على الأرض بالقدرة الحادثة.

غير أنّ الله –تعالى– أجرى سنّته بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة، أو تحتها، أو معها: الفعل الحاصل؛ إذا أراده العبد، وتجرّد له؛ ويسمّى هذا الفعل: كسبًا، فيكون خلقًا من الله –تعالى–: إتّباعًا وإحداثًا، وكسبا من العبد: حصولاً تحت قدرته.

والقاضي أبي بكر الباقلاني تخطّى[1] عن هذا القدر قليلاً، فقال: الدّليل قد قام على أنّ القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد؛ لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط؛ بل ههنا وجوه أخر، هنّ وراء الحدوث، من كون

---

[1] في الأصل: **تحظى**.

الجوهر: متحيزًا، قابلاً للعرَض؛ ومن كون العرَض عرَضًا، ولونًا، وسوادًا... وغير ذلك، وهذه أحوالٌ عند مثبتي الأحوال.

قال: فجهة كوْن الفعْل حاصلاً بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصّة. ويسمى ذلك: كسبًا؛ وذلك هو أثر القدرة الحادثة.

قال: وإذا جاز على أصل المعتزلة: أن يكون تأثير القدرة أو القادريّة القديمة في حال: هو الحدوث والوجود، أو في وجه من وجوه الفعل، فلمَ لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال: هو صفة للحادث، أو في وجه من وجوه الفعل؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة؟ وذلك أنّ المفهوم من الحركة مطلقًا ومن العرَض مطلقًا، غير المفهوم من القيام والقعود، وهما حالتان متمايزتان؛ فإنّ كلّ قيام حركة، وليس كلّ حركة قيامًا.

ومن المعلوم: أنّ الإنسان يفرّق فرقًا ضروريًّا بين قولنا: أوجد، وبين قولنا: صلّى، وصام، وقعد، وقام.

وكما لا يجوز أن يُضاف إلى الباري -تعالى- جهة ما يضاف إلى العبد، فكذلك لا يجوز أن يُضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى الباري -تعالى-؛ فأثبت القاضي تأثيرًا للقدرة الحادثة.

وأثرها: هي الحالة الخاصّة؛ وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلّق القدرة الحادثة بالفعل، وتلك الجهة هي المعيَّنة لأن تكون مقابلة بالثّواب والعقاب؛ فإنّ الوجود من حيث هو وجودٌ لا يستحقّ عليه ثوابٌ وعقابٌ، خصوصًا على أصل المعتزلة؛ فإنّ جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء، والحسن والقبح صفتان ذاتيّتان مراء الوجود؛ فالموجود من حيث هو موجودٌ ليس بحسن ولا قبيح.

قال: فإذا جاز لكم إثبات صفتيْن: هما حالتان. جاز إثبات حالة: هي متعلّق القدرة الحادثة. ومَن قال: هي حالة مجهولة، فبيّنا بقدر الإمكان جهتها، وعرّفناها آي هي، ومثّلناها كيف هي.

ثمّ أنّ إمام الحرميْن أبا المعالي الجويني[1] تخطّى عن هذا البيان قليلاً؛ قال: أمّا نفي هذه القدرة والاستطاعة، فممّا يأباه: العقل والحسّ؛ وأمّا إثبات قدرة لا أثر لها بوجه، فهو كنفْي القدرة أصلاً؛ وأمّا إثبات تأثير في حالة لا يفعل، فهو كنفْي التّأثير خصوصًا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم... فلا بدّ إذا من نسبة فعل البدع إلى قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق.

فإنّ الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان كما يحسّ من نفسه والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر؛ تكون نسبة القدرة إلى ذلك السّبب كنسبة الفعل إلى القدرة، وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر... حتّى ينتهي إلى مسبّب الأسباب؛

---

[1] هو أبو المعالي عبد الملك، ابن الشّيخ أبي محمّد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمّد بن حيّويه الجويني، الفقيه الشّافعي الملقّب ضياء الدّين، المعروف بإمام الحرمين. تفقّه على والده أبي محمّد. ولما توفّي والده قعد مكانه للتّدريس، وإذا فرغ منه مضى إلى الأستاذ أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني بمدرسة البيهقي حتّى حصّل عليه علم الأصول؛ ثمّ سافر إلى بغداد ولقي بها جماعة من العلماء؛ ثمّ خرج إلى الحجاز وجاور بمكّة أربع سنين، وبالمدينة يدرّس ويفتي ويجمع طرق المذهب؛ فلهذا قيل له: إمام الحرمين. ثمّ عاد إلى نيسابور في أوائل ولاية السّلطان ألب أرسلان السّلجوقي، والوزير يومئذ نظام الملك، فبنى له المدرسة النّظاميّة بمدينة نيسابور، وفوّض إليه أمور الأوقاف. وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة. وصنّف في كلّ فنّ: منها كتاب *نهاية المطلب في دراية المذهب*، *والشّامل في أصول الدّين*، *والبرهان في أصول الفقه*، *وتلخيص التّقريب*، *والإرشاد*، *والعقيدة النّظاميّة*، *ومدارك العقول* لم يتمّه، وكتاب *تلخيص نهاية المطلب* لم يتمّه، *وغياث الأمم في الإمامة*، *ومغيث الخلق في اختيار الأحقّ*، *وغنية المسترشدين* في الخلاف... ومؤلده في ثامن عشر المحرّم سنة تسع عشرة وأربعمائة. ولما مرض حُمل إلى قرية من أعمال نيسابور، يُقال لها يشتنقان، فمات بها ليلة الأربعاء وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ونُقل إلى نيسابور تلك اللّيلة ودُفن من الغد في داره؛ ثمّ نُقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدُفن بجنب أبيه.

حول ترجمته راجع: *المنتظم*، ج9/ص18؛ *تبيين كذب المفتري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي، ص278؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص249؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص291؛ *الشّذرات*، ج3/ص358؛ ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص167 إلى ص170.

فهو: الخالق للأسباب ومسبّباتها، المستغني عن الإطلاق؛ فإنّ كلّ سبب مهما استغنى من وجه محتاجٌ من وجه، والباري –تعالى– هو الغنيّ المطلق، الذي لا حاجة له ولا فقر.

وهذا الرّأي إنّما أخذ من الحكماء الإلهيّين، وأبرزه في معرض الكلام. وليس يختصّ نسبة السّبب إلى المسبّب على أصله بالفعل والقدرة؛ بل كلّ ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه.

وحينئذ يلزم القول: بالطّبع، وتأثير الأجسام في الأجسام إيجادًا، وتأثير الطّبائع في الطّبائع إحداثًا.

وليس ذلك مذهب الإسلاميّين. كيف ورأى المحقّقين من الحكماء: أنّ الجسم لا يؤثّر فبي إيجاد الجسم؛ قالوا: الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم، ولا عن قوّة ما في الجسم؛ فإنّ الجسم مركّبٌ من مادّة وصورة؛ فلو أثّر لأثّر بجهتيه، أعني بمادّته وصورته، والمادّة لها طبيعة عدمية؛ فلو أثّرت لأثّرت بمشاركة العدم، والتّالي محالٌ؛ فالمقدّم إذًا محالٌ فنقيضه حقٌّ؛ وهو أنّ الجسم، وقوّة ما في الجسم: لا يجوز أن يؤثّر في جسم.

وتخطّى مَن هو أشدّ تحقّقًا، وأغْوص تفكيرًا عن الجسم وقوّة ما في الجسم إلى كلّ ما هو جائزٌ بذاته، فقال: كلّ ما هو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئًا ما؛ فإنّه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز، والجواز له طبيعة عدميّة، فلو خلى الجائز وذاته كان عدمًا، فلو أثر الجواز بمشاركة العدم، لأدّى إلى أن يؤثّر العدم في الوجود؛ وذلك محال. فإذًا لا موجد على الحقيقة إلاّ واجب الوجود لذاته، وما سواه من الأسباب مُعدَّات لقبول الوجود، لا محدِثات لحقيقة الوجود؛ ولهذا شرحٌ سنذكره.

ومن العجب: أنّ مأخذ كلام الإمام أبي المعالي إذا كان بهذه المثابة؛ فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة؟!

هذا، ونعود إلى كلام صاحب المقالة.

قال أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري –تعالى–، لا يشاركه في الخلْق غيره؛ فأخصُّ وصْفه –تعالى– هو: القدرة على الاختراع.

قال: وهذا هو تفسير اسمه –تعالى–: الله.

وقال الأستاذ أبو اسحق الإسفرايني[1]: أخصُّ وصفه هو: كوْن يوجب تمييزه عن الأكوان كلّها.

وقال بعضهم: نعلم يقينًا: أنّ ما من موجود إلاّ ويتميّز عن غيره بأمر ما؛ وإلاّ فيقتضي أن تكون الموجودات كلّها مشتركة متساوية، والباري –تعالى– موجود، فيجب أن يتميّز عن سائر الموجودات بأخصّ وصف، إلاّ أنّ العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخصّ، ولم يرد به سمْعٌ؛ فنتوقّف.

ثمّ، هل يجوز أن يدْركه العقل؟ ففيه خلافٌ أيضًا.

وهذا قريبٌ من مذهب ضرار؛ غير أن ضرارًا أطلق لفظ الماهيّة عليه –تعالى–؛ وهو من حيث العبارة مُنكرٌ.

ومن مذهب الأشعري: أنّ كلّ موجود يصحّ أن يُرى: فإنّ المصحّح للرؤية إنّما هو موجودٌ، والباري –تعالى– موجودٌ؛ فيصحّ أن يُرى.

وقد ورد السّمع بأنّ المؤمنين يرونه في الآخرة؛ قال الله –تعالى–: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا﴾[2]... إلى غير ذلك من الآيات والأخبار.

---

[1] وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن مهران الإسفرايني، الملقّب بركن الدّين، الفقيه الشّافعي، المتكلّم الأصولي. ذكره الحاكم أبو عبد الله، وقال: أخذ عنه الكلام والأصول عامّة شيوخ نيسابور، وأقرّ له بالعلم أهل العراق وخراسان، له تصانيف كثيرة، منها: كتابه الذي سمّاه *جامع الحلى في أصول الدّين والردّ على الملحدين*، وغير ذلك من المصنّفات. وأخذ عنه القاضي أبو الطيّب الطّبري أصول الفقه بإسفراين، وبُنيت له المدرسة المشهورة بنيسابور. واختلف إلى مجلسه أبو القاسم القشيري، وأكثر الحافظ أبو بكر البيهقي الرّواية عنه في تصانيفه وغيره من المصنّفين. وسمع بخراسان أبا بكر الإسماعيلي، وبالعراق أبا محمّد دعلج بن أحمد السّجزي وأقرانهما. توفّي الأستاذ الإسفرايني بنيسابور يوم عاشوراء سنة 418، ثمّ نقلوه إلى إسفراين، ودُفن في مشهده.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج1/ص28؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص111.

[2] سورة القيامة، الآيتان 22–23.

قال: ولا يجوز أن تتعلّق به الرّؤية على: جهة، ومكان، وصورة، ومقابلة، واتّصال شعاع، أو على سبيل انْطباع؛ فإنّ كلّ ذلك مستحيلٌ.

وله قولان في ماهيّة الرّؤية:

- أحدهما: أنّه علمٌ مخصوصٌ، ويعني بالخصوص؛ أنّه متعلّقٌ بالوجود دون العدم؛

- والثّاني: أنّه إدراكٌ وراء العلم؛ لا يقتضي تأثيرًا في المدرك، ولا تأثّرًا عنه.

وأثبت أنّ السّمع والبصر للباري -تعالى- صفتان أزليّتان؛ هما إدراكان وراء العلم، يتعلّقان بالمدركات الخاصّة بكلّ واحد بشرط الوجود.

وأثبت اليديْن والوجه صفات خبريّة؛ فيقول: ورد بذلك السّمع، فيجب الإقرار به كما ورد.

وصاغوه إلى طريقة السّلف؛ من ترك التّعرّض للتّأويل، وله قول أيضًا في جواز التّأويل.

ومذهبه في الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والسّمع والعقل: مخالفٌ للمعتزلة من كلّ وجه.

قال: الإيمان هو التّصديق بالجنان، وأمّا القول باللّسان، والعمل بالأركان ففروعه؛ فمَن صدّق بالقلب، أي: أقرّ بوحدانيّة الله -تعالى-، واعترف بالرّسل تصديقًا لهم فيما جاءوا به من عند الله -تعالى- بالقلب صحّ إيمانه، حتّى لو مات عليه في الحال، كان مؤمنًا ناجيًا، ولا يخرج من الإيمان إلاّ بإنكار شيء من ذلك.

وصاحب الكبيرة: إذا خرج من الدّنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله -تعالى- : إمّا أن يغفر له برحمته، وإمّا أن يشفع فيه النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-؛ إذ قال: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي". وإمّا أن يعذّبه بمقدار جرمه ثمّ يدخله الجنّة برحمته، ولا يجوز أن يخلد في النّار مع الكفار، لما ورد به السّمع: بالإخراج من النّار مَن كان في قلبه مثقال ذرّة من الإيمان.

قال: ولو تاب، فلا أقول: بأنّه يجب على الله -تعالى- قبول توبته بحكم العقل؛ إذ هو الموجب، فلا يجب عليه شيء؛ بلى: ورود السّمع بقبول توبة التّائبين، وإجابة دعوة المضطرّين.

وهو المالك في خلقه، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم في الجنّة لم يكن حيفًا، ولو أدخلهم النّار لم يكن جورًا؛ إذ الظّلم هو: التّصرّف فيما لا يملكه المتصرّف، أو وضع الشّيء في غير موضعه؛ وهو المالك المطْلق، فلا يُتصوّر منه ظلمٌ، ولا يُنسب إليه جورٌ.

قال: والواجبات كلّها سمعيّة، والعقل لا يوجب شيئًا ولا يقتضي تحسينًا ولا تقبيحًا؛ فمعرفة الله -تعالى-: بالعقل تحصل، وبالسمّع تجب؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1].

وكذلك: شكر المنعم، وإثابة المطيع، وعقاب العاصي؛ يجب بالسّمع دون العقل.

ولا يجب على الله -تعالى- شيءٌ ما بالعقل: لا الصّلاح، ولا أصلح، ولا اللّطف.

وكلّ ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة، فيقتضي نقيضه من وجه آخر.

وأصل التّكليف لم يكن واجبًا على الله -تعالى-، إذ لم يرجع إليه نفعٌ، ولا اندفع به عنه ضرٌّ.

وهو قادرٌ على مجازاة العبيد: ثوابًا، وعقابًا؛ وقادرٌ على الإفضال عليهم ابتداء: تكرّمًا، وتفضّلاً.

والثّواب، والنّعيم، واللّطف، كلّه منه فضلٌ؛ والعقاب، والعذاب، كلّه عدلٌ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[2].

وإبعاث الرّسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة؛ ولكن بعد الانبعاث تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات، إذ لا بدّ من طريق

---

[1] سورة الإسراء، الآية 15.

[2] سورة الأنبياء، الآية 23.

للمسْتمع يسْلكه، ليعرف به صدق المدّعي؛ ولا بدّ من إزاحة العلل، فلا يقع في التّكليف تناقضٌ.

والمعجزة: فعْلٌ خارقٌ للعادة، مقترنٌ بالتّحدّي، سليمٌ عن المعارضة، يتنزّل منزلة التّصديق بالقول، من حيث القرينة؛ وهو منقسمٌ إلى خرق المعتاد، وإلى إثبات غير المعتاد. والكرامات للأولياء حقٌّ؛ وهو من وجه: تصديق للأنبياء، وتأكيد للمعجزات.

والإيمان والطّاعة بتوفيق الله –تعالى–، والكفْر والمعْصية بخذْلانه؛ والتّوفيق عنده: خلق القدرة على الطّاعة، والخذلان عنده: خلق القدرة على المعصية. وعند بعض أصحابه: تيسير أسباب الخير هو التّوفيق، وبضدّه الخذْلان.

وما ورَد به السّمع من الأخبار عن الأمور الغائبة؛ مثل: القلم، واللّوح، والعرش، والكرسي، والجنّة، والنّار؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها، والإيمان بها كما جاءت، إذ لا استحالة في إثباتها.

وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلة في الآخرة؛ مثل سؤال القبر، والثّواب والعقاب فيه؛ ومثل: الميزان، والحساب، والصّراط، وانقسام الفريقيْن: فريق في الجنّة، وفريق في السّعير...، حتّى يجب الاعتراف بها، وإجراؤها على ظاهرها؛ إذ لا استحالة في وجودها.

والقرآن عنده معْجزٌ من حيث: البلاغة، والنّظم، والفصاحة؛ إذ خير العرب بين السّيف وبين المعارضة، فاختاروا أشدّ القسميْن اختيار عجز عن المقابلة.

ومن أصحابه مَن اعتقد أنّ الإعجاز في القرآن، من جهة صرف الدّواعي، وهو المنع من المعارضة، ومن جهة الإخبار عن الغيْب.

وقال: الإمامة تثبت باتّفاق والاختيار، دون النصّ والتّعيين؛ إذ لو كان ثمّ نصٌّ لما خفي، والدّواعي تتوفّر على نقله.

واتّفقوا في سقيفة بني ساعدة على أبي بكر –رضي الله عنه–، ثمّ اتّفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر –رضي الله عنه–، واتّفقوا بعد الشّورى على عثمان –رضي الله عنه– . واتّفقوا بعده على عليّ –رضي الله عنه–. وهم مترتّبون في الفضل ترتّبهم في الإمامة.

وقال: لا نقول في عائشة[1] وطلحة والزّبير: إلاّ أنّهم رجعوا عن الخطأ؛ والزّبير من العشرة الأوائل المبشَّرين بالجنّة.

ولا نقول في حقّ معاوية وعمرو بن العاص: إلاّ أنّهما بغيا على الإمام الحقّ؛ فقاتلهم عليٌّ مقاتلة أهل البغي.

وأمّا أهل النّهران فهم الشّراة[2] المارقون على الدّين؛ بخبر النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-.

ولقد كان عليّ -رضي الله عنه- على الحقّ في جميع أحواله؛ يدور الحقّ معه حيث دار.

المراجع

---

[1] هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. تزوّجها الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- قبل الهجرة بثلاث سنين. وكان لها يوم تزوّجها ستّ سنين، فكان لها عند موته ثمان عشرة سنة. وتوفّيت هي في خلافة معاوية سنة 58 هـ.، ولها 67 سنة، ودُفنت بالبقيع.

حول ترجمتها راجع: *طبقات* ابن سعد، ج8/ص58؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص1881؛ *أسد الغابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري، ج5/ص501؛ *الإصابة* لابن حجر العسقلاني، ج8/ص139؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص43؛ *تهذيب التّهذيب*، ج12/ص433؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص6.

[2] وسمّوا شراة لأنّهم قالوا: "شرينا أنفسنا من الله، نقاتل في سبيل الله فنقتل ونقتل". وذهبوا في ذلك إلى قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون﴾ (سورة التّوبة الآية 111). وقوله: ﴿ومن النّاس مَن يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله﴾ (سورة البقرة الآية 207). ويُقال إنّ أوّل مَن شرى رجل من بني يشكر جاء منكرا للتّحكيم، فقتل رجلا من أصحاب أمير المؤمنين -صلوات الله عليه- غيلة، فوثب عليه قوم من همدان فقتلوه. وواحد الشّراة: شاري. ومعنى شرى نفسه من الله أي باعها. وهذا تأويل قول الخوارج: "نحن الشّراة". وهم يتبجّحون بهذا اللّقب. وقد قالوا في ذلك شعرًا كثيرًا.

انظر: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث، ص281-ص282.

اعلم أنّ السّلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغّل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنّة التي عهدّوها من الأئمّة الرّاشدين، ونصَرهم جماعة من أمراء بني أميّة على قولهم بالقدر، وجماعة من خلفاء بني العبّاس على قولهم بنفْي الصّفات وخلق القرآن... تحيّروا في تقرير مذهب أهل السنّة والجماعة في متشابهات: آيات الكتاب الحكيم، وأخبار النّبيّ الأمين –صلّى الله عليه وسلّم–.

فأمّا أحمد بن حنبل وداود بن عليّ الأصفهاني[1] وجماعة من أئمّة السّلف، فجروا على منهاج السّلف المتقدّمين عليهم من أصحاب الحديث؛ مثل: مالك بن أنس ومقاتل ابن سليمان[2]، وسلكوا طريق السّلامة؛ فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنّة ولا نتعرّض

---

[1] داود بن علي الظاهري بن خلف، البغدادي المعروف بالأصبهاني (201 – 270 هـ/816 – 884 م)، أبو سليمان، الملقّب بالظاهري: أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام. تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التّأويل والرأي والقياس. وكان داود أوّل من جهر بهذا القول. وهو أصبهانيّ الأصل، ومولده في الكوفة .سكن بغداد، وانتهت إليه رياسة العلم فيها. قال أبو محمّد ابن حزم: إنما عرف بالأصبهاني، لأن أمه أصبهانية ، وكان أبوه حنفي المذهب. ومشايخه: سليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق، والقعنبي، ومحمد بن كثير العبدي، ومسدد بن مسرهد، وإسحاق ابن راهويه، وأبا ثور الكلبي، والقواريري ، وطبقتهم. وتلامذته: ابنه أبو بكر محمّد بن داود، وزكريا السّاجي، ويوسف بن يعقوب الدّاودي، وعبّاس بن أحمد المذكر، وغيرهم.

حول ترجمته راجع: "الأنساب" (1/ 175)؛ ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (1/ 92)؛ ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (1/ 246-247)؛ تهذيب التّهذيب (10/ 462 . 463).

[2] مقاتل بن سليمان (توفي :150هـ / 767م، بالبصرة) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى من أعلام المفسرين صاحب التفسير المسمّى "تفسير مقاتل". أصله من بلخ انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدث بها، لكن كان متروكا أي كان متروك الحديث. نُسب إلى مقاتل بن سليمان المفسر أنه من المشبهة وذكروا أنه هو الذي قال فيه الإمام أبو حنيفة: "أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه"، ونقل الأشعري في "مقالات الإسلاميّين" أنّ مقاتل مجسم – أي يجسم الذات الإلهية – واستدرك ابن تيمية: وأمّا مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله،

للتّأويل؛ بعد أن نعلم قطعًا أنّ الله –عزّ وجلّ– لا يشبه شيئًا من المخلوقات، وأنّ كلّ ما تمثّل في الوهْم، فإنّه خالقه ومقدوره.

وكانوا يحْترزون عن التّشبيه إلى غاية أن قالوا: مَن حرّك يده عند قراءة له –تعالى– : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۖ﴾[1]، أو أشار بإصبعيْه عند روايته: قلب المؤمن بين إصبعيْن من أصابع الرّحمن... وجَب قطع يده، وقلع إصبعيْه.

وقالوا: إنّما توقّفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمريْن:

– أحدهما: المنْع الوارد في التّنزيل في قوله –تعالى–: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[2]؛ فنحن نحْترز عن الزّيْغ.

والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة، وفيهم انحراف على مقاتل بن سليمان، فلعلهم زادوا في النقل عنه، أو نقلوا عنه، أو نقلوا عن غير ثقة، وإلاّ فما أظنه يصل إلى هذا الحدّ. وقد قال الشّافعي: من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة. ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممّن يحتجّ به في الحديث –بخلاف مقاتل بن حيان فإنّه ثقة– لكن لا ريب في علمه في التفسير وغيره واطّلاعه. مقاتل بن سليمان متروك الحديث ونقل عن البخاري أنّ مقاتل لاشيء البتة أما الذهبي فذكر أنّ العلماء أجمعوا على تركه. هذا في الحديث، في العقيدة فالآراء فيه متضاربة. ذكر أنّه كان من أوعية العلم بحراً في التفسير، وينسب لابن حيان أنّه قال: "كان يأخذ عن اليهود والنّصارى من علم القرآن الذي يوافق كبتهم".

حول ترجمته راجع: كتاب الأعلام للزّركلي، دار العلم للملايين، الطّبعة الخامسة عشر (مايو 2002 م)، 281/7؛ كتاب العرش للذهبي (المتوفّ 748هـ)، حقّقه: محمّد بن خليفة بن علي التميمي، نشرته: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة، الطبعة الثانية (1424هـ/ 2003 م)، 141/1؛ كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي (المتوفى :748هـ)، نشرته: دار الحديث – القاهرة، (طبعة 1427هـ/2006 م)، .602/6؛ كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطّبعة الأولى (1419 هـ/ 1998 م)، 1/131.

[1] سورة ص، الآية 75.

[2] سورة آل عمران، الآية 7.

– والثّاني: أنّ التّأويل أمر مظنون بالاتّفاق، والقول في صفات الباري بالظنّ غير جائز، فربّما أوّلنا الآية على غير مراد الباري –تعالى–، فوقعْنا في الزّيغ؛ بل نقول كما قال الرّاسخون في العلم: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾[1]: آمنّا بظاهره، وصدّقنا بباطنه، ووكّلنا علمه إلى الله –تعالى–، ولسنا مكلّفين بمعرفة ذلك؛ إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه.

واحْتاط بعضهم أكثر احتياط؛ حتّى لم يقرأ: اليد بالفارسيّة ولا الوجه، ولا الاستواء، ولا ما ورد من جنس ذلك. بل إن احتاج في ذكرها إلى عبارة عبّر عنها بما ورد: لفظًا بلفظ.

فهذا هو طريق السّلامة، وليس هو من التّشبيه في شيء.

غير أنّ جماعة من الشّيعة الغالية وجماعة من أصحاب الحديث الحشويّة صرّحوا بالتّشبيه؛ مثل: الهشاميّين من الشّيعة، ومثل: مضر، وكهمس[2]، وجهم الهخيمي[3]، وغيرهم

---

[1] سورة آل عمران، الآية 7.

[2] ابن الحسن التميمي، الحنفي، البصري، العابد أبو الحسن، من كبار الثّقات. حدث عن أبي الطفيل، وعبد الله بن شقيق، وأبي السليل. ضريب بن نقير، ويزيد بن الشخير، وعبد الله بن بريدة، والحسن البصري وجماعة. حدّث عنه ابن المبارك، ومعتمر، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع، ومعاذ بن معاذ، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي، وأبو عبد الرحمن المقرئ وخلق كثير. ذكره أحمد بن حنبل، فقال: ثقة وزيادة. أحمد بن إبراهيم الدّورقي: حدّثنا الهيثم بن معاوية عمن حدثه، قال: كان كهمس يصلي في اليوم واللّيلة ألف ركعة. فإذا ملّ، قال: قومي يا مأوى كل سوء، فوالله ما رضيتك لله ساعة. وقيل: إن كهمسا سقط منه دينار ففتش، فلقيه فلم يأخذه، وقال: لعلّه غيره. وكان –رحمه الله– برّا بأمّه، فلمّا ماتت، حجّ وأقام بمكة حتّى مات. وكان يعمل في الجص، وكان يؤذن. قال يحيى بن كثير البصري: اشترى كهمس دقيقا بدرهم فأكل منه، فلمّا طال عليه كاله. فإذا هو كما وضعه. توفّي كهمس في سنة تسع وأربعين ومائة، وكان من حملة الحجّة. قال أبو عطاء الرّملي: كان كهمس يقول في اللّيل: أتراك معذبي وأنت قرة عيني، يا حبيب قلباه! وقيل: إنّه أراد قتل عقرب، فدخلت في جحر فأدخل أصابعه خلفها فضربته. فقيل له: قال: خفت أن تخرج فتجيء إلى أمّي تلدغها.

[3] لعلّه: **أحمد الهجيمي** الآتي ذكره.

من الحشويّة؛ قالوا: معبودهم على صورة؛ ذات أعضاء وأبعاض: إمّا روحانيّة، وإمّا جسمانيّة. ويجوز عليه: الانتقال، والنّزول، والصّعود، والاستقرار، والتّمكّن.

فأمّا مشبّهة الشّيعة، فستأتي مقالاتهم، في باب المغالاة.

وأمّا مشبّهة الحشويّة، فحكى الأشعري عن محمّد بن عيسى، أنّه حكى عن: مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي[1]: أنّهم أجازوا على ربّهم: الملامسة، والمصافحة؛ وأنّ المسْلمين المخلصين يعانقونه في الدّنيا والآخرة، إذا بلغوا في الرّياضة والاجتهاد إلى حدّ الإخلاص والاتّحاد المحض.

---

[1] الهجيمي شيخ الصوفية العابد القانت أحمد بن عطاء الهجيمي البصري القدري المبتدع فما أقبح بالزهاد ركوب البدع كان تلميذ شيخ البصرة عبد الواحد بن زيد ذكره أبو سعيد بن الأعرابي في طبقات النساك فقال برز في العبادة والاجتهاد وأخذ المعلوم من القوت وذكر أن الطريق إلى الله لا يكون إلا من هذه الأبواب الصوم والصلاة والجوع وكان يميل إلى اكتساب القوت بيده ولزم طريق شيخه في اللطف فكان قدريا غير معتزلي وكتب شيئا من الحديث قال عبد الرحمن بن عمر رستة رآني ابن مهدي يوم جمعة جالسا إلى جنب أحمد بن عطاء وكان يتكلم في القدر وكان أزهد من رأيت فأعتذرت إلى عبد الرحمن فقال لا تجالسه فإن أهون ما ينزل بك أن تسمع منه شيئا يجب لله عليك أن تقول له كذبت ولعلك لا تفعل وكان ابن عطاء قد نصب نفسه للأستاذية ووقف دارا في بلهجيم للمتعبدين والمريدين يقص عليهم قال ابن الأعرابي وأحسبها أول دار وقفت بالبصرة للعبادة صحبه جماعة منهم أحمد بن غسان الزاهد وأبو بكر العطشي وأبو عبد الله الحمال وجلس في المشيخة بعده ابن غسان فوقف دارا لنفسه قال الدارقطني أحمد بن عطاء الهجيمي يروي عن خالد العبد وعن الضعفاء متروك الحديث وقال زكريا الساجي هو صاحب المضمار وكان مجتهدا يعني في العبادة وكان مغفلا يحدث بما لم يسمع وقال علي بن المديني أتيته يوما فوجدت معه درجا يحدث به فقلت له أسمعت هذا قال لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء فقلت أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله ﷺ قلت ما كان الرجل يدري ما الحديث ولكنه عبد صالح وقع في القدر نعوذ بالله من ترهات الصوفة فلا خير إلا في الاتباع ولا يمكن الاتباع إلا بمعرفة السنن توفي الهجيمي هذا سنة مئتين ومات أحمد بن غسان قبل الثلاثين ومئتين ولكنه رجع عن القدر وامتنع من القول بخلق القرآن فأخذ وحبس فرأى في الحبس أحمد بن حنبل والبويطي فأعجبهما سمته وكلامه وخاطباه فانتفع قال ابن الأعرابي إلا أن أصحابه ينكرون رجوعه عن القدر.

وحكى الكعبي عن بعضهم: أنّه كان يجوّز الرّؤية في دار الدّنيا، وأن يزوروه، ويزورهم.

وحكى عن داود الجواربي[1] أنّه قال: إعفوني عن الفرج واللّحية، واسألوني عمّا وراء ذلك.

وقال: إنّ معبوده جسمٌ، ولحمٌ، ودمٌ؛ وله جوارح، وأعضاء، من: يد، ورجل، ورأس، ولسان، وعينيْن، وأذنيْن؛ ومع ذلك: جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللّحوم، ودم لا كالدّماء؛ وكذلك سائر الصّفات، وهو: لا يشبه شيئًا من المخلوقات، ولا يشْبهه شيءٌ.

وحكى عنه أنّه قال: هو: أجْوف من أعْلاه إلى صدره، مصمت ما سوى ذلك؛ وأنّ له وفرة سوداء وله شعر قطط.

وأمّا ما ورد في التّنزيل من: اللإستواء، والوجه، واليديْن، والجنب، والمجيء، والإتيان، والفوقيّة... وغير ذلك؛ فأجروها على ظاهرها، أعني: ما يُفهَم عند الإطلاق على الأجسام.

وكذلك ما ورَد في الأخبار من الصّورة وغيرها في قوله -عليه السّلام-: "خلق آدم على صورة الرّحمن"، وقوله: "وضع يده أو كفه على كتفي"، وقوله: "حتّى وجدت برد أنامله على كتفي"... إلى غير ذلك.. أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام.

وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النّبيّ -عليه السّلام-، وأكثرها مُقتبسَة من اليهود؛ فإنّ التّشبيه فيهم طباع، حتّى قالوا: اشتكت عيناه فعادته الملائكة،

---

[1] قال الذّهبي في *ميزان الاعتدال*: "رأس في الرّافضة والتّجسيم، من مرامي جهنّم"، وذمّه ذمًّا عظيمًا، وقال: "هذا الضّرب لا أعلم له رواية مثل بشر المريسي والنّظّام وأبي الهذيل العلاّف وثمامة بن أشرس وهشام بن الحكم الرّافضي المشبّه". وذكر جماعة آخرهم أقرب إلى نحلته، وقال: "فكوْنهم لم يرووا الحديث لم أحتفل بذكرهم". ويوشك أن يكون ذنب الرّجل عنده التّشيّع كذنب هشام بن الحكم، كما كان ذنب مَن ذكرهم الاعتزال، وأن تكون نسبة التّجسيم إليه نسبة باطلة كنسبتها إلى هشام بن الحكم، وهو منها بريء، فيكون هو أوْلى بما وصف به الرّجل.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج6/ص367.

وبكى على طوفان نوح حتّى رمدت عيناه، وإن العرش ليئط من تحته كأطيط الحل الجديد، وإنّه ليفضل من كلّ جانب أربع أصابع.

وروى المشبّهة عن النّبيّ –عليه السّلام– أنّه قال: "لقيني ربّي؛ فصافحني، وكافحني، ووضع يده بين كتفي حتّى وجدتُ برد أنامله".

وزادوا على التّشبيه قولهم في القرآن: إنّ الحروف والأصوات والرّقوم المكتوبة قديمة أزليّة؛ وقالوا: لا يُعقَل كلام بحروف ولا كلم، واستدلّوا بأخْبار؛ منها ما رووا عن النّبيّ –عليه السّلام–: ينادي الله –تعالى– يوم القيامة بصوْت يسمعه الأوّلون والآخرون ورووا: أنّ موسى –عليه السّلام– كان يسْمع كلام الله كجرّ السّلاسل.

قالوا: وأجمعت السّلف على أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ومَن قال: هو مخلوقٌ، فهو كافرٌ بالله؛ ولا نعرف من القرآن إلاّ ما هو بين أظْهرنا، فنبصره، ونسمعه، ونقرؤه، ونكتبه.

والمخالفون في ذلك: أمّا المعتزلة، فوافقونا على أنّ هذا الذي في أيدينا كلام الله، وخالفونا في القِدم؛ وهم محْجوجون بإجماع الأمّة. وأمّا الأشعريّة، فوافقونا على أنّ القرآن قديمٌ، وخالفونا في أنّ الذي في أيدينا كلام الله؛ وهم محْجوجون أيضًا بإجْماع الأمّة: أنّ المشار إليه هو كلام الله.

فأمّا إثبات كلام، هو صفة قائمة بذات الباري –تعالى– لا نبصرها، ولا نكتبها، ولا نقرؤها، ولا نسْمعها؛ فهو مخالفة الإجماع من كلّ وجه.

فنحن نعتقد أنّ ما بين الدفَّتيْن كلام الله، أنزله على لسان جبريل –عليه السّلام– ؛ فهو المكتوب في المصاحف، وهو المكتوب في اللّوْح المحْفوظ، وهو الذي يسْمعه المؤمنون في الجنّة من الباري –تعالى– بغير حجاب ولا واسطة؛ وذلك معنى قوله –تعالى–: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[1]؛ وهو قوله –تعالى– لموسى –عليه السّلام–: ﴿يَا مُوسَىٰ

---

[1] سورة يس، الآية 58.

إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، ومناجاته من غير واسطة حتّى قال -تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[2]، وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾[3].

ورُوي[4] عن النّبيّ -عليه السّلام- أنّه قال: "إنّ الله -تعالى- كتب التّوراة بيده، وخلق جنّة عدن بيده، وخلق آدم بيده". وفي التّنزيل: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[5].

قالوا: فنحن لا نريد من أنفسنا شيئًا، ولا نتدارك بعقولنا أمرًا لم يتعرّض له السّلف؛ قالوا: ما بين الدفّتيْن كلام لله، قلنا: هو كذلك؛ واسْتشْهدوا عليه بقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[6]، ومن المعلوم: أنّه ما سمع إلاّ هذا الذي نقرؤه. وقال -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾[7]، وقال: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ *مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ * بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[8]، وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[9]. وقال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[10]... إلى غير ذلك من الآيات.

---

1 سورة القصص، الآية 30.

2 سورة النّساء، الآية 164.

3 سورة الأعراف، الآية 144.

4 في الأصل: **روى**.

5 سورة الأعراف، الآية 145.

6 سورة التّوبة، الآية 6.

7 سورة الواقعة، الآيات 77 إلى 80.

8 سورة عبس، الآية 13 إلى 16.

9 سورة القدر، الآية 1.

10 سورة البقرة، الآية 185.

ومن المشبّهة من مال إلى مذهب الحلوليّة[1]؛ وقال: يجوز أن يظهر الباري -تعالى- بصورة شخص، كما كان جبريل -عليه السّلام- ينزل في صورة أعرابي، وقد تمثّل لمريم بشرًا سويًا، وعليه حمل قول النّبيّ -عليه السّلام-: "رأيتُ ربّي في أحسن صورة". وفي التّوراة عن موسى -عليه السّلام-: "شافهتُ الله -تعالى-، فقال لي: كذا".

والغُلاة من الشّيعة[2] مذهبهم الحلول. ثمّ الحلول قد يكون بجزء، وقد يكون بكلّ؛ على ما سيأتي في تفصيل مذاهبهم -إن شاء الله تعالى-.

---

[1] الحلول والاتّحاد كلمتان يُشار بهما عند الصّوفيّة إلى حالة الفناء الصّوفيّة التي تحصل لدى البعض، فالحلول يعني حلول الخالق في المخلوق، والاتّحاد يعني اتّحاد المخلوق بالخالق. وبين هذين الاصطلاحين عند الصّوفيّة وبينهما عند الفلاسفة فروق دقيقة، أهمّها أنّها حالة ذوقيّة عند الصّوفيّة وعقلانيّة عند الفلاسفة. يقول أبو حامد الغزالي: "ثمّ يترقّى الحال من مشاهدة الصّور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النّطق، فلا يحاول معبّر أن يعبّر عنها إلاّ اشتمل لفظه على خطإ صريح لا يمكنه الاحتراز عنه. وعلى الجملة ينتهي الأمر إلى قرب يكاد يتخيّل منه طائفة الحلول وطائفة الاتّحاد وطائفة الوصول، وكلّ ذلك خطأ؛ بل الذي لابسته تلك الحالة لا ينبغي أن يزيد على أن يقول: وكان ما كان ممّا لستُ أذكره، فظُنّ خيرًا ولا تسأل عن الخبر".

انظر: *كتاب المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* للغزالي، ص39-ص40 وص42 إلى ص59.

[2] ولعلّ لفظ الغلوّ يرجع إلى قوله -تعالى-: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾ (سورة النّساء، آية 171). ويعرّف لفظ الشّهرستاني الغالية بأنّهم "الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقيّة وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحدًا من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق؛ وهم على طرفي الغلوّ والتّقصير. وإنّما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التّناسخيّة ومذاهب اليهود والنّصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنّصارى شبّهت الخلق بالخالق... وبدع الغلاة محصورة في أربع: التّشبيه، البداء، الرّجعة، التّناسخ. ولهم ألقاب، وبكلّ بلد لقب. فيُقال لهم بأصبهان: الخرميّة والكوذيّة، بأذربيجان: الدّقوليّة، وبموضع: المحمّرة، وبما وراء النّهر: المبيّضة". وأوّلهم الغلاة الذين أفرطوا في الولاء لعليّ (ع) حتّى نسبوا إليه الألوهيّة. وقال الشّهرستاني في المجلّد الأوّل: "الغلاة هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم، حتّى أخرجوهم عن حدود الخلقيّة، وحكموا فيهم بأحكام الآلهة".

الكرامية

أصحاب أبي عبد الله محمّد بن كرام[1]، وإنّما عددْناه من الصّفاتيّة؛ لأنّه كان ممَّن يثبت الصّفات، إلاّ أنّه ينتهي فيها إلى التّجسيم والتّشبيه. وقد ذكرنا: كيفيّة خروجه، وانتسابه إلى أهل السنّة، فيما قدّمنا[2] ذكره.

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة، وأصولها ستّة: العابديّة، والتّونيّة، والزّرينيّة، والإسحاقيّة، والواحديّة؛ وأقربهم: الهيصميّة. ولكلّ واحدة منهم رأيٌ، إلاّ أنّه لم[3]

---

[1] اعتقاده في الله: أنّ الله جسم، وأنّه مماسّ لعرشه، وأنّ العرش مكان له. وأبدل أتباعه لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش. وزعم أنّه محلّ للحوادث، فأقواله وإراداته وإدراكاته للمرئيّات والمسموعات أعراض حادثة. وقد وصف ابن كرام معبوده بالثّقل، والله عنده له كينونيّة وحيثويّة. وقدم أبو عبد الله بن كرام نيسابور أيّام الظّاهريّة، فحُبس بإشارة من العلماء وبقي في السّجن بضع عشرة سنة. واختُلف في سبب حبسه. فزعم أصحابه أنّ المنجّمين حكموا بأنّ زوال دولة الظّاهريّة على يد رجل من سجستان. فلمّا قدم ابن كرام نيسابور وظهر شرفه ظنّ أنّه هو فحبسه. وذكر غير أصحابه أنّ سبب حبسه ما ظهر من أقواله الفاحشة. فلمّا مات عبد الله صاحب دولة الظّاهريّة تخلّص محمّد بن كرام من السّجن وذهب إلى بيت المقدس. وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفا، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين. ومن مؤلّفاته: كتابه المسمّى *بالتّوحيد*. توفّي محمّد بن كرام سنة 255 هـ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص205، (ريتر) ص141؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص215، (آفاق) ص202؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص108 إلى ص113، (بدران)، ج1/ص99؛ *التّبصير*، ص65؛ *المواقف*، ص423؛ الإسفرايني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265–ص266، ج3/ص228 وص230 وص233، ج4/ص5 وص111؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

[2] في الأصل: **قدمناه**.

[3] في الأصل: **لما**.

يصْدر ذلك من علماء معتبرين، بل عن سفهاء أغتام جاهلين لم نفردها مذهبًا، وأوْردنا مذهب صاحب المقالة، أشرْنا إلى ما يتفرّع منه.

نصّ أبو عبد الله على أنّ معبوده على العرْش استقرارًا، وعلى أنّه بجهة فوق ذاتًا. وأطلق عليه اسم الجوْهر؛ فقال في كتابه المسمّى *عذاب القبر*: إنّه إحدى الذات، إحدى الجوهر، وإنّه[1] مماسٌّ للعرش من الصّفحة العلْيا. وجوّز: وقال بعضهم: امتلأ العرْش به.

وصار المتأخّرون منهم: إلى أنّه –تعالى– بجهة فوق، وأنّه محاذ للعرش.

ثمّ اختلفوا: فقالت العابديّة: إنّ بينه وبين العرش من البُعْد والمسافة لو قُدّر مشغولاً بالجواهر لاتّصلت به.

وقال محمّد بن الهيصم[2]: إنّ بينه[3] وبين العرش بعدًا لا يتناهى، وإنّه مباينٌ للعالم بينويّة أزليّة. ونفى التّحيّز والمحاذاة، وأثبت الفوقيّة والمباينة. وأطلق أكثرهم لفظ الجسْم عليه.

والمقاربون منهم قالوا: نعني بكوْنه جسمًا: أنّه قائمٌ بذاته؛ وهذا هو حدّ الجسْم عندهم. وبنوا على هذا أنّ من حكم القائلين بأنفسهما: أن يكونا متجاورَيْن أو متباينيْن؛ فقضى بعضهم بالتّجاور مع العرش، وحكَم بعضهم بالتباين.

وربّما قالوا: كلّ موجوديْن فإمّا أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرَض مع الجوْهر، وإمّا أن يكون بجهة منه، والباري –تعالى– ليس بعرض إذ هو قائمٌ بنفسه؛ فيجب أن يكون بجهة من العالم، ثمّ أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق؛ فقلنا: هو بجهة فوق الذّات، حتّى إذا رُئي، رُئي من تلك الجهة.

---

[1] في الأصل: **غناه**.

[2] يكنّى بأبي عبد الله، شيخ الكراميّة وعالمهم وقتها. وهو الذي ناظره ابن فورك بحضرة السّلطان محمود بن سبكتكين. وليس للكراميّة مثله في الكلام والنّظر. وكان في زمانه رأس طائفته.

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، (كيلاني) ج1/ص110 إلى ص113؛ *الكشف والبيان* للقلهاتي، ص156؛ *الوافي بالوفيّات*، ج5/ص171.

[3] في الأصل: **ابنه**.

ثمّ لهم اختلافات في النّهاية؛ فمن المجسّمة[1] مَن أثبت النّهاية له من ستّ جهات؛ ومنهم مَن أثبت النّهاية له من جهة تحت؛ ومنهم مَن أنكر النّهاية له، فقال: هو عظيمٌ.

ولهم في معنى العظمة خلافٌ؛ والعرش تحته، وهو فوق كلّه على الوجه الذي هو فوق جزء منه.

وقال بعضهم: معنى عظمته أنّه يلاقي مع وحْدته من جهة واحدة أكثر من واحد؛ وهو يلاقي جميع أجزاء العرْش؛ وهو العليّ العظيم.

ومن مذهبهم جميعًا: جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري –تعالى–.

ومن أصلهم: أنّ ما يحدث في ذاته؛ فإنّما يحدث بقدرته، وما يحدث مباينًا لذاته؛ فإنّما يحدث بقدْرته من الأقوال والإرادات؛ ويعنون بالمحدث: ما باين ذاته من الجواهر والأعراض.

ويفرّقون بين الخلِق والمخلوق، والإيجاد والمؤجود والموجِد، وكذلك بين الإعدام والمعدوم. فالمخلوق إنّما يصير معدومًا بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة. وزعموا: أنّ في ذاته –سبحانه– حوادث كثيرة؛ مثل: الإخبار عن الأمور الماضية والآتية، والكتب المنزَّلة على

---

[1] يعرّف ابن خلدون في *تاريخه* (في العلوم وأصنافها والتّعليم وطرقه، الجزء الأوّل، ص505) هذه الفرقة قائلاً: " وأمّا المجسمّة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسمية وأنها لا كالأجسام. ولفظ الجسم له يثبت في منقول الشرعيات. وإنما جرّأهم عليه إثبات هذه الظواهر فلم يقتصروا عليه بل توغلوا وأثبتوا الجسميّة يزعمون فيها مثل ذلك وينزهونه بقول متناقض سفساف وهو قولهم: جسم لا كالأجسام. والجسم في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التّفسير من أنّه القائم بالذّات أو المرّكب من الجواهر وغير ذلك فاصطلاحات المتكلّمين يريدون بها غير المدلول اللّغويّ. فلهذا كان المجسّمة أوْغل في البدعة بل والكفر. حيث أثبتوا لله وصفاً موهماً يوهم النّقص لم يرد في كلامه ولا كلام نبيّه. فقد تبيّن لك الفرق بين مذاهب السّلف والمتكلّمين السنّية والمحدّثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسّمة بما أطلعناك عليه. وفي المحدّثين غلاة يسمّون المشبه لتصريحهم بالتشبيه حتى إنه يحكى عن بعضهم أنّه قال: "اعفوني من اللّحية والفرج وسلوا عما بدا لكم من سواهما". وإن لم يتأوّل ذلك لهم بأنّهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظّواهر الموهمة وحملها على ذلك المحمل الذي لأئمتهم وإلاّ فهو كفر صريح والعياذ بالله".

الرّسل –عليهم السّلام–، والقصص، والوعْد، والوَعيد، والأحكام؛ زمن ذلك المسمعات والمبصرات فيما يجوز أن يُسْمع ويُبْصر.

والإيجاد والإعدام هو القول بالإرادة؛ وذلك قوله: ﴿كُن﴾[1] للشّيء الذي يريد كوْنه. وإرادته لوجود ذلك الشّيء؛ وقوله للشّيء ﴿كُن﴾[2] صورتان.

وفسّر محمّد بن الهيصم الإيجاد والإعدام: بالإرادة والإيثار؛ قال: وذلك مشروطٌ بالقوْل شرعًا؛ إذ ورَد في التّنزيل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3]؛ وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[4].

وعلى قول الأكثرين منهم: الخلق عبارة عن القول والإرادة.

ثمّ اختلفوا في التّفصيل: فقال بعضهم: لكلّ موجود إيجادٌ، ولكلّ معدوم إعدامٌ.

وقال بعضهم: إيجادٌ واحدٌ يصْلح لموجوديْن إذا كانا من جنس واحد؛ وإذا اختلف الجنس، تعدّد الإيجاد.

وألزم بعضهم: لو افتقر كلّ موجود أو كلّ جنس إلى إيجاد؛ فليفتقر كلّ إيجاد إلى قدرة؛ فالتزم تعدّد القدْرة بتعدّد الإيجاد.

وقال بعضهم أيضًا: تتعدّد القدرة بعدد أجناس المحدثات؛ وأكثرهم على أنّها تتعدّد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف، والنّون، والإرادة، والسّمْع، والبصَر[5].

---

[1] سورة النّحل، الآية 40.
سورة آل عمران، الآية 59.
سورة يس، الآية 82.

[2] سورة النّحل، الآية 40.
سورة آل عمران، الآية 59.
سورة يس، الآية 82.

[3] سورة النّحل، الآية 40.

[4] سورة يس، الآية 82.

[5] في الأصل: **التبصر**.

ومنهم مَن أثبت لله -تعالى- السّمْع والبصَر أزلاً؛ والتّسمّعات والتّبصّرات هي إضافة المدْركات إليهما.

وقد أثبتوا لله -تعالى- مشيئة قديمة متعلّقة بأصول المحدَثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلّق بتفاصيل المحدَثات[1].

وأجمعوا على أنّ الحوادث لا توجب لله -تعالى- وصفًا، ولا هي صفات له؛ فتحدث في ذاته هذه لحوادث من: الأقوال، والإرادات، والتّسمّعات، والتّبصّرات؛ ولا يصير بها: قائلاً، ولا مريدًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا؛ ولا يصير بخلق هذه الحوادث: محدثًا، ولا خالقًا. وإنّما هو: قائلٌ بقائليّته، وخالقٌ بخالقيّته، ومريدٌ بمريديته؛ وذلك قدْرته على هذه الأشياء.

ومن أصلهم: أنّ الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتّى يستحيل عدمها؛ إذ لو جاز عليها العدم، لتعاقبت على ذاته الحوادث، ولشارك الجوهر في هذه القضيّة أيضًا. فلو قُدِّر عدمها فلا يخلو: إمّا أن يقدر عدمها بالقدرة؛ أو بإعدام يخلقه في ذاته. ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدْرة، لأنّه يؤدّي إلى ثبوت المعدوم في ذاته، وشرط المؤجود والمعْدوم أن يكونا مباينيْن لذاته؛ ولو جاز وقوع معْدوم في ذاته بالقدْرة من غير واسطة إعْدام، لجاز حصول سائر المعْلومات بلا قدْرة. ثمّ يجب طرْد ذلك في الموجد، حتّى يجوز وقوع موجِد محدث في ذاته؛ وذلك محالٌ عندهم.

ولو فُرض عدمهما[2] بالإعدام، لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام، فيتسلْسل؛ فارتكبوا في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصْل ولا أثر للإحداث في حال بقائه.

ومن أصلهم: أنّ ما يحدث في ذاته من الأمْر، فمنقسمٌ إلى أمر التّكوين، وهو فعل التّكليف ونهي[3] التّكليف؛ وهي أفعال من حيث دلّت على القدْرة، ولا يقع تحتها مفعولات... هذا هو تفصيل مذاهبهم في محلّ الحوادث.

---

[1] في الأصل: **الحدثات**.

[2] في الأصل: **عدا معا**.

[3] في الأصل: **نهى**.

وقد اجْتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كلّ مسألة؛ حتّى ردّها من المحال الفاحش إلى نوع يُفهَم فينا بين العقلاء؛ مثل التّجسيم، فإنّه قال: أراد بالجسم: القائم بالذّات؛ ومثل الفوقيّة، فإنّه حملها على العوْن، وأثبت البيْنوية غير المتناهية، وذلك الخلاء الذي أثبته بعض الفلاسفة؛ ومثل الاستواء، فإنّه نفَى المجاورة، والمماسّة، والتمكّن بالذات... غير مسألة محلّ الحوادث، فإنّها لم تقبل الرمّة، فالتزمها كما ذكرنا، وهي من أشْنع المحالات عقلاً.

وعند القوم: أنّ الحوادث تزيد على عدد المحدَثات بكثير؛ فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدَثات عوالم من الحوادث؛ وذلك محالٌ شنيعٌ.

وممّا أجْمعوا عليه من إثبات الصّفات قولهم: الباري -تعالى- عالمٌ بعلم، قادرٌ بقدْرة، حيٌّ بحياة، شاءٌ بمشيئة؛ وجميع هذه الصّفات: صفات قديمة، أزليّة، قائمة بذاته؛ وربّما زادوا السّمع والبصر، كما أثْبته الأشعري؛ وربّما زادوا الوجْه واليديْن: صفات، قديمة، قائمة به؛ وقالوا: له يدٌ لا كالأيْدي، ووجهٌ لا كالوجوه؛ وأثبتوا جواز رؤيته من جهَة فوق، دون سائر الجهات.

وزعَم ابن الهيصم: أنّ الذي أطلقه المشبّهة على الله -عزّ وجلّ- من الهيْئة والصّورة، والجوْف، والاسْتدارة، والوفْرة، والمصافحة، والمعانقة، ونحو ذلك... لا يشْبه سائر ما أطلقه الكراميّة من: أنّه خلق آدم بيده، وأنّه اسْتوى على عرْشه، وأنّه يجيء يوم القيامة لمحاسبة الخلْق.

وذلك أنّا لا نعتقد من ذلك شيئًا على معنى فاسد: من جارحتيْن وعضويْن، تفسيرًا لليديْن؛ ولا مطابقة للمَكان واسْتقلال العرْش بالرّحْمن، تفْسيرًا للاسْتواء؛ ولا تردّدًا في الأماكن التي تحيط به، تفسيرًا للمَجيء.

وإنّما ذهبنا في ذلك على إطْلاق ما أطْلقه القرآن فقط من غير تكييف وتشبيه؛ وما لم يردْ به القرآن والخبر، فلا نطْلقه كما أطلقه سائر المشبّهة والمجسّمة.

وقال: الباري -تعالى- عالمٌ في الأزل بما سيكون على الوجه الذي يكون؛ وشاءٌ لتنفيذ علْمه في معلوماته، فلا ينْقلب علمه جهلاً؛ ومريدٌ لما يخْلق في الوقت الذي يخلق

بإرادة حادثة؛ وقائلٌ لكلّ ما يحدث بقوله ﴿كُن﴾[1] حتّى يحدث؛ وهو الفرْق بين الإحداث والمحدَث، والخلْق والمخْلوق.

وقال: نحن نثبت القدر خيره وشرّه من الله –تعالى–، وأنّه: أراد الكائنات كلّها خيرها وشرّها؛ وخلق الموجودات كلّها حسنها وقبيحها.

في إثبات فائدة زائدة على كونه مفعولاً مخلوقًا للباري –تعالى–:

تلك الفائدة هي مورد التّكليف، والمورد هو المقابل بالثّواب والعقاب.

واتّفقوا على أنّ العقْل يحسّن ويقبّح قبل الشّرع، وتجب معرفة الله –تعالى– بالعقْل كما قالت المعتزلة؛ إلاّ أنّهم لم يثبتوا رعية الصلح ة الأصْلح واللّطف عقلاً، كما قالت المعتزلة. وقالوا: الإيمان هو الإقْرار باللّسان فقط، دون التّصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال.

وفرّقوا بين تسْمية المؤمن مؤمنًا، فيما يرْجع إلى أحْكام الظّاهر والتّكليف، وفيما يرْجع إلى أحْكام الآخرة والجزاء؛ فالمنافق عندهم: مؤمنٌ في الدّنيا على الحقيقة، مسْتحقٌّ للعقاب الأبدي في الآخرة.

وقالوا في الإمامة: إنّها تُثبَت بإجْماع الأمّة دون النصّ والتّعيين، كما قال أهل السنّة؛ إلاّ أنّهم جوّزوا عقْد البيْعة لإماميْن في قطريْن؛ وغرَضهم: إثبات إمامة معاوية في الشّام باتّفاق جماعة من أصحابه، وإثبات أمير المؤمنين عليّ بالمدينة والعراقيين باتّفاق جماعة من أصحابه. ورأوْا تصويب معاوية فيما استبدّ به من الأحْكام الشّرعيّة: قتالاً على طلب قتْله عثمان –رضي الله عنه–، واستقلالاً ببيْت المال. ومذهبهم الأصليّ اتّهام عليّ –رضي الله عنه– في الصّبر على ما جرَى مع عثمان –رضي الله عنه– والسّكوت عنه؛ وذلك: عرق نزع.

---

[1] سورة النّحل، الآية 40.
سورة آل عمران، الآية 59.
سورة يس، الآية 82.

الباب الرّابع
الخوارج

الخوارج، والمرجئة، والوعيديّة: كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمّى: خارجيًّا؛ سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين، أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان؛ والأئمّة في كلّ زمان.

المرجئة

صنْفٌ آخر تكلّموا في الإيمان والعمل؛ إلاّ أنّهم وافقوا الخوارج في بعض المسائل التي تتعلّق بالإمامة.

الوعيديّة

داخلة في الخوارج، وهم القائلون: بتكْفير صاحب الكبيرة، وتخليده في النّار؛ فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الخوارج.

اعلم أنّ أوّل مَن خرج على أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنه- جماعة ممَّن كان معه في حرب صفّين؛ وأشدّهم خروجًا عليه ومروقًا من الدّين: الأشعث ابن قيس الكندي[1]، ومسعر بن فدكي التّميمي[2]، وزيد بن حصين الطّائي[3]، حين قالوا: القوم

---

[1] معد يكرب بن قيس (599 م- 661م) صحابي من صحابة النبي محمد ممن أسلم عام الوفود غلب عليه لقب الأشعث فبه عرف في كتب الإخباريين. كان أحد ملوك كندة حتى الإسلام فهو من بني *جبلة بن عدي* أحد بيوت بني الحارث الأصغر من بني معاوية من كندة ولم تتّفق كندة عليه ولا على جده ملكا بعد وفاة إمرؤ القيس بن حجر آخر ملوك كندة ارتد الأشعث وتبعته أقوام من

بني معاوية، وقيل: امتنع عن الزّكاة. هو إبن خال معاوية بن خديج التّجيبي أحد ولآة بني أمية وزوج أخت أبي بكر الصدّيق كبير أمراء موقعة صفين وكان ممن أشار على عليّ بن أبي طالب بالتحكيم وهو سبب موقف الإثنا عشرية منه غلب الأعور السلمي على الماء في تلك الموقعة وتولّى ولاية أذربيجان في عهد عثمان بن عفّان قاتل في اليرموك و القادسية وكان ممن أجزل لهم خالد بن الوليد في العطاء ممّا أثار غضب عمر بن الخطاب لأنّ إبن الخطاب أرادها لضعاف وفقراء المسلمين. توفّي عام 40 للهجرة بعد وفاة عليّ بن أبي طالب بأربعين ليلة وإبنته عند الحسن بن عليّ وهو والد محمّد بن الأشعث وجد عبد الرّحمن بن محمّد صاحب المواقع المشهورة مع الحجاج بن يوسف.

حول ترجمته راجع: سير أعلام النبلاء 2 ص 37؛ عقائد السنة وعقائد الشيعة – صالح الورداني ص 189؛ الأنساب للصحاري (44/1)؛ البلاذرى ص 106؛ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار الجيل – بيروت الطبعة الأولى، 1412، تحقيق : علي محمد البجاوي (92/8)؛ الطبقات الكبرى لابن سعد جـ10/ص 236؛ بحوث في الملل والنّحل لآية الله الشيخ جعفر السبحاني، ج5 (377)؛ الأخبار الطوال –الدينوري– الصفحة ١٥٦؛ الأعلام، خير الدين الزركلي، 1980؛ كتاب الأنساب للصحاري (151/1)؛ الأعلام، خير الدين الزّركلي؛ المحبر – محمد بن حبيب البغدادي، ص244؛ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام المؤلّف الدّكتور جواد عليّ النّاشر دار الساقي الطّبعة: الطّبعة الرابعة 1422 هـ/ 2001 م؛ البداية والنّهاية؛ الطبري139 / 3 ؛ زاد المعاد الإمام شمس الدّين أبي عبد الله ابن القيم الجوزية ص 540؛ الطبقات الكبرى – محمّد بن سعد – ج1 – الصفحة 65؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم الجزء الرابع؛ الإصابة ابن حجر ج6 ص 503؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان – ابن خلكان ج4 ص90.

[2] كان معه 20000 من الذين طلبوا من الإمام عليّ –سلام الله عليه– إيقاف الحرب. وكان من الذين اعتذروا من الاشعث بن قيس بعد أن قال ابن ادية لا حكم إلا لله. وكان على رأس الخوارج القادمين من البصرة لمساندة أهل النهروان.

[3] زيد بن حصن (أو حصين) الطائي: ذكره عدد من المؤرّخين ضمن أهل النّهروان ابن غيلان (السير) ورقة161 ب (مخطوط)؛ أبو المؤثر (السير) جـ2 ص313؛ البلاذري (الأنساب) جـ3 ص147؛ الطبري (التاريخ) جـ3 ص101، 102، 115، 117، 121، 122، 148 الشماخي (السير) جـ1 ص51، 53. وعدّه كلّ من أبي المؤثر والبرّادي من الصحابة أبو المؤثر (السير) جـ2 ص313/ البرّادي (الجواهر) ص118 كما أورده ابن حجر في القسم الأوّل

يدْعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعونا إلى السّيف!... حتّى قال: أنا أعلم بما في كتاب الله! انْفروا إلى بقيّة الأحزاب! انْفروا إلى مَن يقول: كذب الله ورسوله، وأنتم تقولوا: صدق الله ورسوله. قالوا: لترْجعنّ الأشتر[1] عن قتال المسلمين، وإلاّ فعلْنا بك مثل ما فعلْنا بعثمان؛ فاضْطرّ إلى ردّ الأشتر بعد أن هزَم الجمْع، وولّوا مدْبرين، وما بقي منهم إلاّ شرْذمة قليلة فيها حشاشة قوّة؛ فامْتثل الأشتر أمْره.

من أقسام كتابه "الإصابة" اعتمادًا على ما ذكره الهيثم بن عدي من أنه كان عامل عمر بن الخطّاب على حدود الكوفة

في (الإصابة) جـ2 ص603.

[1] مالك بن الحارث الأشتر النخعي زعيم قبيلة وقائد عسكري شارك في فُتوح الشام وكان من أصحاب علي بن أبي طالب حيث شهد معه الجَمَل وصفين اللتان أبدى فيهما شجاعة مفرطة وشهد مع علي مشاهده كلها، وولاه علي على مصر. في معركة اليرموك ضد الروم، وكان من أبطالها، فيها شترت عينه بالسيف أي شقت جفنها السفلي ولذلك عرف بالاشتر. روى عن عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وأبي ذر الغفاري وعلي بن أبي طالب وصحبه. وروى عنه ابنه إبراهيم وأبو حسان الأعرج وكنانة مولى صفية وعبد الرّحمن بن يزيد النخعيّ وعلقمة وغيرهم. كان الأشتر شاعرًا. ومن شعره:

ولَقِيتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُـــوسِ بَقَّيْتُ وَفْرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ العُلَا

لَمْ تَخْلُ يَوْمًا مِنْ ذِهَابِ نُفُوسِ إِنْ لَمْ أَشُنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً

ولاّه علي مصر بعد صرف قيس بن سعد بن عبادة، عنها فلمّا وصل إلى القلزم شرب شربة عسل فمات فقيل: إنها كانت مسمومة قد دسها له معاوية ابن أبي سفيان؛ وكان ذلك سنة 38 هـ/658 م. لما وصل إلى أمير المؤمنين (ع) وفاة الأشتر جعل يتلهّف ويتأسّف عليه، ويقول (ع) : لله درّ مالك، لو كان من جبلٍ لكان أعظم أركانه، ولو كان من حجرٍ كان صلدًا، أما والله ليهدّنّ موتك، فعلى مثلك فلتبكِ البواكي، ثم قال (ع) : إنّا لله وإنّا إليه راجعون، والحمد لله ربّ العالمين، إنّي أحتسبه عندك، فإنّ موته من مصائب الدهر، فرحم الله مالكاً قد وفى بعهده، وقضى نحبه، ولقي ربه، مع أنّا قد وطنّا أنفسنا أن نصبر على كل مصيبةٍ بعد مصابنا برسول الله (ص) فإنها أعظم المصيبة.

حول ترجمته راجع: مجالس المفيد ص58؛ طبقات الكبير لابن سعد؛ الإصابة في تمييز الصّحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وكان من أمْر الحكميْن: أنّ الخوارج حملوه على التحكيم أوّلاً، وكان يريد أن يبْعث عبد الله بن عبّاس[1] –رضي الله عنه–، فما رضي الخوارج بذلك؛ وقالوا: هو منْك، وحملوه على بعث أبو موسى الأشعري[2] على أن يحْكم بكتاب الله –تعالى–، فجَرى الأمْر على

---

[1] هو أبو العبّاس عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف مناف، ابن عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وله ثلاث عشر سنة. وكان –صلّى الله عليه وسلّم– دعا له، فقال: "اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل". وأخذ الفقه عن ابن عبّاس جماعة منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الله بن مسعود وأبو الشّعثاء جابر بن زيد وابن أبي مليكة وعكرمة وميمون بن مهران وعمرو بن دينار وغيرهم. ومات ابن عبّاس بالطّائف في فتنة ابن الزّبير وبلغ سبعين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص62 إلى ص64؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص40؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص425؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص190؛ *نكت الهميان* للصّلاح الصّفدي، ص180؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص2؛ *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي، ج5/ص131–ص132؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ج2/ص242–ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*،ص112 وص114–ص115.

[2] أبو موسى الأشعري، واسمه عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، خرج وخمسون نفرًا من قومه من اليمن أسلم بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة، ثمّ قدم مع أهل السفينتين ورسول الله محمّد بن عبد الله بخيبر. وأرسله محمّد –صلّى الله عليه وسلّم– مع معاذ بن جبل –رضي الله عنهما– إلى اليمن، روي عن أبي بردة عن أبيه عن جدّه أنّ محمّد بعث معاذا وأبا موسى إلى اليمن قال: "يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفروا وتطاوعا ولا تختلفا". رقيق القلب والمشاعر كما وصفه نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم. ووصف قومه بأنهم أهل رقة في القلوب وعذوبة في الصوت حتى إن رسول الإسلام كان يتأثر بقراءته للقرآن ويقول له: "لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود" إنّه الصّحابي أبو موسى الأشعري –رضي الله عنه–. عن الضحّاك بن عبد الرّحمن قال: دعا أبو موسى فتيانه حين حضرته الوفاة، فقال: "اذهبوا فاحفروا وأوسعوا وأعمقوا"، فجاؤوا فقالوا: "قد حفرنا وأوسعنا وأعمقنا"، فقال: "والله إنّها لإحدى المنزلتين إمّا ليوسّعنّ عليّ قبري حتّى يكون كلّ زاوية منه أربعين ذراعًا، ثمّ ليفتحنّ لي باب إلى الجنّة فلأنظرنّ إلى أزواجي ومنازلي وما أعدّ الله –عزّ وجلّ– لي من الكرامة، ثمّ ليصيبني من ريحها وروحها حتّى أبعث، ولئن كانت الأخرى ونعوذ بالله منها ليضيقن علي قبري حتّى أكون في أضيق من القناة في الزج، ثمّ ليفتحنّ لي باب من أبواب جهنّم فلأنظرن إلى سلاسلي

خلاف ما رضي به؛ فلمّا لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه، وقالوا: لمَ حكّمْت الرّجال!؟ لا حكم إلاّ لله!". وهم المارِقون الذين اجْتمعوا بالنّهروان.

وأغلالي وقرنائي، ثمّ ليصيبني من سمومها وحميمها حتّى أبعث". قال أصحاب السّير: توفّي أبو موسى سنة اثنتين وخمسين، وقيل: اثنتين وأربعين وقيل أربع وأربعين ودفن بمكّة وقيل دفن بالثوية على ميلين من الكوفة.

حول ترجمته راجع: كتاب السنة للإمام عبد الله أحمد بن حنبل صفحة 224.

وكبار الفرق منهم: المحكّمة[1]، والأزارقة[2]، والنّجدات[3]، والبهسيّة، والعجاردة[4]،

---

[1] سُمّوا المحَكِّمة، لأنّهم رفضوا حكم عمرو والأشعري ، وقالوا "لا حكم إلاّ لله".

[2] الأزارقة فرقة من فرق الخوارج، سميت باسم زعيمها نافع بن الأزرق.[1] ذكر صاحب كشاف اصطلاحات الفنون أن الأزارقة قالوا» كَفَرَ علي بالتحكيم وابن ملجم محق في قتله«.[2] وكانت ثورة الأزارقة – بالبصرة وما حولها – أهمّ أسباب اضعاف الدولة الأموية، وقد أفضت إلى دخول الجند الخراسانيين إليها وسقوطها في يد العبّاسيّين.

بشأن هذه الفرقة راجع: أمينة بيطار .الأزارقة .الموسوعة العربية .هئية الموسوعة العربية سورية– دمشق. وصل لهذا المسار في ذو الحجة ١٤٣٥ هـ.؛التهانوي، محمد عليّ (١٩٩٦ م) ، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم – الجزء الأول)* الطبعة الاولى. بيروت: مكتبة لبنان. صفحة ١٤٢؛ محمّد عمارة ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م .(*إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات*)الطبعة الأولى). القاهرة ؛ الإسكندرية: دار السلام. صفحة ٧٧.

[3] وممّا جاء في تعريف هذه الفرقة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ج2/ص116 إلى ص121 (من طبعة أحمد فهمي محمّد: "النّجدات العذاريّة، أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وقيل عاصم، وكان من شأنه أنّه خرج من اليمامة مع عسكره، يريد اللّحوق بالأزارقة، فاستقبله أبو فديك، وعطية بن الأسود الحنفي، في الطّائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف بتكفير القاعدة عنه، وسائر الأحداث، والبدع، وبايعوا نجدة، وسمّوه أمير المؤمنين، ثمّ اختلفوا على نجدة، فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه... وأجمعت النّجدات على أنّه لا حاجة للنّاس إلى إمام قطّ، وإنّما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن رأوا أنّ ذلك لا يتمّ إلاّ بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز".

انظر أيضًا:*الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص276 إلى ص278.

[4] العجاردة من فرق الخوارج التي نشأت في سجستان، يقول الإمام البغدادي: وأمّا الخوارج فإنّها لما اختلفت صارت عشرين فرقة منها: المحكّمة الأولى، والأزارقة ثمّ النجدات ثمّ الصفرية، ثمّ العجاردة، وتنسب العجاردة إلي رجل من العطوية اسمه عبد الكريم ابن عجرد. افترقت الخوارج العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة منها: الخزاميّة والشّعبيّة والمعلوميّة والمجهوليّة والمعبديّة والرّشيديّة والمكرميّة والحمزيّة والإبراهيميّة والواقفة. منهم من قالوا: "إنّه يجب أن يدعى الطفل إذا بلغ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتّى يدعى إلى الإسلام ويصفه هو" وتميّزت بذلك. منهم فرقة أخرى أعادت النّظر في مسألة الدار وأهلها، فقالوا: "إن الواجب هو قتال السّلطان خاصة، ومن رضي بحكمه، فأمّا من أنكره فلا يرون قتله إلاّ إذا أعان عليهم، أو طعن في دينهم أو صار عونًا للسّلطان أو دليلاً له". منهم فرقة

والثّعالبة[1]، والإباضيّة[2]، والصّفريّة؛ والباقون فروعهم.

ثالثة تفردت بالقول بالتّوقّف في الأطفال عامّة، فقالوا: "ليس لأطفال الكافرين ولا لأطفال المؤمنين ولاية ولا عدواة ولا براءة، حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام، فيقروا به أو ينكروه". منهم فرقة عممت التوقف فهم: 'يتوقفون عن جميع من في دار التقية، من منتحلي الإسلام وأهل القبلة، إلاّ من قد عرفوا منه إيمانًا فيتولونه عليه، أو كفرًا فيتبرءون منه. منهم فرقة أخرى يقال لها: الميمونيّة ليست من فرق الإسلام لأنّها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوس. منهم فرقة أنكرت سورة يوسف ، حيث قالوا لا يجوز أن تكون قصّة العشق من القرآن.

[1] هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان، والثعالبة تدَّعي إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماما قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال، فلما اختلفا في ذلك كفر ابن عجرد، وصار ثعلبة إماما.. [و]اختار عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة: نحن على ولايتهم صغارا وكبارا إلى أن يبين لنا منهم إنكار الحق، فلما اختلفا في ذلك برئ كلّ واحد منهما من صاحبه، وصار أتباع كل واحد منهما فرقا.. وصارت الثعالبة بعد ذلك ستّ فرق: فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده، ولم يكترثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية.

[2] الإباضية «أهل الحق والاستقامة» أحد المذاهب الإسلامية المنفصلة عن السنة والشيعة، سمي بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، بينما ينسب المذهب إلى جابر بن زيد التابعي، الذي كان من تلامذة السيدة عائشة و ابن عباس وتنتشر الإباضية في سلطنة عُمان حيث يمثلون حسب بعض الإحصائيّات ما يقارب 70% من العُمانيين وينتشر أيضا في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا ووادي مزاب في الجزائر وجربة في تونس وبعض المناطق في شمال أفريقيا وزنجبار. تمّ تسميتهم بعدة مسميات منها: الأباضية وهو اشتهر عند المؤرّخين من نسبة الإباضيّة إلى عبد الله بن إباض الذي عاش في زمن عبد الملك بن مروان فهي نسبة عرضية سببها بعض المواقف الكلاميّة والسّياسيّة التي اشتهر بها ابن إباض وتميّز بها فنسبت الإباضية إليه من قبل الأمويّين. والإباضية في تاريخهم المبكر لم يستعملوا هذه التسمية، وإنما كانوا يستعملون عبارة جماعة المسلمين أو أهل الدعوة وأول ما ظهر استعمالهم لكلمة الإباضية كان في أواخر القرن الثّالث الهجري ثم تقبلوها تسليما بالأمر الواقع. الوهبية نسبة الى الامام عبدالله بن وهب الراسبي إمام أهل النّهر. القَعَدة لقعودهم عن استعراض المسلمين بالسيف كما فعلت الخوارج من الصفرية والأزارقة. الإباضية الأوّلون: جابر بن زيد، عبد الله بن إباض التميمي، أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة، عبد الله بن يحيى الكندي، الربيع بن حبيب، أبو بلال مرداس بن حدير. ينفي الإباضية إنتسابهم إلى الخوارج ، كما ينفون أن تكون الأحاديث

ويجمعهم: القول بالتبري من عثمان وعليّ -رضي الله عنهما-؛ ويقدّمون ذلك على كلّ طاعة؛ ولا يصحّحون المناكحات إلاّ على ذلك، ويكفّرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنّة: حقًّا واجبًا.

المحكّمة الأولى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- حين جرى أمر المحكّمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، ورأسهم: عبد الله بن الكوّاء[1]، وعتاب بن الأعور، وعبد الله بن وهب الراسي، وعروة بن جرير، ويزيد ابن عاصم المحاربي، وحرقوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية. وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام؛ أعني يوم النهروان.

وفيهم قال النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: تحقر صلاة أحدكم في جنب صلاتهم، وصوم أحدكم في جنب صيامهم؛ ولكن لا يجاوز إيمانهم ترقيهم.

الواردة عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- صادرة بحقهم ، وهم يرون أن مصطلح الخوارج أطلق عليهم لدواعي سياسية في عهد بني أمية

[1] هو عبد الله بن عمرو بن الكوّاء، من بني يشكر. كان ناسبًا عالمًا. وكان من الشّيعة من أصحاب عليّ -عليه السّلام-.

قال: واحتجّوا بأنّ ابن الكوّاء كان ناسبًا. وفيه يقول مسكين الدرامي:

هلمّ إلى بني الكوّاء تقضوا بحكمهم بأنساب الرّجال

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص90.

فهم: المارقة[1]، الذين قال فيهم: سيخرج من ضئضئ هذا الرجل قوم يمرقون على الدين؛ كما يمرق السهم من الرمية.

وهم الذين أولهم: ذو الخويصرة[2]، وآخرهم: ذو الثّدية.

وإنّما خروجهم في الزمن الأوّل على أمرين: أحدهما بدعتهم في الإمامة؛ إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر النّاس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور: كان إمامًا؛ ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه، وإن غير السّيرة. وجوّزوا أن لا يكون في العالم إمامًا أصلاً، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون: عبدًا، أو حرًا، أو نبطيًا، أو قرشيًا.

والبدعة الثّانية: أنّهم قالوا: أخطأ علي في التّحكيم إذ حكم الرجال، ولا حكم إلاّ بالله. وقد كذبوا على علي –رضي الله عنه– من وجهين:

---

[1] المارقة خمسة ألقاب، يُقال لهم: المارقة والشّراة والخوارج والحروريّة والمحكّمة. فأمّا اللّقب القديم الذي جاءت فيه الأخبار عن النّبيّ –صلوات الله عليه وآله– فهو المارقة. قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد التّيمي، قاضي البصرة، بإسناد له أنّ عليًّا –صلوات الله عليه– وجّه هديّة من اليمن إلى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، فقسّمها أرباعا، فأعْطى الأقرع بن حابس المجاشعي ربعًا، وزيد الخيل الطّائي ربعًا، وعلقمة بن علاثة الكلابي ربعًا، وعيينة بن حصن الفزاري ربعًا. فقام إليه رجل مضطرب الخلق غائر العينين ناتئ الجبهة، فقال: "لقد رأيتُ قسمة ما أُريد بها وجه الله". فغضب النّبيّ –صلّى الله عليه وآله– حتّى تورّد خدّاه، ثمّ قال: "يأتمنني الله على أهل الأرض ولا تأتمنوني!"، فقام عمر فقال: "ألا نقتل يا رسول الله؟"، فقال: "إنّه يكون من ضئضئ هذا قوم يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّمية، فينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ثمّ ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدّم أيتهم رجل أسود أحد ثدييه مثل ثدي المرأة مثل البضعة تدردر".

انظر: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي، ص276 إلى ص278.

[2] ممّا أورده الزّبيدي في تعريفه بهذا العَلَم (*تاج العروس*، فصل الخاء من باب الرّاء): "ذُو الخُوَيْصِرةً (التَّمِيمِيُّ) فهو (حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْر) السَّعْدِيّ (ضِئْضِىءُ الخوارِجِ) ورئِيسُهُم. قال الطَّبَرِيّ: له صُحْبة، وأَمَدَّ به عُمَرُ المسلمين الَّذِين نَازَلُوا الأَهوازَ فافْتَتَح حُرْقُوصٌ سُوقَ الأَهْواز. وله أَثَرٌ كَبِيرٍ في قِتَالِ الهُرْمُزانِ. ثُمَّ كَانَ مع عَلِيَ بصِفِّين، ثم صَارَ مِنَ الخَوَارِجِ عَلَيْه، فقُتِل يَوْمَ النَّهْرَوانِ معهم، وهو القائِل: "يا رَسُولَ الله اعْدِلْ". (و) هو (في) صَحِيحِ الإمام أَبِي عَبْدِ الله: (البُخَارِيِّ).".

– أحدهما في التحكيم: أنّه حكم الرّجال، وليس ذلك صدقًا؛ لأنّهم هم الذين حملوه على التحكيم.

– والثّاني: أنّ تحكيم الرجال جائز؛ فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة، وهم رجال؛ ولهذا قال عليّ –رضي الله عنه–: كلمة حق أريد بها باطل.

وتخطوا عن هذه التّخطئة إلى التّكفير ولعنوا عليًا –رضي الله عنه– فيما قاتل: النّاكثين، والقاسطين والمارقين: فقاتل النّاكثين، واغتنم أموالهم؛ وما سبى ذراريهم ونساؤهم، وقتل مقاتلة من القاسطين؛ وما اغتنم، ولا سبى... ثمّ رضي بالتحكيم، وقاتل مقاتلة المارقين؛ واغتنم أموالهم، وسبى ذراريهم. وطعنوا في عثمان –رضي الله عنه–؛ للأحداث التي عدوها عليه. وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفّين...

فقاتلهم عليّ –رضي الله عنه– بالنّهروان مقاتلة شديدة، فما افلت منهم إلا أقل من عشرة، وما قتل من السلمين إلاّ أقل من عشرة؛ فانهزم اثنان منهم إلى عمان، واثنان إلى كرمان، واثنان إلى سجستان، واثنان إلى الجزيرة، وواحد إلى تل مورون باليمن. وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم، وبقيت إلى اليوم.

أوّل مَن بويع من الخوارج بالإمامة: عبد الله بن وهب الرّاسي في منزل زيد بن حصين؛ بايعه: عبد الله بن الكواء، وعروة بن جرير، ويزيد ابن عاصم المحاربي، وجماعة معهم. وكان يمتنع عليهم تحرجًا، ويستقبلهم ويومئ إلى غيره تحرزًا؛ فلم يقنعوا فلا به، وكان يوصف برأي ونجدة؛ فتبرأ من الحكمين، وممّن رضي بقولهما وصوّب أمرهما. وأكفروا أمير المؤمنين عليًا –رضي الله عنه– وقالوا: إنّه ترك حكم الله، وحكم الرّجال.

وقيل: إن أول من تلفظ بهذا رجل من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم يقال له: الحجّاج بن عبيد الله يلقب بالبرك، وهو الذي ضرب معاوية على إليته لما سمع بذكر الحكمين وقال: أتحكم في دين الله؟ لا حكم إلاّ لله، فلنحكم بما حكم الله في القرآن به؛ فسمعها رجل فقال: طعن والله فأنفذ!، فسمّوا: المحكّمة؛ بذلك. ولما سمع أمير المؤمنين عليّ –رضي الله عنه– هذه الكلمة قال كلمة عدل أريد بها جور؛ إنما يقولون لا إمارة، ولا بدّ من إمارة بر أو فاجر.

ويقال: إنّ أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف: عروة بن أذينة؛ وذلك أنه أقبل على الأشعث ابن قيس، فقال: ما هذه الدنية يا أشعث؟ وما هذا التحكيم؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى؟! ثم شهر السيف؛ والأشعث مولي، فضرب به عجز البغلة، فشبت البغلة، فنفرت اليمانية؛ فلما رأى ذلك الأحنف: مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسألوه الصّفح؛ ففعل.

وعروة بن أذينة نجا بعد ذلك من حرب النّهران وبقي إلى أيام معاوية، ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فقال فيهما خيرًا، وسأله عن عثمان؛ فقال: كنت أوالي عثمان على أحواله في خلافته ستّ سنين، ثمّ تبرّأت منه بعد ذلك للأحداث التي أحدثها؛ وشهد عليه بالكفر، وسأله عن أمير المؤمنين عليّ –رضي الله عنه– فقال: كنت أتولاه إلى أن حكم الحكمين ثم تبرأت منه بعد ذلك؛ وشهد عليه بالكفر، وسأله عن معاوية؛ فسبّه سبًا قبيحًا، ثم سأله عن نفسه؛ فقال: أولك لريبة؛ وآخرك لدعوة؛ وأنت فيما بينهما عاص ربك، فأمر زياد بضرب عنقه. ثم دعا مولاه؛ فقال له: صف لي أمره واصدقن فقال: أأطنب أم أختصر؟ فقال: بل اختصر، فقال: ما أتيته بطعام في نهار قط، ولا فرشت له فراشًا بليل قطّ.

هذه معاملته واجتهاده، وذلك خبثه واعتقاده.

الأزارقة

أصحاب أبي رشد: نافع بن الأزرق الذين خرجوا مع نافع من الصرة إلى الأهواز؛ فغلبوا عليها، وعلى كورها، وما وراءها من بلدان: فارس وكرمان؛ في أيّام عبد الله بن الزبير، وقتلوا عماله فيها بهذه النّواحي.

وكان مع نافع من أمراء الخوارج: عطية بن الأسود الحنفي، وعبد الله بن ماخون وأخواه عثمان والزّبير، وعمر ابن عمير العنبري، وقطري بن الفجاءة المازني، وعبيدة بن هلال اليشكري، وأخوه محرز بن هلال، وصخر بن حبيب التيمي، وصالح بن مخراق

العبدي، وعبد ربه الكبير، وعبد ربه الصّغير... في زهاء ثلاثين ألف فارس؛ ممّن يرى رأيهم، وينخرط في سلكهم. فأنفذ إليهم عبد الله بن الحرث بن نوفل النوفلي بصاحب جيشه: مسلم بن عبيس بن كريز ابن حبيب؛ فقتله الخوارج، وهزموا أصحابه. فأخرج إليهم أيضًا عثمان بن عبد الله ابن معمر التميمي فهزموه. فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي في جيش كثيف؛ فهزموه، وخشي أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج. فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة؛ فبقي في حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجّاج[1] ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة، وبايعوا بعده قطري بن الفجاءة المازنين وسموه: أمير المؤمنين.

وبدع الأزارقة ثمانية:

- إحداها[2]: أنّه أكفر عليًا -رضي الله عنه-، وقال: إنّ الله أنزل في شأنه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[3]؛ وصوب: عبد الرّحمن بن ملجم -لعنه الله- وقال: إن الله -تعالى- أنزل في شأنه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ۗ﴾[4].

---

[1] هو أبو محمّد الحجّاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتّب ابن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسيّ -وهو ثقيف- الثّقفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان. فلمّا توفّي عبد الملك وتولّى الوليد أبقاه على ما بيده. وهو الذي بنى مدينة واسط، وكان شروعه في بنائها في سنة 84 هـ.، وفرغ منها في سنة 86 هـ. وذكر ابن الجوزي في كتاب *شذور العقود* المرتّب على السّنين أنّه فرغ من بنائها في سنة 78 هـ.، وكان قد ابتدأ من سنة 75 هـ. توفّي الحجّاج في شهر رمضان -وقيل في شوّال- سنة 95 هـ. وعمره 54 سنة. وقال الطّبري في *تاريخه الكبير*: توفّي الحجّاج يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان سنة 95 هـ. وكانت وفاته بمدينة واسط، ودُفن بها.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص29 إلى ص54؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص13.

[2] في الأصل: **إحداهما**.

[3] سورة البقرة، الآية 204.

[4] سورة البقرة، الآية 207.

وقال عمران بن حطان وهو مفتي الخوارج، وزاهدها، وشاعرها الأكبر؛ في ضربة ابن ملجم لعنه الله لعليّ -رضي الله عنه-:

يا ضربة من منيب ما أراد بها إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضوانـا

إنّي لأذكره يومًا فأحسبـــه أفى البرية عند اللّه ميزانـــــــا

وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة، وزادوا عليه تكفير: عثمان وطلحة والزّبير وعائشة وعبد الله بن عبّاس -رضي الله عنهم-؛ وسائر المسلمين معهم، وتخليدهم في النّار جميعًا.

- والثّانية: أنّه أكفر القعدة، وهو أوّل من أظهر البراءة من القعدة عن القتال؛ وإن كان موافقًا له على دينه، وأكفر من لم يهاجر إليه.

- والثّالثة: إباحته قتل الأطفال المخالفين والنّسوان منهم.

- والرّابعة: إسقاطه الرّجم عن الزّاني؛ إذ ليس في القرآن ذكره، وإسقاطه حدّ القذف عمّن قذف المحصّنين من الرّجال؛ مع وجوب الحدّ على قاذف المحصّنات من النّساء.

- والخامسة: حكمه بأنّ أطفال المشركين في النّار مع آبائهم.

- والسّادسة: أنّ التقيّة غير جائزة في قول ولا عمل.

- والسّابعة: تجويزه أن يبعث الله -تعالى- نبيًا يعلم أنّه يكفر بعد نبوّته، أو كان كافرًا قبل البعثة.

والكبائر والصّغائر إذا كانت بمثابة عنده؛ فهي كفر.

- والثّامنة: اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر ملة؛ خرج به عن الإسلام جملة، ويكون مخلدًا في النّار مع سائر الكفار، واستدلّوا بكفر إبليس؛ وقالوا: ما ارتكب إلاّ كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع؛ وإلاّ، فهو عارف بوحدانيّة الله -تعالى-.

الدرجات الوذريعة

أصحاب نجدة بن عامر الحنفي؛ وقيل: عاصم، وكان من شأنه أنه خرج مع اليمامة مع عسكره يريد اللحوق بالأزارقة؛ فاستقبله: أبو فديك، وعطية ابن الأسود الحنفي في الطّائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف: بتكفير العقدة عنه، وسائر الأحداث، والبدَع؛ وبايعوا نجدة، وسموه أمير المؤمنين. ثم اختلفوا على نجدة؛ فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه؛ منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم وسبوا نساءهم وقو موها على أنفسهم وقالوا: إن صارت قيمتهن في حصصنا فذلك، وإلاّ رددنا الفضْل؛ ونكحوهن قبل القسمة، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة. فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال: لم يسعمك ما فعلتم؟ قالوا: لم نعلم أن ذلك لا يسعنا؛ فعذرهم بجهالتهم.

واتلف أصحابه بذلك؛ فمنهم من وافقه، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي؛ وقالوا: الدين أمران:

– أحدهما: معرفة الله –تعالى–، ومعرفة رسله عليهم السلام، وتحريم دماء المسلمين يعنون موافقيهم، والإقرار بما جاء من عند الله جملة... فهذا واجب على الجميع، والجهل به لا يعذر فيه.

– والثّاني: ما سوى ذلك: فالناس معْذورون فيه. إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام.

قالوا: ومن جوز العذاب على المجتهد المخطىء في الأحكام قبل قيام الحجة عليه؛ فهو كافر واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العبد والذمّة وأموالهم؛ في حال التقيّة، وحكم بالبراءة ممن حرمها.

قال: وأصحاب الحدود من موافقيه لعلّ الله –تعالى– يعفو عنهم؛ ومَن نظر نظرة أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة أصر عليها؛ فهو مشرك، ومن زنى، وشرب، وسرق؛ غير مصر عليه؛ فهو غير مشرك، وغلظ على النّاس في حد الخمر تغليظا شديدًا.

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى: نقم عليه أصحابه فيه؛ فاستتابوه، فأظهر التوبة، فتركوا النقمة عليه، والتعرض له.

وندمت طائفة على هذه الاستتابة؛ وقالوا: أخطأنا، وما كان لنا أن نستتيب الإمام، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إيّاه: أخطأنا من ذلك وأظهروه الخطأ، وقالوا له: تب من توبتك؛ وإلا نابذناك، فتاب من توبته.

وفارقه: أبو فديك، وعطية ووثب عليه أبو فديك فقتله. ثمّ برئ أبو فديك، وعطية من أبي فديك انفذ مروان بن عبد الملك: عمرو بن عبيد الله بن معمر من التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك؛ فحاربه أيّامًا، فقتله ولحق عطية بأرض سجستان، ويقال لأصحابه: الطوية، ومن أصحابه: عبد الكريم بن عجرد زعيم العجاردة.

وإنّما قيل للنجدات: العاذريّة؛ لأنّهم عذروا بالجهلات في أحكام الفروع. وحكى الكعبي عن النّجدات: أنّ التّقيّة جائزة في القول والعمل كلّه؛ وإن كان في قتل النّفوس. قال: وأجمعت النجدات على أنّه لا حاجة للنّاس إلى إمام قط، وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم؛ فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم غلا بإمام يحملهم عليه، فأقاموه جاز.

ثمّ افترقوا بعد نجدة إلى: عطويّة؛ وفديكيّة، وبرئ كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة، وصارت الدار لأبي فديك، إلاّ من تولى نجدة. وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان من الخوارج على مذهب عطية.

وقيل: كان نجدة بن عامر ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكّة مع الخوارج على ابن الزّبير[1] ثم تفرّقا عنه.

---

[1] هو أبو حبيب عبد الله بن الزّبير بن العوامّ بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي. وهو أوّل مولود وُلد بالمدينة من المسلمين بعد الهجرة. بويع له بمكّة سنة 64 هـ. بعد أن أقام النّاس بغير خليفة جماديين وأيّام من رجب، وبايعه أهل العراق، وولّى أخاه مصعبًا البصرة، وولّى عبد الله بن مطيع الكوفة. فوثب المختار بن أبي عبيد على الكوفة فأخذها، ووجّه شميطًا إلى البصرة فقتله مصعب، وسار مصعب إلى المختار، فقتله في سنة 67 هـ. وبنى ابن الزّبير الكعبة وأدخل فيها الحجر وجعل لها بابين مع الأرض يدخل من أحدهما ويخرج من الآخر، وخلّق داخل الكعبة وخارجها، فكان أوّل مَن خلّقها وكساها القباطيّ. وولّى أخاه عبيدة بن الزّبير المدينة، وأخرج مروان

واختلف نافع ونجدة: فصار نافع إلى البصرة، ونجدة إلى اليمامة.

وكان سبب اختلافهما أنّ نافعًا قال: التقية لا تحل، والقعود عن القتال كفر؛ واحتجّ بقول الله -تعالى-: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾[1]، وبقوله -تعالى-: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ﴾[2]. وخالفه نجدة؛ وقال: التقية جائزة، واحتجّ بقول الله -تعالى-: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ﴾[3]، وبقوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[4].

وقال: القعود جائز، والجهاد إذا أمكنه أفضل؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[5].

وقال نافع: هذا في أصحاب النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- حين كانوا مقهورين، وأمّا في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر؛ لقول الله -تعالى-: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ﴾[6].

بن الحكم وبنيه منها، فصار إلى الشّام. ثمّ بعد ذلك بعث عبد الملك الحجّاج إلى عبد الله بن الزّبير، فحاصر الحجّاج ابن الزّبير ثمانية أشهر، فتفرّق عامّة مَن كان معه وخرجوا إلى الحجّاج في الأمان حتّى بلغ عدد المستأمنة عشرة آلاف، وكان في جملتهم ابنا عبد الله بن الزّبير، أخذا أمانًا لنفسيهما. وكان قتله يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة 73 هـ.، وكان سنّه 72 سنة. وكان سلطانه بالحجاز والعراق تسع سنين واثنين وعشرين يومًا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص71 إلى ص75؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص171 إلى ص175؛ *أنساب الأشراف*، ج4 وج5؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص141؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص419.

[1] سورة النّساء، الآية 77.

[2] سورة المائدة، الآية 54.

[3] سورة آل عمران، الآية 28.

[4] سورة غافر، الآية 28.

[5] سورة النّساء، الآية 95.

[6] سورة التّوبة، الآية 90.

البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة، وقد كان الحجّاج طلبه أيّام الوليد، فهرب إلى المدينة، فطلبه فيها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه؛ وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثمّ يقتله؛ ففعل به ذلك.

وكفّر أبو بهس: إبراهيم، وميمون؛ في اختلافهما في بيع الأمّة، وكذلك كفّر الواقفيّة.

وزعم: أنّه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبي -صلّى الله عليه وسلّم-، والولاية لأولياء الله -تعالى-، والبراءة من أعداء الله.

فمن جملة ما ورد به الشّرع وحكم به: ما حرم الله، وجاء به الوعيد؛ فلا يسعه إلاّ: معرفته بعينه، وتفسيره، والاحتراز عنه.

ومنه ما ينبغي أن يعرف باسمه، ولا يضرّه ألاّ يعرفه بتفسيره حتّى يبتلي؛ ويجب أن يقف عندما لا يعلم، ولا يأتي بشيء إلاّ بعلم.

وبرئ أبو بهس عن الواقفيّة؛ لقولهم: إنّا نقف فيمن واقف الحرام وهو لا يعلم أحلالاً واقع أم حرامًا؟

قال: كان من حقّه أن يعلم ذلك، والإيمان: هو أن يعلم كلّ حقّ وباطل، وإنّ الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل.

ويحكى عنه أنّه قال: الإيمان: هو الإقرار، والعلم؛ وليس هو أحد الأمرين دون الآخر. وعامة البيهسيّة على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان؛ وذهب قومٌ منهم إلى أنّه لا يحرم سوى ما ورد في قوله -تعالى-: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...﴾[1] الآية؛ وما سوى ذلك.

---

[1] سورة الأنعام، الآية 145.

ومن البيْهسيّة قوم يُقال لهم:

العونية

وهم فرْقتان:

فرقة تقول: من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه، وفرقة تقول: بل نتولاّهم؛ لأنّهم رجعوا إلى أمر كان حلالاً لهم.

والفرقتان اجتمعتا على أنّ الإمام إذا كفر كفرت الرعية: الغائب منهم، والشّاهد.

ومن البيهسيّة صنف يقال لهم: أصحاب التّفسير؛ زعموا: أنّ مَن شهد من المسلمين شهادة، أخذ بتفسيرها، وكيفيّتها.

وصنف يقال لهم: أصحاب السّؤال: قالوا: إنّ الرجل يكون مسلمًا: إذا شهد الشّهادتين، وتبرّأ، وتولّى، وآمن بما جاء من عند الله جملة؛ وإن لم يعم فيسأل ما افترض الله عليه؛ ولا يضرّه أن لا يعلم حتّى يبتلي به فيسأل، وإن واقع حرامًا لم يعلم تحريمه فقد كفر، وقالوا في الأطفال بقول الثّعلبيّة: إن أطفال المؤمنين مؤمنون، وأطفال الكافرين كافرون. ووافقوا القدريّة في القدر؛ وقالوا: إنّ الله –تعالى– فوّض إلى العباد؛ فليس لله في أعمال العباد مشيئة. فبرئت منهم عامّة البيهسيّة.

وقال بعض البيْهسيّة: إن واقع الرّجل حراما لم يحكم بكفره حتّى يرفع أمره إلى الإمام الوالي، ويحده؛ وكل ما ليس فيه حد فهْو مغفور.

وقال بعضهم: إنّ السّكر إذا كان من شراب حلال؛ فلا يؤاخذ صاحبه بما قال فيه وفعل.

وقالت العونيّة: السّكر كفر؛ ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى: من ترك الصلاة، أو قذف المحصن.

من الخوارج

أصحاب صالح بن مسرح، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه، فخرج على بشر بن مروان، فبعث إليه بشر: الحارث بن عميرة أو الأشعث بن عميرة الهمذاني؛ أنفذه الحجاج لقتاله، فأصابت صالحا جراحة، في قصر جلولاء. فاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحارى؛ وهو الذي غلب على الكوفة وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميرًا، كلهم أمراء الجيوش؛ ثمّ انهزم إلى الأهواز وغرق في نهر الأهواز وهو يقول: ذلك تقدير العزيز العليم.

وذكر اليمان: أنّ الشّبيبيّة يسمون: مئجئة الخوارج؛ لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح. ويحكى عنه: أنه برئ منه وفارقه؛ ثم خرج يدعي الإمامة لنفسه. ومذهب شبيب ما ذكرناه. من مذاهب البيهسيّة؛ إلاّ أنّ شوكته، وقوته، ومقاماته مع المخالفين... ممّا لم يكن لخارج من الخوارج.

وقصته مذكورة في التّواريخ.

العجاردة أصحاب عبد الكريم بن عجرد:

وافق النّجدات في بدعهم؛ وقيل: إنه كان من أصحاب أبي بيهس، ثمّ خالفه وتفرد بقوله: تجب البرءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام؛ ويجب دعاؤه إذا بلغ، وأطفال المشركين في النّار مع آبائهم، ولا يرى المال فيئًا حتى يقتل صاحبه، وهم يتولون القعدة؛ إذا عرفوهم بالدّيانة، ويرون الهجرة فضيلة؛ لا فريضة، ويكفرون بالكبائر.

ويحكى عنهم: أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن؛ ويزعمون أنّها قصة من القصص؛ قالوا: ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن.

ثمّ إن العجاردة: افترقوا أصنافًا، ولكل صنف مذهب على حياله؛ إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أوردناهم على حكم التفصيل بالجدول والضلع؛ وهم: الصلتيّة: أصحاب عثمان بن أبي الصلت، والصلت بن أبي الصلت.

تفرّدوا عن العجاردة بأنّ الرّجل إذا أسلم تولياه، وتبرأنا من أطفاله؛ حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام.

ويحكى عن جماعة منهم: أنهم قالوا: ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية، ولا عداوة؛ حتّى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام؛ فيقروا، أو ينكروا.

الميمونية

أصحاب ميْمون بن خالد.

كان من جملة العجاردة؛ إلا أنه تفرد عنهم: بإثبات القدر خيره وشرّه من العبد. وإثبات الفعل للعبد: خلقًا، وإبداعًا.

وإثبات الاستطاعة قبل الفعل.

والقول بأنّ الله -تعالى- يريد الخير؛ دون الشرّ، وليس له مشيئة في معاصي العباد.

وذكر الحسين الكرابيسي في كتابه الذي حكى فيه مقالات الخوارج: أن الميمونية يجيزون نكاح بنات البنات، وبنات أولاد الاخوة والأخوات؛ وقالوا: إن الله تعالى حرم نكاح البنات، وبنات الاخوة والأخوات؛ ولم يحرم نكاح بنات أولاد هؤلاء.

وحكى الكعبي والأشعري عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن. وقالوا بوجوب قتال السّلطان؛ وحده؛ ومَن رضي بحكمه؛ فأمّا من أنكره، فلا يجوز قتاله: إلا إذا أعان عليه، أو طعن في دين الخوارج أو صار دليلاً للسّلطان وأطفال المشركين عندهم في الجنّة.

الحمزية: أصحاب: حمزة بن أدرك. وافقوا الميمونيّة في القدر وفي سائر: بدعها. إلا في أطفال مخالفيهم والمشركين، فإنهم قالوا: هؤلاء كلّهم في النّار.

وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد، الذي خرج بسجستان من أهل أوق، وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر، واستحقاق الرئاسة؛ فبرئ كل واحد منهما عن صاحبه. وجوز حمزة إمامين، في عصر واحد؛ ما لم تجتمع الكلمة، ولم تقهر الأعداء.

الخلفية

أصحاب خلف الخارجي؛ وهم من خوارج كرمان، ومكران.

خالفوا الحمزية في القول بالقدر، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله -تعالى-، وسلكوا في ذلك مذهب أهل السنة، وقالوا: الحمزيّة ناقضوا؛ حيث قالوا: لو عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم، أو على ما لم يفعلوه كان ظالما.

وقضوا بأنّ أطفال المشركين في النّار، ولا عمل لهم، ولا ترك. وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض! الأطرافيّة: فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر. إلاّ أنهم عذروا أصحاب الأطراف، في ترك ما لم يعرفوه من الشّريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق العقل. وأثبتوا واجبات عقليّة؛ كما قالت القدريّة.

ورئيسهم: غالب بن شاذك، من سجستان. وخالفهم عبد الله السّديوری وتبرأ منهم.

الميمونية

أصحاب محمّد بن رزق. وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد، ثم برئ منه.

الشعيبية

أصحاب: شعيب بن محمد، وكان مع ميمون من جملة العجاردة؛ غلا أنه برئ منه، حين أظهر القول بالقدر.

قال شعيب: إنّ الله -تعالى- خالق أعمال العباد.

والعبد: مكتسب لها: قدرة، وإرادة؛ مسئول عنها: خيرًا وشرًا؛ مجازى عليها: ثوابًا، وعقابًا. ولا يكون شئ في الوجود إلاّ بمشيئة الله -تعالى-. وهو: على بدع الخوارج في

الإمامة، والوعيد؛ وعلى بدع العجاردة في: حكم الأطفال، وحكم القعدة، والولي والتبري.

الحازمية

أصحاب حازم بن عليّ. أخذوا بقول شعيب في أن الله -تعالى- خالق أعمال العباد، ولا يكون في سلطانه إلاّ ما يشاء. وقالوا بالموافاة، وأنّ الله -تعالى-: إنما يتولى العباد، على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان؛ ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر. وأنّه -سبحانه- لم يزل محبًا لأوليائه، مبغضًا لأعدائه.

ويحكى عنهم أنّهم يتوقفون في أمر عليّ -رضي الله عنه-، ولا يصرّحون بالبراءة عنه. ويصرحون بالبراءة في حقّ غيره.

الثّعلبية

أصحاب ثعْلبة بن عامر.

كان مع عبد الكريم بن عجرد يدًا واحدة، إلى أن اختلفا في أمر الأطفال؛ فقال ثعلبة: إنّا على ولا يتّهم: صغارًا، وكبارًا؛ حتّى نرى منهم إنكارًا للحق، ورضًا بالجور. فتبرأت العجاردة من ثعلبة.

ونقل عنه أيضًا أنّه قال: ليس له حكم في حال الطّفولة، من ولاية، وعداوة؛ حتّى يدركوا، ويدعوا؛ فإن قبلوا فذاكن، وإن أنكروا كفروا.

وكان يرى: أخذ الزّكاة من عبيدهم إذا استغنوا وإعطاءهم منها إذا افتقروا.

الخنسية

أصحاب أخنس بن قيس. من جملة الثّعالبة. وانْفرد عنهم بأن قال: أتوقف في جميع من كان في دار التّقيّة من أهل القبلة؛ إلاّ مَن عرف منه إيمان فأتولاه عليه، أو كفر فتبرأ منه. وحرموا الاغتيال والقتل، والسّرقة في السرّ.

ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال، حتّى يدعي إلى الدّين؛ فإن امتنع قوتل؛ سور من عرفوه بعينه على خلاف قولهم.

وقيل: إنّهم جوزوا: تزويج المسلّمات، من مشركي قومهم: أصحاب الكبائر. وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل.

المعبّدية

أصحاب معبد بن عبد الرّحمن، كان من جملة الثّعالبة.

خالف الأخنس في الخطأ الذي وقع له تزويج المسلمات من مشرك. وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم، وقال: غني لا أبرأ منه بذلك، ولا ادع اجتهادي في خلافه.

وجوّزوا أن تصير سهام الصّدقة سهْمًا واحدًا، وفي حال التّقيّة.

الرشيدية

أصْحاب رشيد الطّوسي؛ ويُقال لهم العشريّة.

وأصْلهم: أنّ الثّعالبة كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والقنى نصف العشر؛ فأخبرهم زياد بن عبد الرّحمن: أنّ فيه العشر، ولا تجوز البراءة ممَّن قال: فيه نصف العشر قبل هذا. فقال: رشيد إن لم تجز البرءة منهم، فإنّا نعمل بما عملوا؛ فافْترقوا في ذلك فرْقتيْن.

الشيبانية

أصحاب: شيبان بن سلمة. الخارج في أيّام أبي مسلم[1]، وهو المعين له ولعليّ بن الكرماني على نصر بن سيار[2]، وكان من الثّعالبة؛ فلمّا أعانهما برئت منه الخوارج.

---

[1] هو أبو مسلم عبد الرّحمان بن مسلم –وقيل: عثمان–، الخراساني، القائم بالدّعوة العبّاسيّة؛ وقيل: هو إبراهيم بن عثمان بن يسار بن شذوس بن جودون، من ولد بزرجمهر بن البختكان الفارسي، ثمّ غيّر اسمه فسمّى نفسه: عبد الرّحمان. وكانت ولادته في سنة 100 هـ.، والخليفة يومئذ عمر بن عبد العزيز –رضي الله عنه–، في رستاق فاتق –وقيل: بل بمدينة جيّ الأصباهانيّة. ولما ظهر بخراسان كان أوّل ظهوره بمرو يوم الجمعة لتسع بقين، وقال الخطيب: لخمس بقين من شهر رمضان سنة 129 هـ.، والوالي بخراسان يومئذ نصر بن سيّار اللّيثي من جهة مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة. وكان أبو مسلم يدعو النّاس إلى رجل من بني هاشم، وأقام على ذلك سنين. ثمّ صار أبو مسلم يدعو النّاس إلى أبي العبّاس عبد الله بن محمّد الملقّب بالسفّاح. وكان السفّاح كثير التّعظيم لأبي مسلم لِمَا منعه ودبّره. ولما مات السفّاح في ذي الحجّة سنة 136 هـ. وتولّى الخلافة أخوه أبو جعفر المنصور يوم الأحد 13 ليلة خلت من ذي الحجّة من السّنة، وهو بمكّة، صدرت من أبي مسلم أسباب وقضايا غيّرت قلب المنصور عليه فعزم على قتله. وكان قتله في شعبان من سنة 137 هـ. –وقيل: سنة 136 هـ.–. وكان قتله ببلدة بالقرب من بغداد تُدعى روميّة المدائن.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص145 إلى ص155؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص21–ص22، وص98؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص207؛ *المعارف*، ص370؛ *ميزان الاعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي، ج2/ص589؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص386؛ *الشّذرات*، ج1/ص179؛ *دائرة المعارف الإسلاميّة*، مادّة "أبو مسلم"؛ *البدء والتّاريخ*، ج5/ص131–ص132؛ *الفرق*، 28/ص242– ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ *الملل*، ص112 إلى ص115.

[2] هو نصر بن سيّار اللّيثي، صاحب خراسان .

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص149 إلى ص151، ج4/ص187، ج7/ص108؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص66، وص78؛ المسعودي، ج6/ص2 إلى

فلمّا قتل شيبان ذكر قوم توبته، فقالت الثّعالبة: لا تصح توبته؛ لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب، وأخذ أموالهم، ولا تقبل توبة من: قتل مسلمًا وأخذ ماله؛ إلاّ بأن يقتصّ من نفسه، ويرد الأموال؛ أو يوهب له ذلك.

ومن مذهب شيبان: أنّه قال بالجبر؛ ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر، ونفى القدرة الحادثة.

ويُنقَل عن زياد ابن عبد الرّحمن الشّيباني أبي خالد أنّه قال: إنّ الله -تعالى- لم يعلم، حتّى خلق لنفسه علمًا؛ وأنّ الأشياء إنّما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها.

ونُقِل عنه أنّه تبرّأ من شيبان، وأكفره حين نصر الرّجلين. فوقعت عامة الشيبانيّة: بجرحان، ونسا، وأرمينيّة.

والذي تولّى شيبان، وقال بتوبته: عطية الجرجاني، وأصحابه.

المكرمية

أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي، كان من جملة الثّعالبة، وتفرد عنهم بأن قال: تارك الصّلاة: كافر؛ لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله -تعالى-.

وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان، وقال إنّما يكفر لجهله بالله -تعالى-؛ وذلك أن العرف بوحدانية الله -تعالى-؛ وأنه اطلع على سره وعلانيته، المجازى على طاعته ومعصيته؛ أن يتصوّر منه؛ الإقدام على المعصية، والاجتراء على الخالفة؛ ما لم يغفل عن هذه المعرفة، ولا يبالي بالتّكليف منه؛ وعن هذا قال النّبيّ -عليه السلام-: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السّارق حين يسرق وهو مؤمن"..

ص4؛ *مقاتل الطّالبيّن*، ص61 إلى ص64؛ *تذكرة خواصّ الأمّة*، ص189؛ الكتبي، *فوات الوفيّات*، ج1/ص204.

الخبو. وخالفوه الثعالبة في هذا القول. وقالوا: بإيمان الموافاة، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت، لا على أعمالهم التي هم فيها؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصرارًا عليه؛ ما لم يصل المرء إلى آخر عمره، ونهاية أجله؛ فحينئذ إن بقي على ما يعتقده فذلك هو الإيمان؛ فنواليه، وإن لم يبق فنعاديه، وكذلك في حق الله –تعالى–: حكم الموالاة والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة. وكلهم على هذا القول.

المعلومية والمجهولية

كانوا في الأصل حازمية؛ إلاّ أنّ المعلوميّة قالت: مَن لم يعرف الله –تعالى– بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به، حتى يصير عالمًا بجميع ذلك؛ فيكون مؤمنًا. وقالت: الاستطاعة مع الفعل، والفعل مخلوق للعبد؛ فبرئت منهم الحازمية.

وأمّا المجهولية؛ فإنهم قالوا: من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها؛ فقد عرفه تعالى. وقالت: إن أفعال العباد مخلوقة لله –تعالى–.

البدعية

أصحاب يحيى بن أصدم. أبدعوا: القول بأن نقطع على أنفسنا بأنّ مَن اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنّة، ولا نقول: إن شاء الله؛ فإنّ ذلك شكّ في الاعتقاد، ومَن قال: أنا مؤمن إن شاء الله؛ فهو شاكّ. فنحن من أهل الجنّة قطعًا، من غير ذلك.

الباضية

أصحاب عبد الله بن غباض الذي خرج في أيام مروان بن محمّد[1]، فوجه إليه عبد الله بن محمّد بن عطية؛ فقاتله بتبالة.

وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضي كان رفيقًا له في جميع أحواله وأقواله. قال: إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال؛ وما سواه حرام. وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة؛ إلا بعد نصب القتال، وإقامة الحجة.

وقالوا: إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار التوحيد؛ إلا معسكر السلطان؛ فإنه دار بغي وأجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم. وقالوا في مرتكبي الكبائر: إنّهم موحدون؛ لا مؤمنون.

وحكى الكعبي عنهم: أن الاستطاعة عرض من الأعراض، وهي قبل الفعل؛ بها يحصل الفعل. وأفعال العباد: مخلوقة لله -تعالى-: إحداثًا، وإبداعًا؛ ومكتسبة للعبد: حقيقة، لا مجازًا. ولا يسمّون إمامهم: أمير المؤمنين؛ ولا أنفسهم: مهاجرين. وقالوا: العالم يفنى كله إذا فني أهل التكليف.

---

[1] هو مروان بن محمّد آخر خلفاء بني أميّة، الملقّب "الحمار" و"الجعدي"، نسبة إلى مؤدّبه الجعد بن درهم. كان لا يجفّ له لبد في محاربة الخوارج. وُلد بالجزيرة سنة 72 هـ.، وقُتل سنة 132 هـ. وكان مشهورًا بالفروسيّة والإقدام والدّهاء. بُويع له في نصف صفر سنة 127 هـ. وسار مروان لحرب بني العبّاس في مائة وخمسين ألفًا حتّى نزل قريبًا من الموصل، فالْتقى وعبد الله بن عليّ عمّ المنصور في جمادى الآخرة سنة 132 هـ.، فانكسر مروان؛ وتقرّب عبد الله من الشّام وملك دمشق، وهرب مروان ودخل مصر وعبر الصّعيد، فوجّه عبد الله أخاه صالحًا في طلبه، وعلى طلائعه عمرو بن إسماعيل، فساق عمرو في أثره، فلحقه بقرية بوصير فقتله، وله من العمر 62 سنة. وكان يُلقَّب بالحمار لثباته في الحرب.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص127-ص128؛ *تاريخ الخلفاء*، ص278؛ الرّوحي، ص28؛ الفخري، ص123.

قال: وأجمعوا على أنّ من ارتكب كبيرة من الكبائر كفركفر النعمة؛ لا كفر الملّة. وتوقّفوا في أطفال المشركين؛ وجوّزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام، وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلاً.

وحكى الكعبي عنهم: إنّهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله –تعالى–؛ كما قال أبو الهذيل.

ثمّ اختلفوا في النّفاق: أيسمّى شركًا أم لا؟ قالوا: إنّ المنافقين في عهد رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– كانوا موحّدين؛ إلاّ أنّهم ارتكبوا الكبائر؛ فكفروا بالكبر لا بالشّرك. وقالوا: كلّ شئ أمر الله –تعالى– به، فهو: عام ليس بخاص؛ وقد أمر به المؤمن والكافر، وليس في القرآن بخصوص. وقالوا: لا يخلق الله –تعالى– شيئًا إلاّ دليلاً على وحدانيته، ولا بدّ أن يدلّ به واحدًا. وقال قوم منهم: يجوز أن يخلق الله تعالى رسولاً بلا دليل، ويكلّف العباد بما يوحي غليه إظهار المعجزة؛ ولا يجب على الله –تعالى– ذلك، إلى أن يخلق دليلاً، ويظهر معجزة...

وهم جماعة متفرّقون في مذاهبهم؛ تفرق: الثّعالبة، والعجاردة.

الخصوصية

ومم أصحاب: خص بن أبي المقدام. ممن عنهم بأنه قال: إن بين الشرك والإيمان خصلة واحدة، وهي معرفة الله -تعالى- وحده؛ فمن عرفه ثم كفر بما سواه؛: رسول، أو كتاب، أو قيامه، أو جنة، أو نار؛ أو ارتكب الكبائر: من الزنا، والسرقة، وشرب الخمر... فهو كافر؛ لكنه بريء من الشرك.

الحارثية

أصحاب الحارث الإباضي. خالف الإباضيّة: في قوله بالقدر على مذهب المعتزلة، وفي الاستطاعة قبل الفعل، وفي إثبات طاعة لا يراد بها الله –تعالى–.

اليزيديّة

أصحاب يزيد بن أنيسة؛ الذي قال بتولي المحكمة الأولى قبل الأزارقة، وتبرأ ممن بعدهم، الإباضية؛ فإنه لا يتولاهم.

وزعم أنّ الله –تعالى– سيبعث رسولاً من العجم، وينزل عليه كتابًا؛ قد كتب في السّماء، وينزل عليه جملة واحدة؛ ويترك شريعة المصطفى محمّد –عليه السّلام– ويكون على ملة الصابئة[1] المذكورة في القرآن؛ وليست هي الصّائبة الموجودة: الكتاب بالنبوة، وإن

---

[1] وردت هذه اللّفظة في القرآن الكريم ثلاث مرّات: في سورة البقرة آية رقم 62، وفي سورة المائدة، آية رقم 69، وفي سورة الحجّ الآية رقم 17. "صبأ" همزه الجمهور إلاّ نافع. فمَن همزه جعله من صبأت النّجوم إذا طلعت. ومَن لم يهمزه جعله من صبا يصبو إذا مال. فالصّابئ في اللّغة من خرج أو مال من دين إلى دين. ولهذا كانت تقول العرب لمن أسلم قد صبأ. فالصّابئون قد خرجوا من دين أهل الكتاب (انظر: *تفسير* الطّبري، ج3/ص370). وفي *التّفسير الكبير* للإمام الرّازي (ج3/ص105): "وللمفسّرين في تفسير مذاهبهم أقوال: أحدها: قال مجاهد والحسن: هم طائفة من المجوس واليهود لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم. وثانيها: قال قتادة: هم قوم يعبدون الملائكة ويصلّون إلى الشّمس كلّ يوم خمس صلوات. وثالثها، وهو الأقرب: أنّهم قوم يعبدون الكواكب". وهم قوم يقولون: إنّ مدبّر هذا العالم وخالقه هذه الكواكب السّبعة والنّجوم. فهم، على هذا، عبدة الكواكب. ويذكر سامي النّشّار نقلاً عن البيروني أنّ الصّابئة تسمّوا باسم الصّابئة أيّام المأمون "بفتوى شيخ فقيه من أهل حرّان حتّى ينجوا من القتل". فقد تنبّه البيروني أنّ هؤلاء الحرّانيّة ليسوا هم الصّابئة على وجه الحقيقة، بل هم المسمّون في الكتب "بالحنفاء الوثنيّة". ويذكر البيروني أنّ اسمهم مشتقّ من هارون بن ترح أخي إبراهيم –عليه السّلام–، وأنّ إبراهيم النّبيّ قد ظهر فيهم. أمّا الصّابئة على وجه الحقيقة،

لم يدخل في دينه.

وقال: إن أصحاب الحدود: من موافقيه، وغيرهم: كفار مشركون. وكل ذنب صغير أو كبير؛ فهو شرك.

الصفرية الزيادية

أصحاب زياد بن صفر.

خالفوا: الأزارقة، والنجدات، والإباضية في أمور منها: أنهم لم يكفوا القعدة عن القتال؛ إذا كانوا موافقين في الدّين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركون وتكفيرهم وتخليدهم في النار. وقالوا: التقية جائزة قي القول دون العمل. وقالوا: ما كان من الأعمال عليه حد واقع، فلا يتعدّى بأهله الاسم الذي لزمه به الحدّ؛ كالزّنا، والسّرقة، والقذف؛ فيسمّى زانيًا، سارقًا، قاذفًا؛ لا: كافرًا مشركًا.

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد، لعظم قدره؛ مثل: ترك الصّلاة، والفرار من الزّحف؛ فإنّه يكفر بذلك.

ونقل عن الضحّاك منهم: أنّه يجوز تزويج المسلّمات من كفّار قومهم في دار التّقيّة، دون دار العلانيّة.

فإنّهم هم الذين تخلّفوا ببابل من حملة الأسباط في أيّام كورش ووضعوا مذهبا ممتزجا من اليهوديّة والمجوسيّة ويشبّههم بالسّامرة في فلسطين، ويحدّد أماكنهم في واسط وسواد العراق، ويقرّر أنّهم يخالفون الحرّانيّة ويهاجمون مذهبهم ولا يوافقونهم إلاّ في أشياء قليلة. إذن هناك مذهبان: الحرّانيّة والصّابئة الحقيقيّة. وقد لاحظ البيروني أنّ الحرّانيّين يتّجهون في صلاتهم تجاه القطب الجنوبي، والصّابئة تجاه القطب الشّمالي. وقد بادت الفرقة الأولى وبقيت الثّانية". وقد قابل الشّهرستاني بين آراء الصّابئة وآراء الحنفيّة في *حوار الحنفيّة* في حوار طويل بين الفرقتين، واعتبر الحرّانيّة من الصّابئة وعرض لآرائهم. انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج2/ص5 إلى ص57، و(طبعة بدران) ص6 إلى ص61؛ *التّبصير* ص ؛ *المنية*، ص67؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص223؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص213 إلى ص219؛ *الفهرست*، ص383 إلى ص391؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام*، ص477-ص478.

ورأى زياد ابن الأصفر جميع الصّدقات سهمًا واحدًا في حال التقيّة.

ويحكى عنه أنّه قال: نحن مؤمنون عند أنفسنا، ولا ندري!

لعلّنا خرجنا من الإيمان عند الله.

وقال: الشّرك شركان: شرك هو: طاعة الشّيطان، وشرك هو: عبادة الأوثان. والكفر كفران: كفر بإنكار النّعمة، وكفر بإنكار الرّبوبيّة. والبراءة براءتان: براءة من أهل الحدود سنّة، وبراءة من أهل الجحود فريضة.

ولنختتم المذاهب بذكر تتمّة رجال الخوارج: من المتقدّمين: عكرمة، وأبو هارون العبدي، وأبو الشعثاء، وإسماعيل بن سميع.

ومن المتأخرين: اليمان بن رباب: ثعلبي؛ ثم: بيهسي، وعبد الله بن يزيد؛ ومحمّد بن حرب، ويحيى بن كامل... إباضيّة.

ومن شعرائهم: عمران بن حطان، وحبيب بن مرة صاحب الضحّاك بن قيس.

ومنهم أيضًا: جهم بن صفوان، وأبو مروان غيلان بن مسلم، ومحمّد بن عيسى: برغوث، وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلّبي، وأبو بكر محمّد بن عبد الله بن شبيب البصري، وعليّ بن حرملة، وصالح قبة بن صبيح بن عمرو، ومويس بن عمران البصري، وأبو عبد الله بن مسلمة، وأبو عبد الرّحمن بن مسلمة، والفضل بن عيسى الرّقاشي، وأبو زَكّريا يحيى بن أصفح، وأبو الحسين محمّد بن مسلم الصّالحي، وأبو محمّد عبد الله بن محمّد بن الحسن الخالدي، ومحمّد بن صدقة، وأبو الحسين عليّ بن زيد الإباضي، وأبو عبد الله محمّد بن كرام، وكلثوم بن حبيب المرادي البصري.

والذين اعتزلوا إلى جانب؛ فلم يكونوا مع علي رضي الله عنه في حروبه، ولا مع خصومه؛ وقالوا: لا ندخل في غمار الفتنة بين الصّحابة -رضي الله عنهم-: عبد الله بن

عمر، وسعد بن أبي وقّاص[1]، ومحمّد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة ابن زيد حارثة الكلبي[2]؛ مولى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.

وقال قيس بن حازم: كنت مع علي -رضي الله عنه- في جميع أحواله وحروبه حتى قال يوم صفّين: "انفروا إلى بقية الأحزاب، انفروا إلى مَن يقول: كذب الله ورسوله؛ وأنتم تقولون: صدق الله ورسوله"... فعرفت أيّ شيء كان يعتقد في الجماعة: فاعتزلت عنه.

---

[1] هو سعد بن أبي وقّاص مالك. أحد الصّحابة العشرة وآخرهم وفاة. توفّي سنة خمس وخمسين، وسنّه أربع وثمانون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[2] هو أسامة بن يزيد. توفّي سنة ثمان وخمسين.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

الباب الخامس
المرجئة

الإرجاء على معنييْن:

- أحدهما: بمعنى التّأخير؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[1]، أي: أمهله وأخّره.

- والثّاني: إعطاء الرجاء.

أمّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأوّل فصحيح؛ لأنّهم كانوا يؤخرون العمل عن النيّة والعقد.

وأمّا بالمعنى الثّاني فظاهر؛ فإنّهم كانوا يقولون: لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل: الإرجاء: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة؛ فلا يقضي عليه بحكم ما في الدّنيا: من كونه من أهل الجنّة، أو من أهل النّار: فعلى هذا: المرجئة، والوعيديّة؛ فرقتان متقابلتان.

وقيل: الإرجاء: تأخير عليّ -رضي الله عنه- عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة؛ فعلى هذا: المرجئة، والشّيعة فرقتان متقابلتان.

والمرجئة: أصناف أربعة:

1 - مرجئة الخوارج.

2 - ومرجئة القدرية.

3 - ومرجئة الجبرية.

4 - وكذلك الغيلانيّة: أصحاب غيلان الدمشقي؛ أوّل مَن أحدث القول بالقدر والإرجاء. ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم.

---

[1] سورة الأعراف، الآية 111.

اليونسية

أصحاب يونس بن عون النّميري.

زعم أنّ الإيمان هو: المعرفة بالله، والخضوع له، وترك الاستكبار عليه، والمحبة بالقلب؛ فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان، ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يعذب على ذلك؛ إذا كان الإيمان خالصًا، واليقين صادقًا.

وزعم أنّ إبليس كان عارفًا بالله وحده؛ غير أنّه كفر باستكباره عليه: أبى واستكبر وكان من الكافرين.

قال: ومن تمكن في قلبه: الخضوع لله، والمحبّة له على خلوص ويقين: لم يخالفه في معصية، وإن صدرت منه معصية؛ فلا تضرّه بيقينه وإخلاصه. إنّما يدخل الجنّة بإخلاصه ومحبّته؛ لا بعمله وطاعته العبيديّة: أصحاب: عبيد المكتئب.

حكي عنه أنّه قال: مادون الشرك مغفور لا محالة، وأنّ العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام، واجترح من السيّئات.

وحكى اليمان عن عبيد المكتئب وأصحابه: أنّهم قالوا: إنّ علم الله -تعالى- لم يزل شيئًا غيره وإنّ كلامه لم يزل شيئًا غيره؛ وكذلك دين الله لم يزل شيئًا غيره. وزعم أنّ الله -تعالى- عن قولهم على صورة إنسان؛ وحمل عليه قوله -صلّى الله عليه وسلّم-: "إنّ الله خلق آدم على صورة الرّحمن".

الغسانية

أصحاب غسّان الكوفي.

زعم أنّ الإيمان هو المعرفة بالله -تعالى-، وبرسله؛ والإقرار بما أنزل الله، وبما جاء به لرسول... في الجملة، دون التّفصيل. والإيمان: لا يزيد، ولا ينقص.

وزعم أنّ قائلاً لو قال: اعلم أنّ الله –تعالى– قد حرّم أكل الخنزير، ولا أدري هل الخنزير الذي حرّمه: هذه الشّاة، أم غيرها؟ كان مؤمنًا. لو قال: أعلم أن الله تعالى قد فرض الحجّ إلى الكعبة، غير أني لا أدري أين الكعبة؟ ولعله بالهند: كان مؤمنًا... ومقصوده: أنّ أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان، لا أنّه كان شاكًا في هذه الأمور؛ فإن عاقلاً لا يستجيز من عقله أن يشكّ في أنّ الكعبة: إلى أيّ جهة هي؟ وأنّ الفرق بين الخنزير والشّاة ظاهر.

ومن العجيب! أنّ غسّان كان يحكي عن حنيفة –رحمه الله– مثل مذهبه، ويعده من المرجئة؛ ولعلّه كذب كذلك عليه... لعمري!

كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنّة. وعدّه كثير من أصحاب المقالات: من جملة المرجئة؛ ولعلّ السّبب فيه: أنّه لما كان يقول: الإيمان: هو التّصديق بالقلب، وهو لا يزيد، ولا ينقص: ظنوا أنّه يؤخّر العمل عن الإيمان. والرّجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل؟!. وله سبب آخر؛ والمعتزلة كانوا يلقّبون كلّ مَن خالفهم في القدر: مرجئًا، وكذلك الوعيدية من الخوارج؛ فلا يبعد أن اللقب إنّما لزمه من فريقي: المعتزلة، والخوارج. والله أعلم.

الثّوبانية

أصحاب أبي ثوبان المرجئ الذين زعموا: إنّ الإيمان هو: المعرفة والإقرار بالله –تعالى–، وبرسله –عليهم السّلام–، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله؛ وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان. وأخر العمل كله عن الإيمان.

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا: أبي مروان غيلان بن مروان الدمشقي، وأبي شمر، ومويس بن عمران، والفضل الرّقاشي، ومحمّد بن شبيب، والعتابي، وصالح قبة. وكان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد؛ وفي الإمامة: إنّه تصلح في غير قريش، وكل من كان قائمًا بالكتاب والسنّة كان مستحقًّا لها؛ وأنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة.

والعجب أنّ الأمّة أجمعت على أنّها لا تصلح لغير قريش؛ وبهذا دفعت الأنصار[1] عن قولهم: منا أمير، ومنكم أمير. فقد جمع غيلان خصالاً ثلاثًا: القدر، والإرجاء، والخروج.

والجماعة التي عددناها اتّفقوا على أن الله تعالى لو عفا عن عاص في القيامة: عفا عن كل مؤمن عاص هو في مثل حاله؛ وإن أخرج من النار واحدًا: أخرج من هو في مثل حاله. ومن العجب أنهم لم يجزموا القول بأن المؤمنين من أهل التوحيد يخرجون من النار لا محالة.

ويحكى عن مقاتل بن سليمان: أنّ المعصية لا تضرّ صاحب التّوحيد والإيمان، وأنّه لا يدخل النار مؤمن. والصحيح من الثقل عنه: أنّ المؤمن العاصي ربّه يعذّب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنم؛ يصيبه لفح النّار وحرها ولهيبها؛ فيتألم بذلك على قدر معصيته، ثمّ يدخل الجنّة؛ ومثل ذلك بالحبة على المقلاة المؤججة بالنّار.

ونقل عن زياد بن غياث المريسي أنّه قال: إذا دخل أصحاب الكبائر النّار؛ فإنّهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم، وأمّا التّخليد فيها فمحال؛ وليس بعدل.

وقيل: إن أول من قال بالإرجاء: الحسن بن محمّد بن علي بن أبي طالب، وكان يكتب فيه الكتب في الأمصار. إلاّ أمّه ما أخر العمل عن الإيمان، كما قالت المرجئة اليونسيّة، والعبيديّة؛ لكنّه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر؛ إذ الطّاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان؛ حتّى يزول الإيمان بزوالها.

التومنية

أصحاب أبي المعاذ التومني.

---

[1] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–".

زعم أنّ الإيمان هو ما عصم عن الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر؛ وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر، ولا يقال للخصلة الواحدة منها إيمان، ولا بعض إيمان. وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها: فاسق؛ ولكن يقال: فسق، وعصى.

وقال: وتلك الخصال هي المعرفة، والتّصديق، والمحبّة، والإخلاص، والإقرار بما جاء به الرّسول.

قال: ومَن ترك الصّلاة وصيام مستحلاً كفر؛ ومن تركهما على نية القضاء لم يكفر. ومن قتل نبيًا أو لطمه كفر؛ لا من أجل القتل واللطم؛ ولكن من أجل: الاستخفاف، والعداوة، والبغض.

وإلى هذا المذهب ميْل: ابن الرّاوندي، وبشر الريسي؛ قالا: الإيمان هو التّصديق بالقلب واللّسان جميعًا، والكفر هو الجحود والإنكار. والسّجود للشّمس والقمر والصّنم ليس بكفر في نفسه؛ ولكنّه علامة الكفر.

الصالحية[1]

أصحاب صالح بن عمر الصّالحي[2].

---

[1] أتباع الحسين بن صالح. وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويتوقّفون في حقّ عثمان. جمع الشّهرستاني بين الصّالحيّة والبتريّة أصحاب كثير النّواء، الملقّب بالأبتر. وذكرها البغدادي تحت اسم البتريّة.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص161، و(طبعة بدران) ج1/ص142؛ *التّبصير*، ص29؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص33، (طبعة آفاق)، ص24؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النّوبختي، ص9 وص13 وص57؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص152 إلى ص154.

[2] هو الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، وهو حيان بن شفي الهمداني الثّوري، المتوفّى سنة 167 هـ. ترجم له الحافظ ابن حجر في *التّهذيب* وقال: "قال القطان: كان الثّوري سيّء الرّأي فيه، وقال أحمد: حسن ثقة وأخوه ثقة، ونقل عن ابن معين قوله: ثقة مأمون، وفي رواية عنه: ومستقيم

والصّالحي، ومحمّد بن شبيب، وأبو شمر، وغيلان: كلّهم جمعوا بين القدر، والإرجاء.

ونحن، وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة، إلاّ أنّه بدا لنا في هؤلاء، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء.

فأمّا الصّالحي؛ فقال: الإيمان هو المعرفة بالله -تعالى- على الإطلاق، وهو أن للعالم صانعًا فقط، والكفر هو الجهل به على الإطلاق؛ قال: وقول القائل ثالث ثلاثة ليس بكفر؛ لكنه لا يظهر إلاّ من كافر.

وزعم: أن معرفة الله -تعالى- هي المحبة والخضوع له؛ ويصحّ ذلك مع حجة الرسول. ويصح في العقل أن يؤمن بالله، ولا يؤمن برسله؛ غير أنّ الرّسول -عليه السّلام- قد قال: "مَن لا يؤمن بي فليس بمؤمن بالله -تعالى-".

وزعم: أنّ الصّلاة ليست بعبادة الله -تعالى-، وأنّه لا عبادة له إلاّ الإيمان به؛ وهو معرفته، وهو خصلة واحدة: لا يزيد، ولا ينقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة: لا يزيد، ولا ينقص.

وأمّا أبو شمر المرجئ القدريّ، فإنّه زعم: أنّ الإيمان هو المعرفة بالله -عزّ وجلّ-، والمحبة والخضوع له بالقلب، والإقرار به: أنّه واحد ليس كمثله شيء؛ ما لم تقم عليه حجة الأنبياء -عليهم السّلام-؛ فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقم من الإيمان والمعرفة، والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل في الإيمان الأصلي. وليست كلّ خصلة من خصال الإيمان إيمانًا ولا بعض إيمان؛ فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانًا.

وشرط في خصال الإيمان معرفة العدل؛ يريد به: القدر خيره وشره من العبد؛ من غير أن يضاف إلى الباري -تعالى- منه شيء.

الحديث..." (ج2/ص285-ص289). وقد أخرج له مسلم في *صحيحه*. وقد نسب له ابن النّديم كتبًا: كتاب *التّوحيد*، و*إمامة ولد عليّ من فاطمة*، و*الجامع في الفقه*.

حول ترجمته راجع: *ميزان الاعتدال*، ج1/ص496 إلى ص499؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص227.

وأمّا غيلان بن مروان من القدريّة المرجئة؛ فإنّه زعم أنّ الإيمان هو: المعرفة الثانية بالله -تعالى-، والمحبة والخضوع له، والإقرار بما جاء به الرسول، وبما جاء من عند الله. والمعرفة الأولى فطريّة ضروريّة.

فالمعرفة على أصله نوعان: فطرية، وهي علمه بأن للعالم صانعًا، ولنفسه خالقًا، وهذه المعرفة لا تسمى إيمانًا؛ إنما الإيمان هو المعرفة الثّانية المكتسبة.

تتمّة رجال المرجئة كما نقل الحسن بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب، وسعيد بن جبير، وطلق بن حبيب، وعمرو بم مرة، ومحارب بن زياد، ومقاتل بن سليمان، وذر، وعمرو بن أبي سليمان، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمّد بن الحسن، وقديد بن جعفر...

وهؤلاء كلّهم: أئمّة الحديث؛ لم يكفروا أصحاب الكبائر الكبيرة، ولم يحكموا بتخليده في النّار؛ خلافًا للخوارج والقدريّة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة مصادر ومراجع التحقيق

–أ–

– *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.

– *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.

– *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.

– *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.

– *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.

– (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.

– *أخبار الظرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.

– *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.

– *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.

– *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 – 1369 هـ.

– *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.

– *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.

– *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.

– *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.

– *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.

– *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.
– *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
– *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
– *الإعتقادات* للرّازي.
– *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
– *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
– *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
– *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
– *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
– *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
– *إنباه الرواة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
– *الإنتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
– *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.
– *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936–1938.
– *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962–1964.
– *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء* للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.
- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.
- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج2.

– *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
– *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
– *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
– *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
– *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
– *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
– *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
– *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
– *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.
– *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج2).
– *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
– *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
– *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
– *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
– *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.
– *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.

– *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.

– *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1360 هـ–1364 هـ.

– *تاريخ* المسعودي، ج3.

– *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.

– *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.

– *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.

– *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.

– *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.

– (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

– *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.

– *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة–دار مكتبة الفكر. بيروت–طرابلس.

– *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.

– *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.

– *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.

- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ- 1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ- 1327هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ- 1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.
- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جزأين. حيدر أباد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

- *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967-1968.

– *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
– *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
– *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الرزّاق ابن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
– *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
– *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
– (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ.–1906 م.

–خ–

– *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
– *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). في جزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

–د–

– *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
– *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
– *الدرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك الدّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.
– *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
– *الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

–ذ–

– *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

–ر–

– *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.

– *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.

– *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.

– *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.

– *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.

* في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.

* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.

– *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.

– *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

–ز–

– (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

–س–

– *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.

– *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

–ش–

– *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ.–1351 هـ.

– *شرح الأزهار* للجنداري، ج1.

– *شرح البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـ.

– *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
– *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.
– *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
– *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

–ص–

– *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـ.
– *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

–ط–

– *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
– *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
– *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
– *طبقات* خليفة.
– *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
– *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.
– *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.
– *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة.1956.
– *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شربيه. القاهرة. 1953.

- *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
- *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
- *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
- *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.
- *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957-1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904-1940.
- *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
- *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد-فلزر. بيروت. 1961.
- *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
- *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.

-ع-

- *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السيّد. الكويت. 1960-1966.
- (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.
- *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959-1969.
- *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.

– *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.
– *عوارف المعارف* للسّهروردي.
– *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.
– *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.
* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.
* بيروت. 1956.
– *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم: 2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).
– *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليدن. 1869.

–غ–

– *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.
– *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.
–*الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

–ف–

– *فتوح* ابن أعثم لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968–1971.
– *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.
* طبعة آفاق.
– *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـ. ريتر. إستنبول. 1931.

- *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.
- *الفصل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـ.
- *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.
- *فهرست* الطّوسي
- *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.
* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.
* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.
- *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

-ق-

- قاموس هيوقس الإسلامي.

-ك-

- *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير. في 13 جزء. دار صادر-دار بيروت. بيروت. 1965-1967.
- *كشّاف إصطلاحات الفنون* للتّهانوي.
- *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.

– *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1331 هـ.

–م–

– *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1961.

– *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمّد شحّام. تونس. 1967.

– *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2.

– *مجالس المؤمنين*

– *المحبَّر* لابن حبيب. حيدر أباد الدّكن. 1361 هـ.

– *مختصر الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.

–*مختصر الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.

– *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.

– *مدخل التّعريفات* للجرجاني.

– *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.

– *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.

– *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1337–1339 هـ.

– *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1955.

– *مروج الذّهب* للمسعودي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.

– *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.

- *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
- *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
- *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
- *معجم الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
- *معجم البلدان* لياقوت الحموي. في خمسة أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
- *معجم الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد الستّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
- *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.
- *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
- *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
- *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
- *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
- *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.
- *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957-1962.
- *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.
- (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
- *الملل والنّحل* للشّهرستاني.
في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.

– *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
– *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
– *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
– *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
– *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت–باريس. 1981.
– *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.
– *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
– (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
– (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
– *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
– *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
– *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.
– *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.
– *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
– *ميزان الإعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

–ن–

– *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.

– *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.

– *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.

– *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.

– *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.

– *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.

– *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم. بيروت. 1964.

–و–

– *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931-1959.

– *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.

– *الوفيّات* لابن قنفد.

– *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.

– *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.

– *ولاّة مصر* للكندي.

- *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتيمة الدّهر* للثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـ.-1377 هـ.

محتويات الجزء الأوّل من
كتاب الملل والنّحل
للشّهرستاني

محتويات الجزء الأوّل من
كتاب الملل والنحل
للعلّامة الكريم الشهرستاني

المقدّمة **7 – 16**

I – المؤلّف 9 – 11
1 – التّعريف به 9
2 – مولده 9
3 – وفاته 9
4 – نشأته العلميّة 10
5 – صفاته وأخلاقه 10
6 – تدريسه لطلاّبه 10
7 – الشّهرستاني والسّلاطين 10
8 – مكانته العلميّة 10
9 – اللّغات التي كان يتقنها 11
10 – رحلاته العلميّة 11
11 – العلماء الذي أخذ عنهم العلم 11
12 – تلامذته 11

II – مؤلّفاته 11 – 12

III – مذهبه العقائدي 13 - 12
1 - بعض آرائه العقديّة 12
2 - وقوعه في الحيرة والاضطراب 12
3 - مذهبه الفقهيّ 13

IV - من مصادر ترجمته 13

V – التّعريف بالكتاب 15 - 13

كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني
-الجزء الأوّل 162 – 17

القسم الأوّل: أرباب الدّيانات والملل من المسلمين
وأهل الكتاب وممّن له شبْهة كتاب 162 – 19

الجزء الأوّل: المسلمون 162 – 23
أهل الأصول المختلفون
في التّوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والسّمع والعقل 162 - 27
الباب الأوّل: المعتزلة 88 - 33
الواصليّة 42 – 35
الهذيليّة 47 - 43
النظّاميّة 60 - 48
الحائطيّة والحدثيّة 63 - 61

البشريّة 64 - 67
المعمريّة 67 - 69
المزداريّة 70 - 71
الثّماميّة 71 - 73
الهشاميّة 74 - 76
الجاحظيّة 77 - 79
الخيّاطيّة 79 - 80
الجبّائيّة والبهشميّة 81 - 87
الباب الثّاني: الجبريّة 89 - 98
الجبريّة الخالصة 89
الجبريّة المتوسّطة 89 - 90
الجهميّة 90 - 92
النجّاريّة 92 - 94
الضّراريّة 94 - 97
الباب الثّالث: الصّفاتيّة 99 - 128
الأشعريّة 103 - 114
المشبّهة 115 - 121
الكراميّة 122 - 128
الباب الرّابع: الخوارج 129 - 156
المرجئة 129
الوعيديّة 129 - 134
المحكّمة الأولى 134 - 137
الأزارقة 137 - 139
النّجدات العذريّة 139 - 142

البيْهسيّة	142 - 143
العونيّة	143
الخوارج	144 - 145
الميمونيّة	145
الخلفيّة	145 - 146
الشّعيبيّة	146
الحازميّة	146
الثّعالبة	147
الأخنسيّة	147
المعبديّة	147 - 148
الرّشيديّة	148
الشّيبانيّة	148 - 149
المكرميّة	149 - 150
المعلوميّة والمجهوليّة	150
البدعيّة	150
الإباضيّة	151 - 152
الحفصيّة	152
الحارثيّة	152
اليزيديّة	153
الصّفريّة الزّيادية	154 - 155
الباب الخامس: المرجئة	157 - 162
اليونسيّة	158
الغسّانيّة	158 - 159
الثّوبانيّة	159 - 160

التّومينيّة 160 - 161
الصّالحيّة 161 - 162

قائمة المصادر والمراجع 163–180

محتويات الكتاب 181–186

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة - عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 - المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-060-3
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع